جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تحديات التحول الديمقراطي في دولة السودان

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالبين :
- حسين قنوعة
- محمد ميلوده

إشراف الدكتور:
- خالد بقاص

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ. عتيقة نصيب	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
د. خالد بقاص	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ. ياسين شكيمة	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

سورة البقرة: الآية- 32

إهداء

إلى الوالدين الكريمين، إلى زوجتي العزيزة وابني مسعود إلى إخوتي وأخواتي وأولادهم وخاصة ابنة أخي أشواق.

إلى زميلي الذي تشاركت معه العمل على هذه المذكرة، حسين قنوعة

إلى كل الاصدقاء وزملاء العمل.

إلى كل الزملاء، دفعة الماستر سياسة عامة.

إلى كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

محمد ميلودة

إهداء

إلى الوالدين الكريمين، الى عائلتي كل فرد باسمه، إلى زوجتي وأبنائي

إلى أصحاب أحببتهم في الله ومنهم د. خالد بقاص

إلى زميلي الذي تشاركت معه العمل على هذه المذكرة، محمد ميلودة

إلى كل الزملاء، دفعة الماستر سياسة عامة.

إلى كل أساتذة العلوم السياسية بجامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

إلى أستاذي الدكتور الرمز قاسم حجاج

قنوعة حسين

كلمة شكر

نحمد الله عز وجل أن وفقنا لإتمام هذا العمل، فله تعالى كل الفضل والمنة والثناء.

ثم نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا الى الدكتور الفاضل خالد بقاص، أولا على تفضله بالإشراف على هذا العمل، كما نشكره ثانيا على نصائحه وإرشاداته وتوجيهاته طيلة مراحل إعداد فصول ومباحث هذه المذكرة والشكر موصول أيضا إلى كامل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا خلال فترة الماستر، وكذلك أصحاب الفضل الذين رافقونا طيلة مسارنا في جميع مراحل الدراسة، فلكم جميعا كل التقدير والاحترام.

مقـدمـة

مقدمة:

شكل التحول الديمقراطي إحدى الموجات التي شهدها العالم المعاصر منذ منتصف السبعينيات واستمرت في الثمانينيات حتى تأكدت ملامحها في تسعينيات القرن العشرين، ثم أعيد طرحها بقوة مع موجة التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية بدءا من نهاية سنة 2010. وتعد القارة الأفريقية معنية بتلك التحولات، نظرا لوقوع عدد منها في شمال القارة على غرار تونس ومصر وليبيا، والتي شهدت جميعها نظم حكم أحادية وشمولية عمّرت لسنوات طويلة دون أن تحقق تقدُّما لدولها في مسارات التنمية والتقدم.

وتعد دولة السودان واحدة من الدول الأفريقية التي ناضل شعبها لأجل الوصول إلى الحكم الديمقراطي منذ استقلاله سنة 1956، غير أن استقرار العملية الديمقراطية ظل هدفا غير محقّق.

وقد أعاد إسقاط نظام حكم المشير عمر حسن البشير سنة 2019، بعد ثلاثين سنة من الحكم، طرح تحدي إنفاذ الديمقراطية من جديد، خصوصا بعد أن أعاد العسكر التحكم بزمام السلطة في البلاد غبر الجنرال عبد الفتاح البرهان وجماعته، فبالرغم من الاتفاق مع الثوريين المدنيين في البلاد على نوع من الحكم المشترك، إلا أن الواقع الفعلي لا زال يظهر بوضوح اليد العليا للعسكر في منظومة الحكم.

وانطلاقا مما سبق كان اهتمام الدراسة بالتحول الديمقراطي في السودان والتركيز على التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها.

ولمعالجة هذا الموضوع تبنت الدراسة ثلاثة فصول، تناول أولها أبرز المحطات التاريخية للتحول الديمقراطي في السودان، وقسم إلى ثلاثة مباحث تعرض الأول للواقع السياسي والإقليمي والدولي قبيل استقلال السودان، فيما تطرق الثاني إلى الخصائص والسمات الرئيسية لحكومة السودان المستقلة 1956، أما المبحث الثالث فتعرض لكرونولوجيا التحولات السياسية في السودان المستقلة.

وتضمن الفصل الثاني المعوقات الداخلية لعملية التحول الديمقراطي في السودان، والذي احتوى ثلاث مباحث تناول اولها المؤسسة العسكرية ودورها في الحكم السوداني، وتطرق الثاني إلى الحروب الأهلية في السودان، بينما تعرض المبحث الثالث للثروة النفطية والتحول الديمقراطي في السودان.

أما الفصل الثالث فتطرقت الدراسة فيه إلى المعوقات الخارجية لعملية التحول الديمقراطي في السودان وقسم إلى ثلاثة مباحث تناول الأول دول الجوار وعملية التحول الديمقراطي في السودان، وتعرض الثاني إلى المجتمع الدولي وعملية التحول الديمقراطي في السودان، وأما الثالث فتطرق إلى فرص التحول الديمقراطي في السودان وآفاقه.

الاطار المنهجي والمفهومي والنظري

الاطار المنهجي والمفهومي والنظري

أولا: الإطار المنهجي

1 ـ المشكلة البحثية:

يتطلع الشعب السوداني كغيره من شعوب القارة الأفريقية والعالم العربي إلى قيام نظام سياسي قائم على مبادئ الديمقراطية وحكم الشعب والتداول على السلطة، غير أن هذه التطلعات لا زالت لم تتحقق على أرض الواقع، بالرغم من عديد المسارات والتحولات التي شهدها السودان على مدى أكثر من ستة وستين سنة من تاريخ السودان الحديث والمعاصر، وهنا تطرح الدراسة المشكلة الرئيسية التالية:

ما أبرز تحديات التحول الديمقراطي في السودان، وإلى أي حد استطاعت عرقلة مسار عملية التحول الديمقراطي؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية المحورية تساؤلات فرعية أهمها:

1ـ ما أبرز مبادرات ومحطات التحول الديمقراطية؟

2ـ ما هي أهم الأطراف المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي؟

3ـ ما حدود تأثير وفعالية الأطراف المعرقلة لمسار التحول الديمقراطي؟

4ـ ما هي آفاق التحول الديمقراطي في السودان بعد سنة 2019؟

2 ـ مجالات الدراسة:

أـ المجال الزماني: ويمتد من استقلال السودان(1956) إلى يومنا هذا مع تركيز الدراسة بصفة خاصة على مرحلة الانتفاضة الشعبية التي شهدتها السودان منذ سقوط نظام عمر حسن البشير سنة 2019، وكذا التحولات السياسية التي برزت في المنطقة العربية ما يعرف بـ "ثورات الربيع العربي" منذ نهاية 2010، مع العودة إلى السنوات السابقة من حين إلى آخر وخاصة فترة بعد وقبل انتفاضة 6 أفريل 1985 كمحاولة استكشاف وفهم حقيقة الدوافع التي تقف وراء عملية التحول الديمقراطي في السودان وأهم المعيقات والأبعاد التي تمخضت عنها.

ب ـ المجال المكاني: وتتمثل في دولة السودان التي شهدت –ولا زالت– مراحل تاريخية مهمة ومحطات عديدة منذ استقلالها سنة 1956 والتي سعى من خلالها الشعب السوداني للوصول

إلى دولة ديمقراطية تحقق آماله وطموحاته. مع عدم إغفال البيئة الخارجية الإقليمية والدولية والتي لطالما انعكس تأثيرها على المشهد السياسي الداخلي السوداني.

3 ـ الفروض العلمية:

1 ـ نفوذ المؤسسة العسكرية لعب دورا بارزا في إعاقة وإفشال عملية التحول الديمقراطي.

2 ـ هناك علاقة بين طبيعة نظم الحكم في دول الجوار ومسألة التحول الديمقراطي.

3 ـ للأطراف الدولية دور في عرقلة عملية التحول الديمقراطي.

4 ــ الأهمية العلمية والعملية:

أ ــ الأهمية العلمية: يعود اختيار هذا الموضوع إلى كون الدراسة تعالج موضوعا حيويا في صميم العلوم السياسية "التحول الديمقراطي"، بالإضافة إلى ما يشهده السودان من حركة سياسية منذ سقوط نظام عمر حسن البشير سنة 2019 والذي ترافق مع موجة التحولات السياسية التي برزت في المنطقة العربية منذ نهاية سنة 2010 بدءا من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها.

ب ــ الأهمية العملية: تتمثل في التقرب أكثر من الواقع السوداني والاستفادة من نتائج البحث في فهم أعمق للأحداث والتطورات داخل هذا البلد الذي يعتبر جزءا مهما من الواقع الإفريقي الذي ننتمي إليه، إضافة إلى محاولة فهم الأطراف المؤثرة في المشهد السياسي السوداني سواء الداخلية والخارجية والتعرف على أبرز التحديات التي تعترض عملية التحول الديمقراطي في السودان ومعرفة مدى دورها في إفشال عمليات التحول الديمقراطي التي سعى الشعب السوداني إلى إنجاحها في فترات متعاقبة من التاريخ السوداني الحديث والمعاصر

5 ــ المناهج المستخدمة: ستعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة الذي يتضمن بحثا معمقا في وحدة معينة بهدف جمع المعلومات والبيانات المختفية عن وضعيتها التاريخية وخبراتها الماضية وعلاقتها مع البيئة ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الحالة وهو ما بلائم حالة الدراسة المتمثلة في دولة السودان والمشكلة البحرية المطروحة أعلاه

6 ــ أدوات جمع البيانات: اعتمدت الدراسة في مجملها على بيانات ثانوية تنوعت بين كتب ودوريات وتقارير ورسائل علمية إضافة إلى مقالات أنترنت وتقارير لهيئات مختصه بموضوع التحول الديمقراطي عن طريق الانترنت إضافة إلى تحاليل مختصين في الشأن السوداني.

ثانيا: الإطار المفهومي:

1 ـ تعريف المفاهيم الرئيسية للدراسة:

مفهوم التحديات: تلك الظواهر السلبية المرتبطة بفشل سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة السودان من ناحية وظهور عوامل عدم الأمن والاستقرار إلى جانب غياب المنافسة السياسية المتعادلة والنزيهة بين الفاعلين من ناحية أخرى، وبالتالي أصبحت هذه الظواهر عائقا أم التحول الديمقراطي في السودان.

مفهـــوم التحـــول الديمقراطـــي: يعد مفهوم التحول الديمقراطي مفهوم سياسي جديد دخل ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بحيث يعبر عن كيفية جديدة للوعي في المجال السياسي وأسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي للسلطة. ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول الديمقراطي بحيث يكون التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من المراحل المميزة تبدأ بزوال النظم التسلطية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطي للمتطورات المتعددة وعلى سبيل المثال:

تعريف تشارلز أدريان « Charles Adrian » بأنه "التحول من نظام لآخر أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام وعليه يعني تغيرات عميقة في الأبعاد السياسية الثلاثة في النظام وهي البعد الثقافي البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات الناتجة عن وجود تناقضات تبين هذه الأبعاد الثلاثة مما يؤدي عجز النظام القائم عن التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم"

وقد قدم صامويل هنتنغتون Samuel Huntingtonعدة أساليب للتحول الديمقراطي وهي كما يلي:

التحول من أعلى قمة السلطة: وهنا يتم التحول الديمقراطي عندما يبادر قادة النظم السلطوية بتحويل النظام باتجاه الديمقراطية وأكثره يكون بسبب ضغوط داخلية أو خارجية فيأتي ببعض خصائص الليبرالية حتى يستطيع النظام الاستمرار وتجاوز أزمته وقد يحدث كذلك نتيجة دخول نخب جديدة إلى السلطة.

التحول عن طريق التفاوض: ويأتي هذا التحول بمبادرة مشتركة من النظام الحاكم والمعارضة قد تنتج هذه المفاوضات عن اتفاق بأخذ في عين الاعتبار المصالح الحيوية وهذا بعد تقديم تنازلات من الجانبين او يكون عن طريق الاستجابة لضغوط داخلية ناتجة عن تردد الأوضاع السياسية والاقتصادية وإما استجابة الضغوط الخارجية المطالبة بالانفتاح الديمقراطي.

التحول من الأسفل الشعب: ويكون نتيجة لكثرة الاحتجاجات والاضطرابات العامة والمظاهرات وأعمال العنف والشغب وما يصاحبها من قبل مختلف التنظيمات الشعبية وبذلك يستجيب قادة النظام السلطوي للمطالبة الجماهيرية في محاولة احتواء الأزمة من خلال إدخال بعض الإصلاحات السياسية على بنية النظام أو بالتخلي عن السلطة.[1]

السودان: السودان دولة عضو في جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهي ثالث أكبر دولة أفريقية من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحته حوالي 1.886.068كم. كما بلغ عدد سكانه سنة 2020 نحو 43.849.260 نسمة، يحده من الشمال مصر ومن الشمال الغربي ليبيا ومن الشمال الشرقي البحر الأحمر ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي جمهورية أفريقيا الوسطى ومن الشرق أريتريا ومن الجنوب جنوب السودان ومن الجنوب الشرقي اثيوبيا . عاصمة الدولة الخرطوم التي تعرف بالعاصمة المثلثة لأنها تتكون من ثلاث مدن كبرى هي الخرطوم وأم درمان و الخرطوم البحري ، وقد شهد السودان الحديث منذ 1956حربين اهليتين ،الاولى بدأت في 18 أوت1955الى 27مارس1972،أما الثانية فبدأت في05 جوان 1983 إلى غاية 09 جانفي 2005 (اتفاق السلام نيفاشا).كما كان هناك صراع داخلي سنة 2003 تمثل في أزمة دارفور والتي هددت مستقبل السودان وكان لها تأثير في انفصال الجنوب في 09 جانفي2011، وانتهت هذه الأزمة في 2016,غير أن هذه المنطقة بقيت غير مستقرة إلى حد الآن، ويتميز السودان بتنوع جغرافيته الطبيعية والبشرية إضافة إلى تنوعه العرقي والديني والجغرافي، كما يتمتع بإمكانيات اقتصادية كبيرة ومتنوعة، ويعتبر القطاع الزراعي(النباتي والحيواني) هو القطاع الرئيسي في السودان حيث يمثل 95 %من عائدات الصادرات، كما يتوفر على ثروة معدنية وطبيعية هائلة وأهمها النفط والذهب والطاقة الشمسية.[2]

---

[1]ضاوية بوزريدة وبوريش رياض ، "تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011 "،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، م.9،ع.02 (جويلية 2020)،ص ص.423،422.

[2]9- خالد خليفة بقاص ،الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية (تلمسان:النشر الجديد الجامعي،2016).ص ص.18،17.

2 ـ الأدبيات السابقة:

ـ دراسة بدر الدين حسين علي احمد المنشورة سنة 2009 في كتاب بعنوان :"تحديات التحول الديمقراطي في افريقيا :السودان أنموذجا"، تناول هذا الكتاب تحديات التحول الديمقراطي في أفريقيا متخذاً من السودان أنموذجاً للدراسة وتحدث عن الديمقراطية في السودان فانه يعانى ايضاً من النظام السياسي والذى انعكس على ممارسة السياسية, من خلال قيام الاحزاب السياسية على ذات فلسفة النظام القبلي حيث أصبحت الاحزاب السودانية غير قادرة على ممارسة الديمقراطية عبر مؤسساتها الحزبية وبالتالي فانه لا يمكن أن يحدث من خلالها تحول حقيقي. وقد أوصت الدراسة بضرورة تكييف القيم الديمقراطية والواقع الثقافي والاجتماعي الأفريقي وغرس هذه القيم وسط المجتمعات, إضافة الى إعادة بناء الاحزاب السودانية على مفاهيم جديدة, والنأي بالمؤسسة العسكرية عن السلطة, مع الاتفاق على دستور سوداني يؤمن بالثوابت الوطنية.

ـ دراسة حمدي عبد الرحمن المنشورة في سنه 2015 في كتاب بعنوان:" الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية "، والتي تمت الاستفادة منها من خلال كيفيه تدخل الجيش في السياسة في إفريقيا، وايضا من خلال تطرقه إلى دور العسكر في إفشال التحول الديمقراطي.

كما استعانت الدراسة بعدد من الدراسات المنشورة في دوريات عربيه منها:

ـ دراسة آدم محمد أحمد عبد الله بعنوان: "افاق التحول الديمقراطي في السودان ومعوقاته"، المنشورة في متابعات أفريقية جوان 2021.

ـ دراسة سامي الوافي بعنوان: "قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي: نموذجا السودان والجزائر"، المنشورة في اتجاهات سياسية أوت 2019.

ـ دراسة ليلى سيد مصطفى أرباب بعنوان: "الجيش والاستقرار السياسي في السودان"، المنشورة في المجلة العربية للعلوم السياسية خريف 2012.

ـ دراسة أحمد سليمان أبكر بعنوان:" أثر هشاشة الدولة على الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان(حالة ما بعد ثوره ديسمبر 2019)"، المنشورة في الدراسات الأفريقية و حوض النيل جانفي 2022.

ـ دراسة أحمد إبراهيم أبو شوك وصلاح الدين الزين محمد بعنوان: "الانتقال الديمقراطي في السودان (2019–2022):التحديات والافاق"، المنشورة في مركز الجزيرة للدراسات ماي 2020.

ثالثا: الإطار النظري

تبنت الدراسة المدخل التحديثي الذي يؤكد على المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لعملية التحول الديمقراطي، حيث يربط هذا المدخل بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية.

ويقصد بالتحديث استخدام أدوات الحياة العصرية كالتجهيزات التكنولوجية ووسائل التقدم العلمي في جعل السوق أقل تحكما من قبل النظام السياسي، فضلا عن فتح المجال للمنافسة السياسية، ويعود هذا الطرح لآدام سميث، غير أن إضافات " ليبست" التي ظهرت في أطروحة نشرها سنة 1960 في كتابه " الرجل السياسي" أضافت قيمة لهذا المدخل من خلال حديثه على ارتباط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبخصوص اسقاط مقولات هذا المدخل النظري على حالة السودان، فإن الدراسة تلاحظ ارتباط عاملي ضعف وتراجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان باستمرار حالة اللادمقرطة في البلاد منذ الاستقلال، وهو العامل الذي ساهم – ولا زال – في عدم الاستقرار السياسي والأمني والتنموي في ذلك البلد الذي يحوي كل مقومات الاقلاع الاقتصادي والتنموي[1].

[1] كيم سمير وآخرون،" المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي،" الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،2018/12/10، www.n9.cl/79lyr6

الفصل الأول

أبرز المحطات التاريخية للتحول الديمقراطي في السودان

المبحث الأول: الواقع السياسي والاقليمي والدولي قبيل استقلال السودان

أطلق العرب لفظ "السودان" أو نطاق السودان على المنطقة التي تقطنها الشعوب السوداء التي توطنت في قاره افريقيا جنوب الصحراء بين البحر الاحمر والبحر الاطلسي، ولم يكن هذا اللفظ معروفا أو مستخدما قبل التوسع العربي الذي انتشر على المدى الواسع[1] مع تحركات القبائل والجماعات العربية بعيدا عن مواطنهم الأصلية في شبه الجزيرة العربية الى مساحة كبيرة من الأراضي الإفريقية. ومن هذا أصبح للفظ "السودان" العربي الاصل والنشأة استخدامان شائعان أولهما: جغرافي في بحث كل ماله من محتوى واسع عظيم الامتداد على محور عام من الشرق الى الغرب ومن الجنوب الى الشمال ويشمل نطاق الارض السودانية، وثانيهما سياسي خالص يحتوي على مساحات معينة تشمل الأرض في ما حول حوض النيل الرئيسي وبعض روافده العظمى في حوضه الأوسط والتي تجمعت اطرافها وترابطت أوصالها من خلال الكفاح السياسي للقوة المصرية في القرن التاسع عشر.[2]

المطلب الأول:الحكم الثنائي (المصري العثماني)في السودان 1821-1885

ويبدأ تاريخ السودان الحديث منذ 1821م حينما أصبح ولاية عثمانية بدخول جيوش محمد علي باشا والي مصر وسيطرته على البلاد الى فترة امتدت حتى 1881م. وعمد محمد علي إبان حكمه الى فتح السودان وتغلغل إلى اقصى الجنوب وسيطر على معظم اجزاء الاراضي السودانية بعد عام 1821 وهكذا ضم محمد علي السودان تحت الراية العثمانية. أما الغاية الرئيسية من هذا التوسع والسيطرة كما يرى الكثير من السياسيين في مصر هو عمل محمد علي من أجل محاربة تجارة الرقيق والعمل على إجهاضها وربط أجزاء المملكة المصرية وتوحيدها[3]. غير ان الاحداث التاريخية تؤكد ان الدافع الرئيسي في فتح السودان هو تأمين منابع النيل وخاصة بعد أن فشلت بريطانيا في غزو مصر سنة 1807، فعمدت إلى الاستيلاء على منابع النيل للإضرار بمصالح مصر والضغط عليها. وعرفت السودان الحكم الثنائي حكما مصريا عثمانيا، فأدخلت مصر معها نظام النقد، القضاء، الإدارة، المؤسسات والقوى المسلحة

[1] حمزة الباقر وآخرون، **"السودان" في: الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي** (السعودية :جامعة محمد بن سعود الإسلامية 1419 هـ)، ص. 307.

[2] صلاح الدين علي الشامي، **السودان دراسة جغرافية** (الإسكندرية :منشأة المعارف للنشر، 2012)، ص. 13.

[3] جميل عفارة، **مشاكل السودان السياسية والدوافع البارزة والانقلاب العسكري الأخير** (بيروت: 1958) ص ص .18- 20.

الى السودان بعد أن كان الحكم فيه للمشايخ وناظري القبائل ورجال الصوفية. وفي عام 1830 أسست العاصمة في الخرطوم وسميت هذه الأخيرة بهذا الاسم لأن أراضيها تمتد على شكل خرطوم الفيل عند اقتران النيل الازرق. واخذت العاصمة بالازدهار الجزئي بأساليب اقتصادية واجتماعية بدائية، بينما انتشرت الحركات الاحتكارية الإقطاعية بكثرة بين أصحاب السلطة وخصوصا في الجنوب في تجارة الرقيق، وفي سنة 1848[1] مات محمد علي واعتلى العرش ابنه العباس غير انه لم يهتمّ بشؤون السودان. وفي سنة 1854 جاء سعيد الى الحكم وعرف عنه اهتمامه بالسودان، فزار السودان وأصدر مجموعة من القوانين تمنع التجارة بالرقيق كما قسم السودان الى اربعة مديريات ترتبط بالقاهرة مباشرة. وفي سنة 1963 استلم إسماعيل (حفيد محمد علي) السلطة واطلق يده في شؤون مصر والسودان ومنحه الباب العالي العثماني لقب "خديوي" وباشر مفاوضاته مع "دولسبس" حول إمكانية شق القناة (قناه السويس) التي أصبحت حقيقة في سنة 1869[2].

وكانت اكثرية أسهم القناة بيد فرنسا صاحبة الفكرة والتخطيط والمشرفة على العمل والتنفيذ والتي أصبح نفوذها يتسع تدريجيا في مصر حتى لم يعد لها منافس ولم يعد يجرؤ أحد على معارضتها أو الوقوف في وجه مشاريعها وتحقيق اغراضها.[3]

رزح الخديوي إسماعيل تحت أعباء الديون الضخمة التي استدانها من الخزينة البريطانية ومن فرنسا وأصبح نفوذ الدولتين واضحا من خلال التحكم في قرارات الخديوي إسماعيل ومزاحمته على حقوقه في السودان والسعي إلى عديد الامتيازات هناك.[4]

رأى الخديوي إسماعيل كرد فعل على ذلك تقوية النفوذ البريطاني كي يقف في وجه النفوذ الفرنسي. فعهد إلى ضابط إنجليزي إسمه "صامويل بيكر" لتحقيق سياسته التوسعية التي أصبح في حاجة ضرورية إلى تنفيذها لعله يحقق بعض الربح أو بغرض الحصول على أموال جديدة بعد أن أنفق الأموال الطائلة في حفل افتتاح قناة السويس. عين إسماعيل صامويل بيكر برتبة فريق في الجيش المصري وأعطاه مهمة فتح الجنوب.[5]وطلب منه أن يتوجه إلى جنوب

[1] **المرجع نفسه**، ص ص .18- 20.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص .18- 20.
[3] محمود شاكر، **السودان** (دمشق :المكتب الاسلامي، ط .2، 1981)، ص. 24.
[4] جميل عفاره، **مرجع سابق**، ص. 20.
[5] محمود شاكر، **مرجع سابق**، ص. 25.

السودان ويضم مقاطعة جوندوكورو (ولاية جوبيك في دولة جنوب السودان حاليا)إلى المملكة المصرية. فأعجب صامويل بيكر بهذه المجازفة والمغامرة إلى قلب إفريقيا وقاد الجيش المصري، ويعتبر البريطاني الوحيد في هذه الحملة ومنحه الخديوي إسماعيل لقب "باشا"، وعينه حاكما عاما لحوض النيل الاستوائي ولمقاطعة جوندوكورو. وفي عام 1871 وصل بيكر جوندوكورو ظافرا، فطمع وتابع حملته إلى أن وصل خط الاستواء. وبعد سنة اعتزل وظيفته وعاد إلى لندن. وبدأ الخديوي يفتش عن خليفة له، وتحقق له ذلك سنة 1874 وذلك في شخصية شارل جورج جاردن وانفرد بحكم الجنوب وبنى قلاعا على شواطئ النيل وذلك من أجل تحصين نفسه على طول النيل. وفي عام 1877، عينه الخديوي إسماعيل حاكما عاما على السودان بأسرها، فبدأ عندها بتنفيذ أغراضه، واختار معاونيه من الأوروبيين وفصل المصريين وانفرد فعليا بحكم السودان وبهذا تعذر على السودانيين تحقيق أي نوع من الوحدة مع مصر. ثم حث على قيام ثورة داخلية جارفة ترمي مصر خارج البلاد وعندها يتسنى لبريطانيا التدخل رسميا مع مصر لإعادة الحياة في السودان إلى سابق عهدها وتكون بذلك شريكة في الحكم. استقال جوردن من منصبه وذهب إلى فلسطين تاركا السودان تحت أساليب الضغط التي استعملها إلى أن عاد فيما بعد. وما إن مضت سنتان حتى ظهرت بوادر الثورة في السودان وكانت الغاية منها فصل السودان عن مصر.[1] لأن السودان كانت تتبع مصر، ومصر بيد الإنجليز. وكان يتحكم في السودان قادة غرباء باسم المصريين أفسدوا الوضع وأساؤوا إلى الحكم حسب خطة مرسومة لهم بناء على مخطط عام يحقق مصالح المستعمرين ويؤمّن غايتهم ومن هؤلاء القادة الكولونيل غوردن حاكم السودان العام الذي ركز على نشاط التنصير في البلاد. وأمام هذه الأحداث التي كانت تجري في السودان جاء التفكير بحركة إسلامية كرد فعل لما يحدث، تطيح بالحكام وتصحح الأوضاع.[2]

بناء على ما سبق قامت الحركة المهدية كرد فعل على الأوضاع القائمة في السودان وعلى الحالة المتردية التي وصل إليها المسلمون من ضعف وتأخر وخنوع وجهل وتحكم الأعداء بهم وكرد فعل أيضا على الأعمال الصليبية التي استفحل أمرها. وترجع هذه الحركة في تأسيسها إلى السيد محمد أحمد بن عبد الله ولد في دنقلة 1843 وبدأت هذه الحركة في سنة

[1] جميل عفارة، **مرجع سابق**، ص. 20.
[2] محمود شاكر، **مرجع سابق**، ص. 33.

1881، تعرف محمد أحمد بن عبد الله على عبد الله التعايشي وهاجرا إلى غربي السودان يجمعان الأنصار ويوضحان الهدف، فالتف حولهما الرجال وسقطت بأيديهما الأبيض مركز كردفان في 1883 وأصبح محمد سيد السودان الغربي بعد أن استسلم له حاكم دارفور سلاطين باشا النمساوي الذي تولى أمر دارفور بعد تسليم الزبير المنطقة للحكم المصري وبعد مقتل ابنه سليمان ومغادرة الأمير رابح المنطقة،[1] كما أعلن سلاطين باشا إسلامه بعدما رأى قيمة تطبيق النظام الإسلامي وأثره على المجتمع، ثم استسلمت للمهديين جبال النوبة وقتل هيكس باشا أعظم قواد الإمبراطورية البريطانية في موقعة شيكان المشهورة في 1883 وأفني الجيش المصري في تلك الموقع.

وبعدها تحرك جيش المهدي نحو الخرطوم، فتم حصارها، ثم فتحت في 26 جانفي 1885م، وتم قتل غردن حاكم السودان العام، ثم أنسحب الإنجليز والمصريون من السودان وبموجب هذا الانسحاب أخليت كل المناطق التي كانت تتبع السودان وهي الصومال ومنطقه بدر وإريتريا من الجنود المصريين، وأصبحت مناطق فارغة. بعد سيطرة المهدي على السودان لم تطل حياته فقد وافته المنية في 22 جوان 1885 وخلفه صاحبه السيد عبد الله التعايشي.

المطلب الثاني: الحكم الثنائي (البريطاني المصري)1899-1956

في عام 1896 تم تشكيل جيش مصري تحت قيادات إنجليزية من أجل إعادة فتح السودان وتقدم هذا الجيش بقيادة "هوراشيو هربرت كتشز" أو "اللورد كتشز نحو الجنوب وكانت آنذاك أوضاع السودان غير مستقرة من قحط وزاد الفقر والمشاكل الاقتصادية وانتشرت الأمراض في تلك السنوات. ولم يكن عبد الله التعايشي تلك الشخصية القوية، فاستطاع الجيش المصري التقدم ودخل مدينة أم درمان بعد معركة كراري في 02 سبتمبر 1898. وفرّ عبد الله التعايشي ولكنه صرع في معركة ثانية وهي معركة أم ديبيكرات في 24 نوفمبر 1899. وكان الفرنسيون يتوسعون من جهة الغرب فوصلوا إلى فاشودا بقيادة الجنرال مارشان والتقوا بالقائد الانجليزي المتجه نحو الشمال وكاد الصدام أن يقع بين الطرفين لولا انسحاب الفرنسيين وخروجهم خارج حدود جمهورية السودان الحالية. وأخذ السودان حدوده الحالية تقريبا. وطبق عليه الحكم الثنائي المصري الإنجليزي وعرف بهذا الإسم "السودان المصري الإنجليزي"[2]

[1] **المرجع نفسه،** ص. 33.
[2] **المرجع نفسه،** ص ص. 33، 39.

وبعد الغزو البريطاني – المصري ، شكل انهيار الدولة المهدية معضلة أمام الحكومة البريطانية لتحديد من يجب أن يحكم السودان، وأقترح اللورد كرومر إقتراحا من خلال تجسيد في إتفاقية الحكم الثنائي البريطاني المصري عام1899[1] وبمقتضاه يشترك الجانبان في الحكم في السودان بواسطة حاكم عام يعينه ويقيله الخديوي بعد مشورة وموافقة الحكومة البريطانية، ومن الناحية العملية بنى "كرومر" سيادة جديدة ومنفصلة في السودان يتحكم في إدارتها حاكم عام بريطاني وموظفون بريطانيون يختارهم الحاكم ليتم تعيينهم، وهذا فإن كل الحكام العامين في السودان البريطاني المصري كانوا بريطانيين. وقد حدث بعد نهاية الدولة المهدية مباشرة أن أسندت إدارة السودان لضباط بريطانيين من الجيش المصري ولكن "اللورد كرومر" بدأ في عام 1905 بناء إدارة سياسية سودانية مدنية من خريجي الجامعات ذوي الكفاءة المتمتعين بسلامة البدن وقوة الشخصية وكان معظمهم من خريجي الجامعات البريطانية على سبيل المثال اكسفورد وكمبردج. وكان الحاكم العام هو المتحكم في زمام الحكومة المركزية أما الميزانية السنوية للسودان لابد من اعتماد مجلس الوزراء المصري لها ولكن الإعانات التي كانت تدفعها الخزانة المصرية.[2]

كما ردد كرومر في عام 1905 أنه فخور بأن أصبح السودان قطعة من التاج البريطاني ومرت الأيام وتحكمت بريطانيا فعليا في السودان نتيجة لضعف الحكام في مصر فنتج عنه أن أصبح الحكم الثنائي بريطانيا لا مصريا، وبدأت بريطانيا تحكم مؤامراتها لفصل السودان نهائيا عن مصر. فجعلت خط العرض 22 درجة شمال السودان كحد فاصل بين حدود مصر والسودان. بمعنى أن بريطانيا تخطط لجعل خريطة لدولة السودان الحالية، ولم تكتف بريطانيا بهذا بل أقامت الحواجز وفصلت السودان جنوبا وشمالا ومنعت الاختلاط بين المنطقة بين شمال السودان وجنوبه ونعتت السودان الجنوبي "بالهمج والعبيد" فأصبح الشمالي ينظر إلى أخيه الجنوبي نظرة السيد إلى خادمه، ولهذا يجني السودان اليوم بذور التفرقة التي زرعها الإستعمار حين يطالب الجنوب بالانفصال وبتأليف حكومة فيدرالية.

[1] روبرت أوكولينز: **تاريخ السودان الحديث**، ترجمه: مصطفى مجدي الجمال (القاهرة :مكتبه الأسرة، 2015.) ص ص. 52،53.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص .52،53.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في سنة 1914 اغتنمت بريطانيا فرصة جديدة لكي تسيطر على شمال إفريقيا ومن ثم أعلنت أن مصر تحت "الحماية" البريطانية وكان له تأثير سلبي على نفوس المصريين والسودانيين على السواء.[1]

ففي سنة 1919 كانت الحرب قد انتهت وساعة التحرر قد اقتربت. فكانت هناك احتجاجات وموجة من الغليان الشعبي تطالب برفع الحماية والتخلص من التعسف البريطاني واستمرت الأوضاع المعلقة إلى غاية 25 جانفي 1922 حيث تقدم اللورد باستقالته إلى حكومة صاحب الجلالة، وبعدها وافقت الحكومة البريطانية عن إلغاء الحماية عن مصر. ومن هنا يتبين أن مشكلة السودان لا زالت معلقة ومرهونة بمصير القضايا المصيرية.[2]

وأمام هذا الوضع وفي سنة 1923 قام علي عبد اللطيف بإنشاء "جمعية اللواء الأبيض" بدعم مالي ومعنوي من مصر والمصريين والمقيمين بالسودان. وقد أخفقت الجمعية في اجتذاب القاعدة من المؤيدين. وجدير بالذكر أن التظاهرات المعادية لبريطانيا أصبحت أكثر وقوعا وحدة أثناء ربيع وصيف 1924، ففي 03 جويلية 1924 سجن علي عبد اللطيف. غير أن الأمر الأكثر خطورة تمثل في إضراب طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم في شهر اوت 1924 وقد استسلم الطلاب وسجن زعماء الاضراب وأغلقت المدرسة على الفور، وفي يوم التاسع عشر من نوفمبر عام 1924. تم اغتيال "لي ستاك" الحاكم العامل البريطاني في الخرطوم وسردار "القائد العام" للجيش المصري ووقع الاغتيال عندما كان يحاول أن يركب في سيارته الواقفة بالقرب من وزارة المعارف المصرية.[3]

ووجه المعتمد البريطاني بمصر اللورد اللمبي إنذارا إلى رئيس وزراء مصر سعد زغلول يطالب منه أن تدفع مصر تعويضا قدره نصف مليون جنيه، وتأمر ضباطها وجنودها من المصريين بالانسحاب من السودان في ظرف 24 ساعة، وطلب إخلاء جميع الموظفين المصريين من الأراضي السودانية. وأن يكون لحكومة السودان الحق في زراعة أي مساحة تريدها من مياه النيل دون التقيد بحق مصر في استخدام تلك المياه، غير أنه وتحت التهديدات البريطانية اضطرت حكومة سعد زغلول إلى الاستقالة. غير أن السودانيين لم يصدقوا ما تفعله

[1] جميل عفارة، **مرجع سابق**، ص ص. 36-38.
[2] روبرت اوكولينز، **مرجع سابق** ، ص .56.
[3] جميل عفارة، **مرجع سابق**، ص. 40.

بريطانيا من خلال هذه الانتهازية للانفراد بالسودان والتخلص من مصر، ومنه جاءت مبادرة تعاون السودانيين مع المصريين ضد البريطانيين. وبخروج المصريين بدأ الإنجليز يعملون على إضعاف الروابط بين شمال السودان وجنوبه. وفوق هذا وذاك شعر السودانيون بأن الطريق الى الاستقلال شاق ولا يقام بفئة واحدة من فئات الشعب. وهذا ما أدى إلى تشكل النوادي والجمعيات من أجل مجابهة الاستعمار البريطاني. ولهذا نشطت الجمعيات الأدبية في العاصمة الخرطوم والمدن الأخرى تلتقي على الأدب والثقافة تتصل بالسياسة العالمية والداخلية حتى أصبحت الأفكار أكثر نشاطا ورواجًا. ووجدت الفكرة تأييدا حارا في أوساط نادي الخريجين بأم درمان وتم في سنة 1937 تكوين اللجنة التنفيذية للمؤتمر. وكتب سكرتير إسماعيل الازهري خطابا الى الحكومة في 2 ماي ينبئها فيه بأنهم أقاموا مؤتمر بغرض رفع مستوى الشعب وخدمة مصالح البلاد.[1]

وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 انهارت فرنسا في السنة التالية ودخلت الحرب إلى جانب ألمانيا وكانت أطماع إيطاليا تنصب على السيطرة على مصر والسودان وشعرت إنجلترا بحاجتها إلى هدوء الحالة في هذين القطرين وهذا ما جعل رئيس الوزراء بريطانيا وروزفيلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في اوت 1941 يعقدان معاهدة الأطلنطي وأهم ما جاء فيها هو حق تقرير المصير للشعوب بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان لهذه المعاهدة صدى بعيد للشعوب وخاصة في السودان الذي أصبح جنوده حلفاء لبريطانيا ورأى المؤتمر أنّ اشتراك السودان بجانب الحلفاء لابد له من ثمن ويجب أن يمنح له الاستقلال. لذلك بعث المؤتمر بمذكرة في 03 أفريل 1942 إلى الحاكم العام للسودان مطالبا بإصدار تصريح مشترك في أقرب وقت من الحكومة المصرية والبريطانية بإعطاء السودان بحدوده الجغرافية الكاملة حق تقرير المصير، وإلغاء قوانين المناطق المقفولة وتحديد الجنسية السودانية وتوحيد برامج التعليم بين الشمال والجنوب. غير أن هذه الوعود عرفت نوعا من الشكوك والتأييد لدى السودانيين.[2]

ومن هنا بدأت الحركة السياسية تنشط في السودان وهذا من أجل استقلال السودان وظهرت شعارات السودان للسودانيين. وفي سنة 1945 تم إنشاء حزب الأمة ينادي بذلك

[1] ضرار صالح ضرار، **تاريخ السودان الحديث** (بيروت :دار مكتبة الحياة ،ط .4 ، 1968)، ص ص. 60- 66.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 269- 274.

الشعار. ووجد حزب الأمة سندًا قويا من السيد عبد الرحمن المهدي بن محمد احمد المهدي صاحب الثورة المهدية. أما أحزاب الأشقاء طلب المساندة من السيد علي الميرغني راعي الطريقة الختامية. وبهذه التفرقة اتسعت شقة الخلاف بين الميرغني والمهدي. بينما كانت الأعاصير السياسية والتفرقة الداخلية تجتاح السودانيين في الفترة ما بين 1942 و 1945.[1]

بالرغم من هذا تبلورت الفكرة الحزبية وبدأت أوضاع السودان منذ 1945 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تأخذ أشكالا شرعية، فقد أنتخب مجلس إستشاري ثم حل محله مجلس تشريعي كما تمخض الوعي عن حركات وطنية وقد قام في السودان نظام جديد عرف بالحكومات المحلية منها 17 حكومة محلية في المدن و39 في المناطق الريفية وفي 19 جوان 1948 صدرت قوانين تشكل دستورا رسميا لانتخاب أول سلطة تشريعية في السودان وقد جاءت الانتخابات لتشمل جميع الأحزاب وتسلم المجلس التشريعي سلطاته الرسمية في 23 ديسمبر 1948 وباشر أعماله ومن هذا ظهر البرلمان السوداني الأول وكانت صلاحياته محدده في ما يلي[2]:

ـ عدم تعديل القوانين الدستورية.

ـ عدم تحديد نوع العلاقة بين السودان وكل من بريطانيا ومصر.

ـ عدم التدخل بعلاقة الحكومة السودانية مع غيرها من الدول الأجنبية.

ـ عدم البت في جنسية السودانيين.

ولهذا فالطريق إلى الاستقلال ليس بعيد المنال وعندما هبت ثورة 23 جويلية 1952 كان السودان منقسما الى عدة أحزاب وهي كما يلي:

انقسم الأشقاء سنة 1951 إلى جناحين جناح تولاه الأزهري والجناح الآخر بزعامة محمد نور الدين، وكان هناك حزب الجبهة الوطنية وحزب الاتحاديين وحزب الأحرار الاتحاديين وحزب وحدة وادي النيل، وهذه الأحزاب عمدت إلى مطالبة مصر بمساندتها كما كان هناك الأحزاب الاستقلالية وهي: حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي والحزب الوطني وكانت تنادي باستقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا. وبالرغم من كثرة الأحزاب ودلالتها على حرية الفكر والوعي السياسي إلا أنها كانت ذات تأثير على تفكيك الشعب وتفرقة

[1] **المرجع نفسه،** ص ص. 269- 274.

[2] جميل عفارة، **مرجع سابق،** ص ص. 79، 80.

الكلمة. وعندما نجحت الثورة في مصر حين أخفق السياسيون القدامى في تخطي عقبة السودان لأن مصر الثورة آمنت بحق السودانيين في تقرير مصيرهم ومن ثم نهاية الحكم الثنائي، وفي غضون شهري نوفمبر وديسمبر من سنة 1953م أجريت الانتخابات البرلمانية في السودان ونال الحزب الوطني الاتحادي في مجلس النواب 51 مقعدا وحزب الأمة 22 مقعدا والحزب الجمهوري الاشتراكي 03 مقاعد والجبهة المعادية للاستعمار مقعدا واحدا ونال المستقلون 11 مقعدا والجنوبيين 09 مقاعد وفي 01 جانفي 1954 اجتمع البرلمان السوداني لاختيار الرئيس لمجلس النواب وفي 06 جانفي تم اختيار إسماعيل الأزهري رئيسا للوزراء وتم تشكيلها في 09 جانفي.[1]لكن الحاكم العام البريطاني ظل يمارس سلطات رئاسة الدولة حتى يتم تقرير مصير السودان. وفي 09 نوفمبر 1955 ثم إجلاء جميع القوات المصرية والبريطانية من أرض السودان. وهذا ما أدى بمجلس النواب السوداني إلى الاجتماع في 19 ديسمبر 1955 وهذا بعد أن قدّم آخر حاكم عام بريطاني استقالته وقرر المجلس القرارات التاريخية التالية: [2]

-إعلان استقلال السودان كجمهورية مستقلة ذات سيادة.

-تكوين لجنة من خمس أعضاء ينتخبهم المجلس النيابي السوداني لتمارس سلطات الدولة وقد سميت هذه اللجنة باسم مجلس السيادة.

-تنتخب جمعية تأسيسية لوضع دستور مستديم للسودان.

-تبحث الجمعية التأسيسية مطلب السودانيين الجنوبيين الخاص بقيام اتحاد فيدرالي بين السودان الشمالي العربي المسلم والسودان الجنوبي وفي 22 ديسمبر 1955 أقر مجلس الشيوخ هذا القرار واتخذت الخطوات النهائية في قرار الاستقالة في صبيحه اليوم الاول من جانفي 1956 وكان حفل بهيج ومهيب وتم إنزال العلمان البريطاني والمصري كما تم رفع العلم السوداني من طرف كل من اسماعيل الازهري رئيس الحكومة ومحمد احمد محجوب زعيم المعارضة ومن هنا دخل السودان في عهد جديد وهو عهد الاستقلال.[3]

[1] ضرار صالح ضرار، **مرجع سابق**، ص ص. 279-281.
[2] محمود شاكر، **مرجع سابق**، ص ص. 96،97.
[3] ضرار صالح ضرار، **مرجع سابق**، ص. 284.

المبحث الثاني: الخصائص والسمات الرئيسية لحكومات السودان المستقلة 1956.

قبل التعرف على تحديات التحول الديمقراطي في السودان والوقوف على أسبابه يجدر بالدراسة معرفة الجوانب الجغرافية والديموغرافية وأهميتهما مرورا بالبيئة السياسية والاقتصادية والتركيبة الاجتماعية التي تسمح بالتعرف على السودان وفهم طبيعته.

المطلب الأول: الملامح الجغرافية والسياسية للسودان

أولا: السمات الجغرافية والديموغرافية: يقع السودان في شمال شرق إفريقيا وهو ثالث أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة بعد الجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية يغطي مساحة 068 886 1 كم^2. أدى انفصال جنوب السودان في عام 2011 إلى تقليص مساحة السودان بنسبة 24,7%. أي أن مساحتها كانت حوالي 813 505 2 كم^2. وتشترك في حدودها مع سبع دول مجاورة تحدها مصر من الشمال وليبيا من الشمال الغربي وتشاد من الغرب وجمهورية إفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي وجنوب السودان من الجنوب وأثيوبيا من الجنوب الشرقي وإريتريا من الشرق والبحر الأحمر من الشمال الشرقي، ويقسم نهر النيل أراضي السودان إلى شطرين شرقي وغربي وتقع العاصمة الخرطوم عند ملتقى النيلين الأزرق والابيض رافدا النيل الرئيسيين ويتوسط السودان حوض وادي النيل.[1]

يقدر عدد سكان السودان سنة 2020 بحوالي 260 .849 .43 شخص وفق لبيانات الأمم المتحدة. ويعادل عدد سكان السودان 0.56 % من مجموع سكان العالم وبذلك يحتل السودان المرتبة 34 عالميا من حيث عدد السكان ويبلغ متوسط العمر في السودان 19.7 سنة. الكثافة السكانية في السودان 25 لكل كلم^2 35 % من سكان السودان هم سكان حضريون و 65 % يسكنون في الارياف.[2]

ويشكل سكان السودان مزيجا من السكان الأصليين في وادي النيل ونسل المهاجرين من شبه الجزيرة العربية ومن الناحية الإدارية فإن البلاد تنقسم إلى 18 ولاية وتضم كل من الشمالية

[1] موسوعة ويكيبيديا "السودان"،(2022/02/23)./www.ar.wikipedia.org/wiki

[2] موقع صفحة العرب، "التعداد السكان للسودان2022"(2022/02/23)، www.arabpage.net/119540/sudan-population.

نهر النيل، البحر الأحمر، كسلاء، القضارف، الخرطوم، الجزيرة سنار، النيل الأزرق، النيل الأبيض، شمال كردفان، جنوب كردفان، شمال دارفور، غرب دارفور، جنوب دارفور، غرب كردفان، شرق دارفور، ووسط دارفور، وتنقسم تلك الولايات بدورها الى مناطق ووحدات إدارية.[1]

تمتاز الطبيعة التضاريسية للسودان بظاهرتين مختلفتين أولهما الرقابة العامة في التضاريس وثانيهما أن التصريف المائي السطحي يكاد أن يجتمع في نهر النيل. تنحصر المرتفعات في الأطراف الشرقية والجنوبية والغربية للبلاد ممثلة في جبال البحر الأحمر في الشرق ومجموعة جبال اللاماتونج والأنشولي في الجنوب وجبل مرّة في الغرب بالإضافة الى جبال النوبة التي تمثل جبالا منعزلة تحتل الجزء الجنوبي الشرقي في كردفان وبالسودان صحراء تعرف باسم صحراء النوبة وهي عبارة عن سهل مستو تغطيه الرمال والحصى في هذه الحالة قد ترتفع الأرض لتكون تلالا يصل ارتفاعها الى 300 م. تمتاز صحراء السودان بمياه جوفية تظهر على شكل آبار تقوم حولها بعض الواحات، كما تشهد صحراء السودان مرور نهر النيل بها مشكلا بهذا أودية متنوعة.[2]

يعد نهر النيل أكبر الأنهار الإفريقية وثاني أنهار العالم (بعد نهر المسيسيبي) من حيث طول الي يبلغ 5611 كلم ابتداء من منبع النيل الأبيض في مياه البحيرات الاستوائية الكبرى في شرقي ووسط إفريقيا وبطول 588 4 كلم ابتداء من منبع النيل الأزرق. تهتم مجموعة من البلدان بهذا النهر وفي مقدمتها السودان ومصر التي يمر بينهما صاعدا من الجنوب الى الشمال لتصب مياهه في البحر الابيض المتوسط، وتعتمد السودان على هذا النهر في جميع مشاريع الري الضخمة حيث يقدر حجم تدفقه السنوي حوالي 84 مليار م^3. [3]

ويحتوي مناخ أي اقليم من مجموعة العناصر مثل درجة الحرارة والامطار وغيرها من مظاهر التكاثف كالضغط الجوي والرياح، وتخضع عناصر المناخ لعوامل متعددة أهمها تضاريس المكان وبعده او قربه من المسطحات المائية فضلا عن الكتل الهوائية والغطاء النباتي. يتأثر السودان بالعوامل المناخية بشكل كبير أهمها عامل الحرارة وهذا بموجب وقوعه

[1] موسوعة ويكيبيديا "ولايات السودان"،(2022/02/23)**.www.ar.wikipedia.org/wiki**

[2] محمد خميس الزوكة، **جغرافية العالم الاسلامي** (الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 2000) ص. 166.

[3] ديدار فوزي روسانو، **السودان الى اين؟** ترجمة : مراد خلاف (الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007) ص. 71.

ضمن المنطقة الحارة وتشهد السودان هبوب رياح موسمية في فصل الصيف تكون رياح جافة على شمال البلاد سببها سيطرة الضغط المنخفض الاستوائي المتمركز في السودان، بينما تهب على الجنوب رياح جنوبية رطبة، أما في الشتاء فتكون الرياح شمالية جافة بصورة عامة وسببها الضغط المداري على مدار السرطان في شمال البلاد فتهب رياح الضغط المنخفض الاستوائي. وتهطل الأمطار في جنوب السودان في فصل الصيف ويكون موسم هطولها طويلا وتتجاوز كمية الامطار هناك 800 ملم. بينما تكون شبه منعدمة في شمال البلاد، أما الشتاء فيعتبر جافا وتختلف كمية الأمطار ايضا حسب المرتفعات. [1]

ثانيا:الخصائص السياسية لدولة السودان: تقوم سياسة الدولة في السودان في إطار جمهوري رئاسي ذو ديمقراطية تمثيلية توافقية فهناك ثلاث سلطات في السودان السلطة التنفيذية، التشريعية والقضائية. فالسلطة التنفيذية تتكون من ثلاث مستويات في السلطة: حكم مركزي رئاسي على رأسه رئيس الجمهورية الذي يمثل رأس الدولة، ورئاسة الحكومة (مجلس الوزراء). وحكم إقليمي يمثله ولاة الولايات وعددها 18 ولاية. وحكم محلي يتمثل في المحليات المختلفة بالولايات (وعددها 176 محلية) أما السلطة التشريعية فتتمثل في برلمان مركزي يسمى المجلس التشريعي ثنائي المجلسين أي بغرفتين: المجلس الوطني ومجلس الولايات، يتكون الأول من 349 عضوًا حاليًا (كان يتكون من 450 عضوا قبل انفصال الجنوب). وأخيرا السلطة القضائية تتكون من المحكمة العليا في المركز وبعض الولايات ومحاكم الاستئناف ومحاكم عامة ومحاكم ابتدائية يطلق عليها المحاكم الجزئية من الدرجة الاولى والدرجة الثانية والدرجة ومنتشرة على كافة الولايات المختلفة ومحاكم شعبية تسمى محاكم بالمدن والأرياف تضم زعماء القبائل وتطبق العرف. يعاني السودان من تاريخ طويل من عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية والعنف المسلح الذي أثر وبشكل خطير على آفاق التحول الديمقراطي وسنتطرق إليه ونفس الاكثر في الفصل الثاني.[2]

[1] محمود شاكر، **مرجع سابق**، ص ص. 44 ، 45.

[2] موسوعة ويكيبيديا "السودان"،(2022/02/24)./**www.ar.wikipedia.org/wiki**

المطلب الثاني: البيئة الاجتماعية والاقتصادية للسودان:

أكدت عدة دراسات أكاديمية أن سبب الصراع داخل دولة السودان راجع إلى التركيبة الاجتماعية المعقدة الحاملة لجملة من التنوعات والاختلافات الاثنية والدينية والثقافية وعدم مقدرة الحكومات المتعاقبة على التحكم فيها، وتهميشها بالرغم من أن السودان يتوفر على مقومات اقتصاديه كبيره طبيعيا وبشريا.

أولا: البيئة الاجتماعية: يعد شعب السودان متنوعا من حيث التراث الثقافي والتاريخي حيث أن هناك اكثر من 150 قبيلة ومجموعة عرقية في السودان، وللكثير من هذه المجموعات لغات متميزة وانتماءات دينيه وعادات وتقاليد، يتمركز في السودان حوالي 56 جماعة إثنيه تنقسم إلى 597 مجموعه فرعيه "تجمع قبلي"، ومن أهم هذه المجموعات بيجا، نوباويون، نوبيون، دينكا أما المجموعات الأخرى فإنها تتداخل وتتفرع مع مناطق السودان الأخرى.[1]

وتعتبر التعددية العرقية في السودان من القضايا المهمة لأن التنوع والتباين الثقافي والديني والعرقي دائما كان محور النقاش حول هوية السودان، فبعد أن كان الانقسام سائدا بين المثقفين في السودان بين دعاة العروبة ودعاة الأفريقانية منذ زمن طويل، بدأ بالتراجع لسببين تمثل أولهما في الوصول إلى اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب وإزالة تلك التناقض المفتعل، وثانيا مع بروز مشكلات داخل معسكر الشمال نفسه في دارفور وشرق السودان من جهة أخرى. مما دفع بالاتجاه نحو التعددية بدلا من الثنائية لتحديد هوية السودان.[2]

تسود في السودان ديانات مختلفة كالإسلام والمسيحية وغيرها، فيشكل المسلمون النسبة الغالبة من عدد السكان وغالبيتهم من المذهب السني يتركز أغلبيتهم في الشمال وباقي السكان من الوثنيين والمسيحيين ويتركز معظمهم في الجنوب، والإسلام لا يزال الدين المسيطر على سكان الحضر والريف وعلى النخبة المتعلمة في الشمال.[3] ويقدر نسبة الذين يدينون الإسلام 96 % كما يشتهر السودان بوجود العديد من الطرق الصوفية مثل القادرية والسمانية والبرهانية والتيجانية والطريقة الختمية، أما المسيحية فهي بنسبة 04 % من السكان، وتتوزع اقليات

---

[1] سداد مولود سبع،"البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان"، **دراسات دولية**، ع 47 (2011) ص. 134

[2] **المرجع نفسه** ،ص ص. 134، 135

[3] موسوعة ويكيبيديا "السودان"،(2022/02/24)**./www.ar.wikipedia.org/wiki**

صغيرة من أتباع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والأثيوبية والأرمنية وبعض الكاثوليك والبروستات وأتباع الكنيسة الإنجليزية، ويتمركز المسيحيون في مدن مثل الخرطوم والقضارف والأبيض.

أما من الناحية اللغوية فتوجد في السودان حوالي 114 لغة بينما يوجد اكثر من 500 لهجة مختلفة التخاطب· وما يؤكد التعددية اللغوية أنها تشمل المجموعات اللغوية الأربعة التي تتواجد في إفريقيا، فبعض القاطنين في الشمال يتحدثون بلهجاتهم من محلية مثل الباجة والنوبة أما في الجنوب فهناك من يتحدث العربية كلغة أولى من حيث عدد المتحدثين بها، حيث أن اللغة العربية انتشرت في الجنوب بشكل واسع بسبب نشاط الحركات التجارية، حيث أضحت اللغة العربية اللغة المشتركة لكل سكانه، لذلك اعتمدت اللغة الرسمية في السودان.[1]

ثانيا: البيئة الاقتصادية: على الرغم من أن السودان بلد صحراوي وشبه صحراوي إلى حد كبير إلا أن الموارد الطبيعية هي العمود الفقري للاقتصاد، ويساهم القطاع الزراعي بنحو 39 % من الناتج المحلي للدولة، ويشكل القطاع الزراعي مصدر رزق لنحو 65 % من السكان ويعمل به حوالي 50 % من القوة العاملة.[2]

أكدت أبحاث جيولوجية على وجود أنواع مختلفة من المعادن في السودان مثل الذهب والكبريت والنحاس والحديد والزنك والجبس والكروميت وغيرها من المعادن، ويعتبر إقليم السودان الشرقي من أقدم المناطق التعدينية وأقدمها من حيث عمليات البحث والتنقيب، واستخراج هذه المعادن سهل للسودان بإقامه شركات اقتصادية مع بعض الدول كقيام الشركة الألمانية منذ 1971 بالبحث عن الثروات الطبيعية داخل المياه الإقليمية في البحر الأحمر كما قامت إحدى الشركات البلغارية للبترول بالبحث عن الغاز الطبيعي والبترول في منطقة جبال البحر الأحمر منذ 1971 و تشير تقارير أولية عن احتمال وجود كميات مناسبة من البترول في السودان وتتنوع مصادر الطاقة في السودان من فحم نباتي وبترول وكهرباء إضافة إلى ذلك الطاقة الشمسية وهي متوفرة بكميات هائلة ولا تزال الدراسات جارية من أجل الاستفادة من هذا

[1] بهاء الدين مكاوي ومحمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان نقاشا نموذجا** (الخرطوم :مركز الراصد للدراسات ، 1998) ،ص. 148.

[2] موقع وثائقي ،"تقرير السودان الأول عن حالة البيئة والتوقعات البيئية 2022 " (2022/02/24) **www.wedocs.unep.org**

المصدر واستغلاله استغلالا اقتصاديا.[1]غير أنه بعد انفصال جنوب السودان فقد السودان 75 % من موارده النفطية التي تعد مصدر 80 % من موارد النقد الأجنبي و 50 % من إيراداته العامة.[2]

أما بالنسبة للكهرباء يوجد في السودان بما يسمى الكهرباء المائية والذي يعتبر المصدر الوحيد للطاقة غير أنه حالفه التطور وساهم بفعالية في تزويد متطلبات بعض القطاعات وخاصه في مجال الزراعة والصناعة وقد أثبتت الدراسات أن هناك إمكانات كبيره لمزيد من الإنتاج في هذا الجانب المهم من الطاقة.[3]

يعتبر القطاع الزراعي النباتي الحيواني هو القطاع الرئيسي في الاقتصاد السوداني كما أن 95 % من عائدات الصادرات تندرج تحت قائمة المنتجات الزراعية يمكن إيجاز أهم المحاصيل الزراعية في السودان في ما يلي:

يعد القطن عنصرا هاما من عناصر المدفوعات السوداني وهناك أزيد من 200 ألف مزارع يعملون في زراعته يزرع في اراضي الرّي الدائم في منطقة الجزيرة، كما يزرع في الغرب لأن هناك تساقط أمطار، كما يشاهد إنتاجه تذبذب مستمر وهذا راجع بتأثره بعوامل بشرية مثل نقص اليد العاملة من جهة وتأثره بالعوامل المناخية من جهة أخرى.[4]

ويمثل القمح من أهم المحاصيل الزراعية في السودان وبهذا تعمل السودان على زيادة المساحة المزروعة قمحا ومنذ 1972 وهو في ازدياد المستمر كما عرف إنتاجه تذبذبات أيضا، و تكمن المؤثرات السلبية في انخفاض المساحة المزروعة وعزوف المزارعين عن زراعته لارتفاع تكلفة الانتاج. ويزرع القمح في السودان على الري وأغلب مناطق زراعته في الجزيرة واغلب مساحتها تزرع قمح اي حوالي 74 %،بالإضافة إلى المحاصيل السابقة هناك مجموعة أخرى لها اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد السوداني كالذرة الرفيعة يخصص لزراعتها مساحات كبيرة

---

[1]محمد رضا بومهدي الحاج، "**أثر الحركات الانفصالية على وحدة الدولة في إفريقيا: دراسة حالة السودان**"، مذكرة تخرج لنيل شهاده الماستر، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، قسم العلوم السياسية، مستغانم: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه عبد الحميد ابن باديس، 2017 – 2018 ، ص. 29.

[2]موسوعة ويكيبيديا "السودان"،(2022/02/24)./**www.ar.wikipedia.org/wiki**

[3]حمزة الباقر، **مرجع سابق**، ص ص. 366 ، 376.

[4]صلاح الدين علي الشامي، **مرجع سابق** ،ص. 462.

حيث أصبحت تصدّر إلى الأسواق العالمية والأرز الذي يعتبر محصولا مهما بحيث يعد حديثا من حيث زراعته وهذا ما أدى بالحكومة السودانية لتخصيص مشاريع من أجل زراعته لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والفول السوداني حيث عرفت زراعته منذ زمن بعيد بحيث يشكل إنتاجه 50 % من الإنتاج القومي للسودان ومجموعة أخرى من المحاصيل الزراعية كالسمسم والقصب السكري والخضروات بأنواعها والبقوليات كما يوجد مجموعة كبيرة من الفواكه البرتقال والموز والتمور.[1]كما تتوفر السودان على ثروة حيوانيه هائلة يمكنها أن تسهم في حل مشكلة الغذاء في العالم العربي وجانب من احتياجات العالم الاسلامي ويشغل قطاع الثروة الحيوانية المرتبة الثانية في الاقتصاد السوداني من حيث الأهمية إذ يمتلك السودان أكثر من 103 مليون رأس من الماشية وتمتلك الخرطوم وحدها أكثر من مليون رأس منها، لذا يعتبر السودان من أغنى الدول العربية والإفريقية حيث بلغ عدد رؤوس الماشية 30 مليون رأس أبقار، 37 مليون رأس أغنام، 33 مليون رأس ماعز، 03 ملايين رأس من الإبل. بالإضافة إلى الثروة السمكية في المياه العذبة في نهر النيل وبحيرات النوبة والمياه المالحة كالبحر الأحمر والثروة السمكية تقدر بحوالي 100 ألف طن للمصائد الداخلية و 10 آلاف طن للمصائد البحرية، بالإضافة الى الحيوانات البرية والطيور حيث بلغت 45 مليون من الدواجن.[2]

تختلف درجة الأهمية في قطاع الصناعة مقارنة بالقطاع الزراعي في السودان واهم الصناعات القائمة في السودان صناعة السكر بحيث توجد مصانع تشرف على صناعته مثل مصنع سكر الجنيد ومصنع الكنانة. وصناعة الغزل والنسيج بحيث تحظى هذه الصناعة بأهمية كبيرة لدى السودانيين لما ينتجونه من قطن بحيث لا يغطي الانتاج متطلبات الاستهلاك المحلي لذلك يتم استيراد كميات من النسيج من الخارج لتغطية العجز وصناعة الجلود وتوجد في السودان عدة مصانع للأحذية بالإضافة إلى صناعة الاسمنت بحيث بلغت جملة إنتاجه 142 ألف طن وشهد الإنتاج ارتفاعا خلال الأعوام اللاحقة بحوالي 150 الف طن[3].

[1] محمد رضا بومهدي الحاج، **مرجع سابق**، ص ص. 30 ، 31.

[2] موسوعة ويكيبيديا "اقتصاد السودان"،(2022/02/24).**www.ar.wikipedia.org/wiki/**

[3] محمود السيد، **إفريقيا والأطماع الغربية**، (الإسكندرية: 2009)، ص. 143.

المبحث الثالث: كرونولوجيا التحولات السياسية في السودان المستقلة

جرت محاولات كثيرة للتحول الديمقراطي في السودان منذ فترة ما بعد الاستقلال، إلا أنها جميعا دحضت بتآمر مدني وعسكري وذلك عن طريق عدة انقلابات، ورغم تطلع الشعب السوداني للتحول الديمقراطي منذ فجر الاستقلال إلا أن كل التجارب الديمقراطية تعرضت لانتكاسات متلاحقة أجهضت آمال الشعب في التحول الديمقراطي، وعانت السودان خلالها من ظواهر الاختلافات والصراع. فالصراعات والمكايدات الحزبية استهلكت طاقات الأحزاب والدولة والشعب ومهدت الطريق للانقلابات العسكرية. وعليه شهدت السودان عدة أحداث متتابعة للتحولات السياسية كان لها التأثير الواضح على عملية التحول الديمقراطي وهي كما يلي:

المطلب الأول: التحولات السياسية في السودان بين (1956 -1969)

أولا: الحكم البرلماني (1956-1958):واجهت الحكومة السودانية الأولى بعد الاستقلال صعوبة التوفيق بين الشريكين السياسيين الأساسيين داخلها، أي كل من حزب الأمة والحزب الديمقراطي الشعبي. وبالرغم من هذا الانشقاق تمكن الحزبان من هزيمة «الأزهري» في تصويت حاسم في حجب الثقة أجري في 5 جويلية 1956، بأغلبية 60 مقابل 32 صوتا وانتخب «عبد الله خليل» الأمين العام لحزب الأمة رئيسا للوزراء، ولسوء الحظ فان المصالحة المؤقتة بين السيدين لم يكتب لها الاستمرار وهذا بسبب الخلافات العنيفة التي تمليها المصالح الشخصية وانعدام الثقة المتبادلة التي طبعت الحكم القصير للائتلاف الغربي الممثل في الأمة والشعب الديمقراطي والذي لم يدم سوى عامين من 1956 إلى 1958. بالإضافة إلى حالة التفكك التي أصابت السياسة البرلمانية. ففي أول انتخابات أجريت في عهد السودان المستقل (1958) فاز حزب الأمة ب 63 مقعدا، بينما ذهب 26 مقعدا لحزب الشعب وحصل الحزب الوطني الاتحادي على 44 مقعدا. وأمام هذا الوضع قام تحالف بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي بتشكيل حكومة جديدة ولكنها سرعان ما وقعت في أسر العجز بسبب المشاحنات الصغيرة والتنافس الطائفي وتأكدت لدى حزب الأمة الموالي للغرب رغبة قوية في أن أي دستور جديد يجب أن ينص على أن يصبح « السيد عبد الرحمن»[1] على رأس الدولة ورئيسا مدى

[1] روبرت أو كولينز، **مرجع سابق**، ص ص.87-89 .

الحياة. وهذا ما لم يعجب «السيد علي» والختمية الموالين لمصر وأعضائها في حزب الشعب الديمقراطي.

وتجدر الإشارة إلى أن موضوع المعونة الأمريكية كان وراء تقويم النظام البرلماني الذي أجاز بعد نقاش مستفيض مشروع المعونة الأمريكية، حيث قدمت الولايات المتحدة حزمة مغرية من العون الأجنبي للتخفيف من التدهور السريع الذي لحق الاقتصاد السوداني، وعندما جاء الحكم العسكري كان أول قراراته قبول المعونة وتوسيع مجالاتها[1].

ثانيا: الحكم العسكري(1958-1969) وفي 17 نوفمبر 1958 قام إبراهيم عبود بأول انقلاب عسكري في تاريخ السودان المستقل، ليقيم حكما تربع على عرشه إلى غاية 1964. وبرر إبراهيم عبود إقدامه على انقلاب 1958 بتنفيذ أجندة سياسية كرئيس الحكومة عبد الله خليل الذي قرر حسب رواية عبود نفسه التضحية بالمسار الديمقراطي للسودان لمنع تحالف سياسي كان وشيكا بين حليفه « الحزب الوطني الاتحادي » و « حزب الشعب الديمقراطي » المعارض قبل أيام من استئناف البرلمان لأعماله، حيث اتصل رئيس الوزراء عبد الله خليل بإبراهيم عبود وأخبره أن الوضع السياسي يسير من سيئ إلى أسوأ وأن أحداثا قد تنشأ نتيجة لهذا الوضع، ولا يوجد مخرج غير استلام الجيش للسلطة. وتسجل وثائق التاريخ والتحليل السياسي أن الانقلاب الأول وجد بيئة ملائمة تمثلت في الصعوبات الاقتصادية وانخفاض احتياطي العملة الصعبة واشتداد الصراعات السياسية بين الأحزاب[2].

فاتفقوا أن يتسلم الجيش السلطة بقيادة إبراهيم عبود ويحل البرلمان والأحزاب السياسية ثم يعود بعد استقرار الوضع إلى سكناته ويسلم الحكم لحزب الأمة. فنفذ عبود الجزء الأول من الخطة في اليوم الذي كان مقررا لاجتماع البرلمان فبدأت الحقبة العسكرية الأولى لتضع نهاية لأول نظام ديمقراطي شهده السودان في تاريخه الحديث[3].

---

[1] فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد ، "التطور التاريخي و السياسي للسودان في الفترة من 1953م-1989"، **مجلة الساورة للدراسات الانسانية و الاجتماعية** . كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة طاهري محمد، بشار، العدد01 ، ديسمبر 2015 ، ص.71.

[2] موقع الجزيرة الوثائقية، يونس مسكين، "السودان تاريخ حافل بالانقلابات و الثورات" 2019/04/14،(2022/02/27) doc.aljezerra.net www.

[3] فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد ، **مرجع سابق** ، ص. 72.

كما انه أعلن حالة الطوارئ واعتقل الوزراء وصفى النقابات العمالية. نصّب « إبراهيم عبود » نفسه رئيسا للوزراء(ثم رئيسا للدولة بعد ذلك بوقت قصير) ووزيرا للدفاع. وجاء رد الفعل السوداني تجاه هذا الانقلاب غير الدموي بالشعور بالراحة والتخلص من الاستنزاف السياسي الذي أنتجته ثلاث سنوات من الشقاق والسياسة الحزبية المعيبة وغير المنتخبة[1].

وكان الهاجس الكبير للحكم العسكري الأول وهي الظروف الاقتصادية التنموية مما وضعت حكومة عبود مخططا للتنمية في العقد الممتد بين 1960و 1970. وهو ما أثمر ارتفاعا في الإنتاج الزراعي بشكل كبير، كما ظهر بعض مظاهر الرخاء النسبي.

وكانت السلطة السياسية التي حكمت السودان في فترة إبراهيم عبود حريصة على استنساخ النموذج المصري خاصة في الاقتصاد[2].

وفي نوفمبر 1959 قام اتحاد عمال سكك الحديد بأول إضراب في ظل الحكم العسكري، إلا أنه فشل في تحقيق مطالبه وأشعل معارضة سياسية في وجه العسكر. وأمام هذا الوضع قام الحكم العسكري في سنة 1960 بتخفيض عدد النقابات إلى النصف. وفي سنه 1961 قام اتحاد العمال بإضراب دام سبعة أيام وشل نظام المواصلات في البلاد. وفي 1963 أثارت أحدى أزمات أنظمة زراعة القطن مرفقة بأسعار عالية منخفضة و تكاليف مرتفعة في الإنتاج. وفي تلك الفترة كانت السياسية الاقتصادية للدولة تؤكد على أنظمة الاستيراد البديلة . لكن بفعل الحرب الأهلية المستمرة والتضخم الناتج عن الاقتراض النقدي الداخلي أنخفض النمو الاقتصادي الحقيقي إلى ما دون الصفر، وفي 1964 كان العجز الوطني في ميزان المدفوعات والبالغ 214 مليون دولار في طور التراكم. وأمام هذه التراكمات وانتشار الفساد في ظل الحكم العسكري والفشل في إيجاد حل للمشكلة الجنوبية كان هو السبب الحاسم في سقوط حكم العسكر[3].

وفي مساء يوم 21 أكتوبر 1964 شهد حرم جامعة الخرطوم حادث مقتل طالب أسمه أحمد القرشي طه برصاص أحد عناصر الشرطة الذين جاؤوا لفض ندوة طلابية عن قضية

---

[1] روبرت او كلينز ، **مرجع سابق** ، ص.90 .

[2] يوسف مسكين ، **مرجع سابق**.

[3] كارول كولينز ، **التطور الاقتصادي والصراع السياسي في السودان**،تر: حازم صاغية (بيروت: دار ابن خلدون) ص ص. 41،43 .

جنوب السودان وهو ما أشعل فتيل ثورة شعبية عارمة. خمسه أيام فقط كانت كافية لتتحول الخرطوم إلى ساحة أول ثورة ضد نظام عسكري عربي بعد الاستقلال[1]. وأعلن الفريق «عبود» حل المجلس الأعلى. فعمت الفرحة في أوساط السودانيين، وأصبحت ذكرى ثورة أكتوبر بمثابة صيحة الحشد وتلعب دورا في كل تظاهرة سودانية معادية للحكومة. وبعد أربعة أيام من مفاوضات صعبة بين الجيش والجبهة المتحدة تم الاتفاق على تشكيل حكومة انتقالية يتولى رئاستها «سر الختم خليفة» وضم مجلس الوزراء الجديد أعضاء من جبهة المهنيين وثلاثة شيوعيين واثنين من الجنوب وممثلا واحدا عن كل حزب من الأحزاب السياسية الخمسة – الأمة والاتحادي والشعب الديمقراطي والشيوعي والإخوان المسلمين. وفي 14 نوفمبر 1964 رحل الفريق عبود بهدوء[2] . وقد رفعت حكومة سر الختم خليفة حالة الطوارئ التي كانت الحكومة العسكرية قد فرضتها. جاءت حكومة الديمقراطية الثانية والتي استمرت حتى انقلاب نميري 1969. وقد تميزت الفترة بالصراعات الحزبية والمناورات التي لم تترك مجالا أمام تنمية البلاد. وأهم إنجاز قامت به الحكومة الديمقراطية هو مؤتمر المائدة المستديرة لحل قضية الجنوب والذي باء بالفشل الذريع في عام 1965 م [3].

المطلب الثاني: الأحداث السياسية في السودان بين (1969-1989)

أولا: حكومة جعفر النميري (1969-1985):تفاقمت الأحوال في السودان إذ انشغلت القوى التقليدية بصرعاتها ومصالحها الحزبية الضيقة . مما أدى إلى تأزم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى عدم مقدرة الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال في معالجة قضية الجنوب . وفي تلك الفترة انتظمت مجموعة من الضباط وأطاحت بحكومة المحجوب في 25 ماي 1969 بقيادة العقيد جعفر النميري والذي اعتبر حركته امتداد لثورة أكتوبر 1964. وكذا عدم تمكن الجمعية التأسيسية من إجازة الدستور المرتقب مما تعرضت البلاد إلى النزاعات، وهذا ما أدى بهذا الانقلاب العسكري[4].

---

[1] يوسف مسكين، **مرجع سابق**.

[2] روبرت او كولينز ، **مرجع سابق** ، ص.101.

[3] فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد ، **مرجع سابق** ، ص.73 .

[4] **المرجع نفسه** ، ص.73.

وعند انبلاج الفجر وتحديدا في السادسة والنصف صباحا أذاع راديو أم درمان خطابين للعقيد «جعفر النميري» ورئيس القضاء «بابكر عوض الله» أعلنا فيه وقوع الانقلاب وتأسيس جمهورية ديمقراطية في السودان. كما أذيع على الساعة الحادية عشر صباحا أسماء أعضاء مجلس الوزراء الجديد برئاسة «بابكر عوض الله» والغريب في الأمر من قوة مؤلفة من أقل 500 جندي وستة ضباط قد تمكنت من تنفيذ انقلاب أبيض وهو النجاح الذي اعتمد على التأييد الفوري واسع النطاق وسط الجيش والشعب السوداني[1]. حيث وجد مخططو الانقلاب أن محفزات الانقلاب السياسية والاجتماعية متوفرة، كما أن الوقت ملائم لاستلام السلطة.

توضح أن توجه الانقلابين السياسي يساري، لأن الغالبية العظمى من الوزراء الاثنين والعشرين الذين أعلنتهم أسماؤهم إما شيوعيون أو رفقاؤهم أو قوميون عرب أو اشتراكيون[2].

وتم تشكيل مجلس وطني لقيادة الثورة برئاسة جعفر النميري. وقام الحكم الجديد بتعليق الدستور وإلغاء الأحزاب السياسية مع استثناء الحزب الشيوعي. أما برامج المجلس الوطني لقيادة الثورة فقد تضمنت توسيعا للقطاع العام بدلا من الاستثمار الأجنبي مع حماية رأس المال الوطني، فالسودان سيكون «ديمقراطيا اشتراكيا وغير منحاز» والعمل على تشكيل حركة سياسية جديدة لتمثل العمال والفلاحين والمثقفين والجنود. غير أن التوسع للقطاع العام وتأميمات 1970 تسببت في وقف الغرب للمعونات الاقتصادية. مما جعل جعفر النميري أمام تناقضات طبقية واقتصادية أساسية كان لابد من اتخاذ موقف منها. مما وجد نفسه مواجها بخيارين لا ثالث لهما: إما التعاون مع الاحتكارات الرأسمالية العالمية بشروطها (التخلي عن التأميم) وأما الإساءة إلى علاقة السودان مع الرأسمالية العالمية. وفي هذا السياق يمكننا فهم التردي الذي بدأ يطرأ على العلاقة بين الحزب الشيوعي السوداني والنميري في 1970 .1971. وبدأ النميري بمهاجمة الحزب الشيوعي علنا كما أسقط عضوية ثلاثة شيوعيين ومتعاطفين معهم في المجلس الوطني لقيادة الثورة[3]. وهم المقدم «بابكر النور سوار الذهب» والرائد «هاشم محمد العطا» و«فاروق عثمان حمد الله». وأصبحت تظاهرات الشيوعيين مظهرا عاما في جامعة الخرطوم. ففي خطاب أذيع عبر راديو أم درمان 12 فيفري 1971 شن هجوما حادًا على الشيوعيين

[1] روبرت او كولينز ، **مرجع سابق** ، ص. 115.

[2] يونس مسكين ، **مرجع سابق** .

[3] كارول كولينز ، **مرجع سابق** ، ص ص. 53،55.

وأقسم على تدمير الحزب الشيوعي السوداني، ليغرق السودان في حرب باردة بين «النميري» والشيوعيين استغرقت ربيع 1971.[1] وفي جويلية 1971 حاولت مجموعة صغيرة في الإدارة والمؤسسة العسكرية وهي مجموعة مؤيدة للشيوعيين أن تقوم بانقلاب يضع حدًا للانعطاف اليمني في سياسات نميري[2]

وأمام هذه الأحداث اعتقل نميري ما يزيد عن ألف عضو في الحزب الشيوعي. غير أن الحزب الشيوعي ظل يمارس نشاطاته بسرية. وبعد جويلية 1971 حدث تحول واضح نحو اليمين في سياسات حكومة نميري. وكان على الحكم أن ينهي الحرب الأهلية في الجنوب لكي ينجح في تثمين سيطرته. لأن جماهير جنوب السودان وقيادتها قد بدأت تمارس الاحتجاج ضد هذه السياسات عبر توجيه النداءات والقيام بالإضرابات منذ الخمسينات والستينيات. وكانت قيادات هذه الحركات تتنافس في غالب الأحيان من مواقع قبلية ودينية كما وأنها استخدمت المقاومة الشعبية لجني مصالح خاصة. وفي 1971 استطاع جوزيف لاغو القائد العسكري لانيانيا أن يوحد كل الفصائل في «جبهة تحرير جنوب السودان» ذات التوجه المعادي للشيوعية والمؤيد للغرب بشكل حاسم. وفي مارس 1972 تم توقيع معاهدة أديس أبابا من قبل الطرفين وهي تضمن استقلالا ذاتيا للجنوب وتهيئ لانتخاب جمعية تمثيلية قطاعية في خلال سنة ونصف السنة. وكانت هذه الاتفاقية بمثابة تبادل المصالح بين الطرفين، فقيادة المتمردين الجنوبيين كانت تبحث عن وظائف لها. أما حكومة نميري فكانت تبحث عن دعم جديد تعوض به خسارة الدعم الذي كان يقدمه لها اليسار في الشمال. لذا استطاعت القيادة الانفصالية الجنوبية أن تتسلم مناصب أساسية في الجيش والإدارة المدنية وعلى المستويين القطاعي والوطني[3].

لقد وفر حل المسألة الجنوبية أساسا سياسيا لبناء اقتصادي. وهذا ما أدى لإعادة إنشاء العلاقات التجارية مع بريطانيا، وكذا تشجيع الاستثمار الاجنبي. وعلى مستوى العلاقات مع السوفييت فالمعروف أن السودان كان يعتمد على الاتحاد السوفياتي في الميدان المساعدات العسكرية منذ 1967. ألا أن هذه العلاقات أصابها نوع من الفطور. لذا يبدو واضح أن حكومة

[1] روبرت او كولينز ، **مرجع سابق** ، ص. 121 .

[2] كارول كولينز ، **مرجع سابق** ، ص.56 .

[3] **المرجع نفسه** ، ص ص. 59-61.

نميري منفتحة على الدول الغربية وهذا ما شهدناه من تعاقدت أبرمت مع بعض المؤسسات الأوروبية وخاصة بناء الطرق وإقامة صناعات زراعية. وأبرز ما شهدته المرحلة هو نشوء نمط من التمويل الكويتي السعودي المكثف لمشاريع التنمية[1]. كما تم إعادة ثلاثين شركة ومصرفا سبق مصادرتها إلى أصحابها وأدخلت جملة من التشريعات الهادفة إلى حماية رأس المال الخاص وعلى سبيل المثال، قانون تشجيع الاستثمار الزراعي 1976 ثم قانون تشجيع الاستثمار عام 1980. وهكذا أعيد توجيه السياسات الاقتصادية بما يلبي بشكل كامل مطالب صندوق النقد الدولي.

وفي عام 1976 كان نميري قد أحكم سيطرته على الحكم فقد حل مشكلة الجنوب وأنشأ الاتحاد الاشتراكي السوداني وأعاد تنظيم حكومته وشجع مجيء كميات ضخمة من رؤوس الأموال العربية والعالمية لإنجاز المشروعات التنموية. وفي عام 1977 قام بإقامة مصالحة الوطنية وذلك بالاعتماد على حزب الاتحاد الاشتراكي السوداني والجبهة الإسلامية القومية. وفي 1980 أقر مجلس الشعب[2]

قانون الحكم الإقليمي لعام 1980 وهذا تمهيدا لحكم ذاتي في الجنوب. وفي 4 أكتوبر 1980، قام نميري بطريق أحادي و غير دستوري بحل مجلس الشعب الإقليمي والمجلس التنفيذي و عين اللواء «قسم عبد الله رصاص» رئيسا لحكومة إقليمية انتقالية. وجاء رد فعل الجنوبيين بالرفض السريع والحاد و كان نميري بالمثل على أتم الاستعداد للصدام. وفي فيفري 1982 حيث أجل بشكل درامي اتخاذ أي قرار بشان التقسيم. ودعا إلى انتخابات جديدة في الربيع. وبشكل مفاجئ أعلن الرئيس نميري في 5 جوان 1983 عبر التلفزة الوطنية أمر بتقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم« أعالي النيل »،« بحر الغزال »و« الاستوائية ». ولم يكن أمام «نميري» الوقت الكافي لاكتشاف حماقة قراره. وهذا ما جعله يدخل في مواجهات مقاتلي «انيانيا»[3]. وخلال هذه السنوات تزامن التقشف الاقتصادي بشكل مأساوي مع الجفاف العظيم في غرب السودان الذي أنتج المجاعة و اللاجئين و الكثير من المعاناة والوفيات. ومن هنا بدأت الخيبة في حكم نميري وظهور كثير من الانتكاسات.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 66.

[2] روبرت او كولينز، **مرجع سابق**، ص ص. 143،157.

[3] **المرجع نفسه** ، ص168.

ثانيا: انتفاضة أفريل 1985 وحكومة الديمقراطية الثالثة 1986-1989: تعود العوامل التي أسقطت حكم نميري بعد 16 سنة من القبضة العسكرية والأمنية القوية إلى اشتعال جبهة الحرب في الجنوب 1983، فقد انخرطت القوات السودانية في حرب منهكة ضد المتمردين مما أدى إلى تآكل ما تبقى من شعبية الرجل القوي في السودان في حينها. بدأت الانتفاضة يوم 7 مارس 1985 بخروج عمال سكة حديد عطرة في مظاهرات احتجاجية سبب مواجه الغلاء وارتفاع الأسعار، تبعتها مظاهرة طلابية خرجت[1] .

من جامعة الخرطوم ووصلت ذروتها يوم الثلاثاء 26 مارس. وفي اليوم الموالي تجددت المظاهرات مع انضمام فئات جديدة إليها. والذين هاجموا مقرات الحزب الاشتراكي وحاصروا السفارة الأمريكية مرددين شعارات ضد صندوق النقد الدولي. وبعد انضمام فئات أخرى الى العصيان المدني الشامل وسلسلة الإضرابات والمظاهرات، أقدم الجيش يوم 6 أفريل 1985 على إعلان نهاية حكم نميري. وتصدى لعملية عزل نميري قائد عسكري كبير وهو الفريق «محمد حسن سوار الذهب» وقام هذا الأخير تشكيل مجلس عسكري أعلى لإدارة المرحلة الإنتقالية تحت رئاسته. وحدد مدة هذه الفترة في سنة واحدة تجرى الانتخابات في نهايتها. وبعد عام واحد من عزل نميري جرت الانتخابات التي أصر سوار الذهب على تنظيمها في التاريخ الموعود وكشفت نتائجها عن صعود غير مسبوق للإسلامين (الجبهة الإسلامية القومية)، حيث نالوا 51 مقعدا واحتلوا المرتبة الثالثة بعد كل من الحزب الاتحادي (63 مقعدا) وحزب الأمة (100 مقعد). دخلت السودان مجددا في دوامة الحكومات المتوالية على غرار مرحلتي 1956. 1958، و 1965 – 1969 وسرعان ما انتهى قوس الحكم الذاتي الثالث في التاريخ الحديث للسودان بفشل الأحزاب السياسية في إدارة لعبة ديمقراطية مستقرة وأصبحت الطريقة معبدة من جديد أمام الجيش وحيازة السلطة[2].

[1] عمر عمرو،"السودان تاريخ مضطرب ومستقبل غامض".(2022/03/04) **www.academia.edu**

[2] – **المرجع نفسه.**

المطلب الثالث: التطورات السياسية في السودان بين (1989-2022)

أولا: انقلاب 30 جوان 1989 وحكومة الانقاذ الوطني 1989-2019: في ليلة الثلاثين من جوان 1989، قامت مجموعة من نخبة ضباط الجيش ذوي الرتب المتوسطة بقيادة العميد «عمر حسن البشير» بالإطاحة بحكومة «صادق المهدي» الائتلافية المدنية في انقلاب غير دموي، تم تنفيذ هذا الانقلاب بشكل خاطف بواسطة رفاق سلاح «البشير» السابقين في لواء المظلات مدعوما بالمهندسين العسكريين في مطار الخرطوم الاستراتيجي. واتسم الضباط الذين أسمو أنفسهم «مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني»[1]، وهذا الانقلاب أسس نظاما هجينا يجمع تحالف فريدا من نوعه بين الجيش والإسلامين. ولذلك أصبح عمر حسن البشير رئيسا «لمجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني ورئيسا للوزراء. وفي أكتوبر 1993 تم حل مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني وأنتقل أعضاؤه إلى مواقع تنفيذية أخرى وأصبح البشير رئيسا للجمهورية، وفي عشية الانقلاب 29/06/1989 نظم العسكريون حملة اعتقالات طالت كل زعماء الأحزاب السياسية وعلى رأسهم الدكتور حسن الترابي، بغرض التمويه على المعارضة الداخلية والمجتمع الإقليمي والدولي. وفي النهاية يخرج الترابي من السجن بعد أن تسربت أسرار العلاقة بين الحركة الإسلامية وقادة الانقلاب. وفي منتصف التسعينات تولى الترابي رئاسة السلطة التشريعية حيث أنتخب رئيسا للمجلس الوطني(البرلمان).[2]

وفي نفس الوقت نصب أمين عام حزب المؤتمر الوطني. تعرض البشير خلال فترة حكمه لمحاولات انقلابية للإطاحة به وكان أبرزها ما سمي «حركة رمضان» في 24 أفريل 1990 بقيادة اللواء عبد القادر الكدرو. ثم محاولة فاشلة عام 1992 بقيادة العقيد أحمد خالد ونسبت إلى حزب البعث السوداني. وتلت محاولة انقلابية في مارس 2004 أتهم بها حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي بعد خلاف مع البشير حول استفراده بالسلطة. وصولا إلى الانقلاب الذي فشل في نوفمبر 2012.[3]

---

[1] روبرت او كولينز ، **مرجع سابق** ، ص.223.

[2] عمر عمرو ، **مرجع سابق** .

[3] صحيفة TRT عربي ،"عمر البشير من ثورة الإنقاذ إلى الاعتقال" ، 2019/04/11،(2022/03/04) **www.trtarabi.com**.

عانى البشير منذ تسلمه الحكم من ثقل تركة تعود إلى ما بعد الاستقلال عن بريطانيا تمثلت في نزاعين في الجنوب وفي إقليم دارفور غربي البلاد. وتعتبر حركة تحرير السودان إحدى حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور تزعمها عبد الواحد محمد نور[1]. وبعد استتباب الحكم داخليا دخل البشير في هدنة مع جناح مسلحي جنوب البلاد، ووقع اتفاق سلام عام 1996 مع مجموعة رياك مشار التي انشقت عن القائد الجنوبي الأشهر جون غرانغ. وفي أوت 2003 توصل البشير إلى اتفاق آخر مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تمت من خلاله تسوية مسائل تتعلق بالسيادة والجيش قبل أن يوقع عام 2005 اتفاق سلام وتقاسم السلطة بين الشمال والجنوب وإعطاء الأخير حكما ذاتيا[2].

جاء بعد عدد من التجاذبات الدولية و الإقليمية إلى إعلان حكومة الجنوب إجراء استفتاء في 9 جانفي 2011 لصالح الانفصال و إنشاء دولة جنوب السودان. وغربا لم يكن الوضع هادئ بالنسبة للبشير وخاصة مواجهات عسكرية متكررة في النزاع حول إقليم دارفور نزاع أدى عام 2011 الى إقرار مجلس الأمن عقوبات اقتصادية على السودان و حظر السفر على بعض المسؤولين في الحكومة لاتهامهم بارتكاب جرائم حرب في دارفور. وفي 4 مارس 2009 أصدرت في حق البشير مذكرة اعتقال من طرف المحكمة الجنائية الدولية لارتباطه بجرائم الحرب التي أرتكب في دارفور. وفي أفريل 2016 نظمت الحكومة استفتاءه لتحديد الوضع الإداري لدارفور وخرج بنتيجة الإبقاء على الوضع الإداري القائم الذي يقسم بموجبه الإقليم لخمس ولايات. و في مارس 2018 قرر البشير وقف إطلاق النار في مناطق الصراع. الثلاث. وفي سنة 2015 وفوزه جعل البلاد في حالة احتقان وصلت أقصاها نهاية عام 2018 أي بداية مظاهرات في السودان[3].

ثانيا: انتفاضة ديسمبر 2018 وسقوط نظام حسن البشير في أفريل 2019:في 19 ديسمبر 2018 اندلعت في السودان احتجاجات محدودة تطالب بتوفير الخبز، ثم توسعت لتعم أنحاء البلد وتطالب برحيل النظام وصاحبت هذه الاحتجاجات أعمال عنف أدت إلى سقوط قتلى وجرحى وحرق مقرات حكومية وأخرى تابعة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، ومع استمرار

[1] محمد رضا بومهدي الحاج، **مرجع سابق**، ص. 68.

[2] صحيفة TRT عربي، **مرجع سابق**.

[3] – **المرجع نفسه** .

وتوسع الاحتجاجات أعلنت أحزاب سياسية تأييدها للمحتاجين ومطالبة البشير بالتنحي و تشكيل حكومة انتقالية وفي 31 ديسمبر 2018 أطلقت الشرطة الغاز المسيل لتفريق المحتجين وسط العاصمة قبل توجههم إلى القصر الرئاسي[1].

في 1 أفريل 2019 دعا البشير جميع القوى السودانية إلى الانضمام للحوار الوطني. وأتهم خصومه في الداخل باستغلال الاحتجاجات المستمرة منذ شهور. وفي 6 أفريل 2018 اندلعت احتجاجات بعدة أحياء في العاصمة الخرطوم وذلك تزامنا مع ذكرى الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس الاسبق جعفر نميري يوم 6 أفريل 1985. وأمام اعتصام المتظاهرين لعدة أيام جاء الخبر المفرح للجماهير في 11 أفريل 2019 عندما اعلن وزير الدفاع السوداني «عوض بن عوف» و بدء فترة انتقالية لعامين، كما تم اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير، كم تم إعلان أيضا إعلان حاله الطوارئ لمده ثلاثة أشهر وحظر التجوال لمدة شهر[2]. وأضاف انه تم تعطيل الدستور وحل المجلس الوطني ومجلس الولايات وحكومات الولايات ومجالسها التشريعية ومجلس الوزراء . بالرغم من ذلك استمرت احتجاجات طيلة اليوم وطالب فيها المحتجين بتنحية المجلس العسكري الانتقالي وإصرارهم على تشكيل حكومة انتقالية مدنية وفي حدود ساعة 23:30 بتوقيت السودان أعلن بن عوف تنازله عن رئاسة المجلس الانتقالي وعين المفتش العام للجيش الفريق أول عبد الفتاح عبد الرحمان البرهان خلفا له .

ثالثا: حكم مجلس السيادة: وبالرغم من عزل البشير واستقالة بن عوف ثم صعود البرهان إلا أن الاحتجاجات لم تتوقف . وفي 20 أوت 2019 تم تشكيل مجلس السيادة، وهذا بعد عقب اتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي وتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير السوداني حيث أتفقا الجانبان على أن يكون أعضاؤه من 11 شخصا ويتكون من خمسة عسكريين يختارهم المجلس الانتقالي و خمسة مدنيين يختارهم تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير بالإضافة إلى مدى يتفق الجانبان على اختياره[3].

---

[1] – صحيفة الدول العربية ،"السودان: ثورة الخبز تطيح بالبشير (تسلسل زمني)" 2019/04/11،(2022/03/05) www.aa.com.tra/ar/ .

[2] – **المرجع نفسه.**

[3] – موقع المعرفة «الاحتجاجات السودانية 2018–2019"،(2022/03/05) **www.m.marefa.org.**

وفي 25 أكتوبر 2021 تم الانقلاب على الإرادة الشعبية من طرف عبد الرحمان البرهان، فقد وضع حمدوك قيد الإقامة الجبرية بقرارين شريكيه الرئيسي عبد الرحمن البرهان وهو قرار يشمل السودان الأعظم من المسؤولين المدنيين في السلطة الانتقالية التي كانت من المفترض أن تتولى الحكم حتى تنظيم انتخابات عام 2023 . وأعلن البرهان يومها تمديد ولايته على رأس البلاد لمدة عامين قبل ان يعيد تنصيب عبد الله حمدوك في منصبه بعد شهر من ذلك بعدما تم استبدال العديد من المسؤولين لاسيما داخل مجلس السيادة . و بمجرد عودته إلى منصبه أصبح حمدوك عدوا للمحتجين الذين اعتبروه «خائنا» ساعد الجيش على تسهيل عودة النظام القديم. وفي مساء يوم 2 جانفي 2022 أعلن رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك استقالته [1].

وفي ختام هذا الفصل يتضح أن الواقع السياسي والإقليمي والدولي قبيل الاستقلال كان مليئا بالأحداث التاريخية فقد شهد السودان الكثير من الحملات الاستعمارية ولعل أبرزهما الحكم الثنائي المصري البريطاني، ويعد الاحتلال البريطاني السبب الرئيس وراء التفرقة الذي شهدها السودان بين شماله وجنوبه. كما يتضح مما سبق أن هناك خصائص وسمات رئيسية لدولة السودان المستقلة، حيث أنه يتوفر على موقع لم يتوفّر لغيره من الدول الإفريقية والعربية، وهذا بإطلال حدوده الجنوبية على هضبة البحيرات العظمى التي تتفرع منه أكبر الأنهار شمالا وغربا وجنوبا ومن أبرز هذه الأنهار نهر النيل. ونظرا لموقعه الجغرافي كجسر يربط بين إفريقيا وبلاد الشرق الأوسط فهو بالتالي من أكثر بلاد إفريقيا تنوعا في المناخ والثقافة والأجناس. وهذه الاختلافات الطبيعية والثقافية والعرقية موجودة في كل جزء من أجزائه مما أثر بشكل فعال في هويته وتاريخه السياسي. أما من الناحية الاقتصادية فيتمتع السودان بموارد مائية هائلة لكثرة الأنهار، كما يعتمد سكانه على الزراعة والرعي وتربية الحيوانات. كما يعد السودان من الدول الغنية بالثروة المعدنية ومنها النفط والبترول واليورانيوم وكذلك المعادن كالذهب، دون أن ننسى مصادر الطاقة المتجددة(الطاقة الشمسية). وشهد السودان أحداثا متتابعة وتحولات سياسية عبر حكومات متعاقبة وغير مستقرة بفعل الانقلابات العسكرية مرورا بحكومات انتقالية، حيث شهد السودان ثلاثة حكومات ديمقراطية وأربعة حكومات انتقالية وثلاث

[1] – **المرجع نفسه.**

حكومات عسكرية (انقلابات عسكرية) بالإضافة إلى ثلاث انتفاضات شعبية. وهذا ما أضعف فرص قيام نظام سياسي على مبادئ الديمقراطية وحكم الشعب والتداول على السلطة.

الفصل الثانـي

المعوقات الداخلية لعملية التحول الديمقراطي في السودان

المبحث الأول: دور المؤسسة العسكرية في حكم السودان

اتسم عصر ما بعد الاستعمار بانتشار الدول حديثة الاستقلال والتي كانت مؤسستها العسكرية أكثر توجها للحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي، ومهتمة بالدفاع الخارجي عن الدولة. وبالتالي كانت النتيجة الطبيعية لهذا الاهتمام هو توجه المؤسسة العسكرية في إفريقيا خلال خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي إلى التدخل في الحياة السياسية عكس ما يعرف عن الدور الأساسي للجيوش في العالم ،غير أن هناك من يرى أن تدخلات المؤسسة العسكرية في السياسة في الدول الإفريقية ترجع لتخلف المؤسسات المدنية السياسية، بينما ذهب اتجاه آخر الى تفسير تلك التدخلات بالمصالح المؤسسية للجيش. وذهب آخرون إلى النظر للمؤسسة العسكرية باعتبارها امتدادا طبيعيا للمجتمع المدني الأوسع وأنها تخضع مثله تماما للتقسيمات الطبقية والإقليمية والعرقية، وبالتالي لها نفس الميل للانشقاق الداخلي، بينما فسر البعض الآخر بعض الانقلابات والتدخلات في ضوء الطموحات الشخصية لقادة تلك الانقلابات في الاستحواذ على السلطة[1].

المطلب الأول: تاريخ الانقلابات في السودان

شهد السودان منذ استقلاله عام 1956، أربعة انقلابات عسكرية نجحت في الاستيلاء على الحكم. فخلال الانقلاب الأول، سيطر الجيش بقيادة الفريق إبراهيم عبود على السلطة من نوفمبر 1958 الى أكتوبر 1964،[2] وجاء الانقلاب الثاني في ماي 1969 ودام إلى أفريل 1985 بقيادة العقيد جعفر النميري الذي حكم البلاد ستة عشر عاما باسم الجيش السوداني. وقاد المشير سوار الذهب الذي الفترة الانتقالية ما بين أفريل 1985 الى 1986، أما الفترة العسكرية الثالثة فبدأت من جوان 1989، حيث ظهرت حكومة الإنقاذ الوطني في السودان عبر انقلاب قاده الجنرال عمر حسن البشير، واستمر إلى غاية سنة 2019. أما الانقلاب الرابع فكان عبر الجنرال عبد الفتاح البرهان سنة 2019 والذي لا زال مستمرا لتاريخ كتابة هذه العبارات(ماي2022). فالانقلاب الأول استمر لست سنوات، والثاني دام ستة عشر عاما والثالث

[1] حمدي عبد الرحمن، **الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية** (الدوحة: دار الكتب القطرية، ط.1 ،2015) ص ص.26 ،27.

[2] ليلى سيد مصطفى أرباب،" الجيش والاستقرار السياسي في السودان،" **المجلة العربية للعلوم السياسية**،ع.36(خريف 2012) ص. 25.

بقي ثلاثة عقود[1]، ويلاحظ أن الفترات الزمنية التي حكم فيها العسكر السودان فاقت بكثير الفترات التي استلمت فيها حكومات مدنية السلطة في إطار حكم السودان المعاصر منذ الاستقلال. وكلما تأزم الوضع في البلاد اتجهت الأنظار إلى المؤسسة العسكرية طلبا لتنفيس الوضع، وهذا الإحساس هو الذي بنت عليه الحكومات العسكرية شرعية الاستيلاء على السلطة بحيث تقوم المؤسسة العسكرية باستغلال حالة الانقسام وتردي الأوضاع الاقتصادية لإبراز فشل النخب المدنية[2]، ويتم تبرير الانقلاب على أنه عمل وطني يرمي إلى إنقاذ البلاد وتجنب الفوضى والتفكك أو انزلاقها نحو المجهول. لكنها تتحول بعد وصولها إلى الحكم إلى أنظمة شمولية ديكتاتورية يغلب عليها طابع الحزب الواحد. وإذا كانت الوظيفة الأساسية للجيش هي الحفاظ على استقرار وحدة البلاد وسيادة الدولة من أي اعتداء خارجي قد يقع عليها، إلا أن ما حصل في السودان كان عكس ذلك. فقد ظل الجدل محتدما حول علاقة المدني بالعسكري والغموض الذي يسود هذه العلاقة في السياسة السودانية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وهو ما يجعل من الصعب فهم محددات الصراع على السلطة وكيفية تشكيل قواعد اللعبة السياسية في السودان[3]. ولعل المتتبع لتاريخ الانقلابات العسكرية في السودان سيلاحظ الارتباط الوثيق بين السياسيين المدنيين والعسكريين، فعندما يخسر الساسة المدنيون في الميدان السياسي. فإنهم يلجؤون لحلفائهم العسكريين كي يقوموا بانقلاب عسكري ويفرضوا واقعا جديدا. كما أن معظم الانقلابات جاءت بتدبير من قوى سياسية، إما بدعوة من أحد الأحزاب أو بمباركة منها أو تأييدها له وإبداء استعدادها للتعاون مع المؤسسة العسكرية[4].

وباستقراء تجربة الأحزاب السياسية السودانية منذ الاستقلال، نلاحظ أنها تتحمل الجزء الأكبر في حدوث الانقلابات وعدم استقرار الحياة السياسية، فالانقلاب العسكري الأول في السودان والذي مهد دخول المؤسسة العسكرية معترك السياسة وإدارة الحكم، بعد أقل من ثلاثة سنوات من حصول البلاد على استقلالها، كان في واقع الأمر عملية مقايضة بين العسكري

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.25.

[2] سامي الوافي، «قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي: نموذجا السودان والجزائر» ، **إتجاهات سياسية**، ع.8، (اوت 2019)،ص. 05.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 05.

[4] ليلى سيد مصطفى أرباب، **مرجع سابق**، ص. 15.

والمدني، عندما أمر رئيس الوزراء «عبد الله بك خليل» عن حزب الأمة بتسليم السلطة لقيادة المؤسسة العسكرية، ليقطع الطريق على إجراء برلماني يسحب عنه الثقة، ويقول الصادق المهدي عن هذه التجربة: «فيما يتعلق بانقلاب 17 نوفمبر 1958». كان سببه المباشر إحساس عبد الله بك خليل بأنه لا يستطيع الاطمئنان على مساندة حزبه له، ومخاوفه من احتمالات تآمر مصري ضده، ثم إحساسه بأن الأحزاب أرهقتها المناورات ولم تعد قادرة على كتابة الدستور وهذه الأسباب مجتمعة دعته وقتها إلى أن يتصور أن القوات المسلحة الأكثر تماسكا هي الوسيلة الأمثل للدفاع عن مصالح الوطن. فخطا خطواته نحو تسليم السلطة، فكان التدخل العسكري الاول[1].

ومع الحكومة العسكرية الثانية، بادر تحالف قوى يسارية ضم مدنيين وعسكريين منتمين للحزب الشيوعي والقوميين العرب وآخرين إلى تمهيد التدخل الثاني للمؤسسة العسكرية في لعبة السلطة بتنفيذ انقلاب 25 مايو 1969، بقيادة العقيد جعفر النميري، بعد خمس سنوات فقط من من ثورة أكتوبر 1964، حيث دعم الحزب الشيوعي الانقلاب وشارك في الحكم بقيادات أمنية وعسكرية إنتقاما من النظام الديمقراطي الذي حضره وطرد نوابه المنتخبين من البرلمان[2].

وقد تكررت مع الحكومة العسكرية الثالثة عندما تورطت القوى السياسية في استدعاء الجيش إلى حلبة السياسة وتوظيفها له خدمة لأجندتها مع الحركة الاسلامية السودانية كونها القوة النيابية الثالثة بعد كل من حزب الأمة القوي والاتحاد الديمقراطي حيث كان الانقلاب الثالث في 30 جوان 1989 تحت مسمى (ثورة الإنقاذ الوطني) بقيادة العميد عمر حسن البشير الذي أعلن نفسه رئيسا لمجلس قيادة الثورة وأسس مجلسا للثورة. وبالاتفاق مع الترابي، تم الزج بهذا الاخير في السجن رفقة آخرين من أبناء «الجبهة الاسلامية القومية» وذلك حتى لا ينكشف أن الإسلاميين هم من كانوا وراء الانقلاب[3].

وبعد عشر سنوات من التحالف بين النظام العسكري الجديد والجبهة الإسلامية القومية، برزت هيمنة المشير عمر حسن البشير بعد الانشقاق الذي حدث داخل المؤتمر الوطني

---

[1] منصور خالد ،**النخبة السودانية وادمان الفشل** (القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع، الجزء الاول، 1993)،ص ص.121 ،122.

[2] **المرجع نفسه**، ص .122.

[3] سامي الوافي، **مرجع سابق**، ص.06.

والإسلاميين وأدى إلى مفاصلة بين عمر حسن البشير وحسن الترابي، عندما أطاح عمر حسن البشير بالترابي من رئاسة المجلس الوطني عام 1999 وجرده من الأمانة العامة لحزب المؤتمر الوطني، فشكل الترابي «حزب المؤتمر الشعبي»[1].

وفي 11 أفريل 2019 أطاح المجلس العسكري بنظام البشير الذي حكم البلاد 30 عاما، مستغلا الحراك الشعبي الذي ثار على الواقع السوداني المتردي. وفي 20 أوت 2019 تم تشكيل مجلس السيادة وهذا عقب اتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي وتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، حيث اتفقا على تحديد عدد أعضائه البالغين 11 شخصا. وفي 25 اكتوبر 2021 قاد رئيس مجلس السيادة الفريق البرهان انقلابا عسكريا على حكومة التحالف، والذي لاقى رفضا شعبيا واقليميا ودوليا كبيرا ، مما حدا بالبرهان وجماعته إلى إعادة رئيس الحكومة عبد الله الحمدوك إلى منصبه بعد اعتقاله وعزله لنحو شهر (من25 أكتوبر 2021 إلى21 نوفمبر 2021). وباستثناء التجربة الوحيدة التي تولى فيه الرئيس الراحل الصادق المهدي السلطة لم يشهد السودان أي حكم ديمقراطي في تاريخه. وإلى جانب السودان يتواجد الحكم العسكري حاليا في عديد الدول الأفريقية، ومنها مصر ومالي وتشاد وغينيا وبوركينافاسو[2].

المطلب الثاني: أسباب تدخل العسكريين في السلطة في السودان:

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من أسباب تدخل العسكريين في السلطة في السودان(ضعف النخب وتواطؤها ولجوئها للمؤسسة العسكرية لقطع الطريق أمام المنافسين) نجد أن هناك أسبابا أخرى لها التأثير المباشر كما أشارت لذلك عدد من الدراسات، إلى أن انخراط العسكريين في العمل السياسي في السودان صاحبه تكوين المؤسسة العسكرية السودانية منذ نشأتها. حيث ظهرت الروح الوطنية بقوة وسط الضباط السودانيين في الجيش. كما تكونت الجمعيات السرية مثل جمعيتي الاتحاد السوداني واللواء الأبيض. وتجلت تلك الروح في (ثورة 1924). إضافة إلى تأسيس قوة دفاع السودان وقيام الكلية الحربية الذي كان على أسس بريطانية وثقافة تنظيمية

[1] **المرجع نفسه**، ص.07.

[2] محمد احمد الجاك،« جمهورية الضباط ..10 حقائق مفزعة عن الحكم العسكري في السودان».(2022/04/12) www.arabicpost.net/opinions/2021/12/26

تفرق بين المجالين السياسي والعسكري. وترعرع الجيل الأول الذي تلقى تدريبه على أيدي ضباط بريطانيين في ظل هذه الثقافة، وهنا تحدث المفارقة.[1]

وقد أشار "رث فرست" إلى هذه المفارقة حين تناول دور عبد الله خليل في الانقلاب، فكتب: عبد الله خليل ركيزة تقاليد المؤسسة البريطانية في السودان والعضو الرائد في المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية ثم البرلمان بعد ذلك، والذي تبوأ المناصب العالية في فترتي الحكم الذاتي والاستقلال. استخدم جيشا سودانيا تلقى تدريبه على أيدي ضباط بريطانيين في ظل ثقافة تفرق بين المجالين السياسي والعسكري، ليعاكس كل التقاليد المتبع والقاضية بعدم تدخل العسكريين في السياسة، لذا جاءت ملابسات الانقلاب الأول في عام 1958 مفارقة لهذه للتقاليد البريطانية.[2]

بالإضافة إلى غموض وعدم وضوح الدستور خاصة في ما يتعلق بصلاحيات المؤسسة العسكرية ومدى احترافيتها وبعدها عن الجانب السياسي، ويلاحظ ذلك خاصة في دستور 2005 في المادة 144 فقرة (2) بالحديث عن الظروف الخاصة التي تستعين فيها السلطة المدنية بالجيش في المهام غير العسكرية، والفقرة(3) وتكييف التهديدات الداخلية لتشمل التدخل في حالة الصراعات السياسية (التي تهدد استقرار البلاد) وبعض الأمور الأخرى التي يقرها الدستور كتعيين وزير الدفاع من طرف رئيس الحكومة ولا يكون إلا بعد موافقة المؤسسة العسكرية عليه. وكذلك يكرس الدستور دور المؤسسة العسكرية في صون الدستور والديمقراطية، والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة ومدنيتها، ومكتسبات الشعب وحقوق وحريات الأفراد". وهو وضع يكرّس الوصاية العسكرية على الحياة المدنية في السودان .[3]

فالسودان هي الدولة الوحيدة التي يوجد بها أكبر عدد من العسكريين السابقين الذين يشغلون وظائف مدنية في كل القطاعات، كالجامعات والمعاهد القومية والبحوث والشركات الأمنية وجمعيات حماية المستهلك، كما سيطروا على الإذاعة والتلفزيون، ووظفوا خبراء ومحللين سياسيين وإعلاميين داعمين للانقلاب، وأغلب هذه الوظائف تقدّم في شكل رِشا سياسية ومالية من أجل شراء ولاء العسكريين السابقين للنظام وضمانه، حتى بعد خروجهم من الخدمة.

---

[1] حسن الحاج علي أحمد،"الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان"، **سياسات عربية**، ع.24 (جانفي 2017)،ص ص.54،52.

[2] Ruth first,**Power in Africa**(New York:Pantheon,1970,)p.230.

[3] محمد أحمد الجاك، **مرجع سابق**.

كذلك إن تولّي هذه الوظائف لا يتم بشكل مهني محترف على أساس الكفاءة أو الخبرة، بل من خلال علاقات شخصية وزبائنية، وفي السودان أكبر عدد من الولاة العسكريين من القيادات الحالية والسابقة في الجيش والشرطة وجهاز الأمن والمخابرات، وذلك في أكبر عملية عسكرة للدولة والولايات منذ انقلاب البرهان في أكتوبر 2021.[1]

ويمتلك الجيش السوداني امبراطورية اقتصادية ومالية ضخمة تُقدر بمليارات الدولارات. ويُشرف على ما يقرب من 500 مشروع اقتصادي، بدءاً من تصدير الذهب إلى الإمارات وروسيا والصين، وحتى السيطرة على أشغال البنية التحتية كالطرق والجسور وإنتاج الحديد والسيارات... إلخ. وهو وضعٌ شاذٌّ وغير موجود في معظم الدول باستثناء ما يفعله الجيش المصري بعد انقلاب 2013، حيث اضطلع بمهام بعيدة عن وظيفته الرئيسية المتمثلة في الدفاع عن الأمن القومي للبلاد وحماية الحدود، وليس منافسة الشركات المدنية والقطاع الخاص في المجالات والأنشطة الاقتصادية كافة.

وقد شهدت حكومة الإنقاذ التي وصلت للسلطة في جوان 1989 بروز خطاب التمكين السياسي والعسكري الذي سمح بتدخل الحزب والمؤسسات العسكرية في المجالات الاقتصادية عن طريق سياسات التحرير والخصخصة، إذ تمت خصخصة العديد من الشركات الحكومية كما نشأت العديد من الشركات التجارية العامة التي تتبع في ملكيتها للأجهزة الأمنية والعسكرية وقد تمتعت بحرية الصرف خارج الموازنة الرسمية للدولة، كما لم تخضع لمراقبة المراجع العام.[2]

[1] **المرجع نفسه.**

[2] مصطفى موسى محمد علي، "اثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي في السودان بعد ثورة ديسمبر 2018"،**متابعات إفريقية** ،ع.15 (جويلية 2021)،ص.23.

المطلب الثالث: موقف المؤسسة العسكرية من التحول الديمقراطي:

جنحت الأنظمة العسكرية في السودان نحو الزبائنية والأبوية الجديدة لتسيير مراحل حكمها، [1] ويتبدى أثر الزبائنية بصورة أكبر في النظامين العسكريين "مايو" و"الإنقاذ". في الحكم العسكري الأول نجد أن النظام قد دار حول شخصية الفريق عبود، بينما هيمن المشير جعفر نميري على الحكم العسكري الثاني. أما في الحكم العسكري الثالث فقد برزت هيمنة المشير عمر البشير بعد الانشقاق الذي حدث داخل المؤتمر الوطني والإسلاميين في عام 1998 وأدى إلى مفاصلة بين قائدي الظل والعلن حسن الترابي وعمر البشير. ظهرت الزبائنية بصورة أوضح في حكم نميري وفي النصف الثاني من حكم البشير. واعتمد نميري في سبيل بقائه في السلطة على بناء تحالفات مع جماعات وشخصيات نافذة. وقد أقرت القوى التي تحالفت معه بدور نميري الحاسم في تحديد هيكل الممارسة السياسية وحدودها وقوانينها. واتخذ نميري بمفرده قرارات كبرى ومهمة مثل تقسيم جنوب السودان إلى ثلاثة أقاليم في جوان 1983 بعد أن كانت إقليما واحدا في أعقاب اتفاقية أديس أبابا، وإعلان تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر 1983. أما البشير فقد أصبح الشخصية المركزية في النظام بعد غياب الترابي. وأصبح المؤتمر الوطني تنظيما فضفاضا تجمعت بداخله مجموعات من أصحاب المصالح. وقام البشير بمفرده باتخاذ عدد من القرارات المهمة، مثل إلغاء اتفاق نافع عقار الذي وقع في أديس أبابا، وقطع العلاقات مع إيران. وهو ما يعاكس مبادئ الديمقراطية ويعيق عمليات التحول، ويترك المجال أمام العسكر للبقاء في السلطة.[2]

صنف نوردلينغر[3] حين قسم العسكريين الذين يحكمون إلى ثلاثة أنواع: ضباط البرنامج وهم والضباط المحافظون والضباط الحكام وهم الصنف الثالث، فهم المتطلعون إلى السلطة

[1] الزبائنية: تعد مركز النظام أو القائد الشخصية المحورية والمهيمنة بينما تقوم الشخصيات الأخرى بدور ثانوي. يضاف إلى ذلك أن نظاما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا قد برز وتطور، ومهمته ربط الحاكم والزبائن معا. لقد أشار كل من بيل ولايدن في دراستهما عن الشرق الأوسط إلى انتشار الأنظمة الأبوية في المنطقة. وعكسا الدور المركزي الذي يقوم به القائد في إصدار الإستراتيجيات والسياسات والقوانين. وتعرض باش وغازيبو للأبوية الجديدة في أفريقيا وهو مفهوم أثار نقاشا واسعا لكنه يشير ضمن أشياء أخرى إلى الاستمرار في السلطة والمحسوبية والرأسمالية الطفيلية وارتباط الفساد ببناء الشرعية السياسية . ويرى نورث وآخرون أن قيام ما سموه الأنظمة المقيدة، وهي ترتيبات سياسية واقتصادية واجتماعية تقوم بها النخب في المجتمعات النامية لاستخلاص ريع تجعل مراكز القوى المهيمنة من الجماعات والأفراد تدرك أن بقاء الترتيبات الحالية والامتناع عن استخدام العنف من مصلحتهم. وهناك قيود مفروضة على آليات الوصول إلى إنتاج الريع وهيكلتها

[2] حسن الحاج علي أحمد،**مرجع سابق**،ص ص.61،59.

[3] صنف نوردلينغر حين قسم العسكريين الذين يحكمون إلى ثلاثة أنواع: ضباط البرنامج وهم ضباط لا يرغبون في التدخل لإستلام السلطة وإذا تدخلوا فإنهم يفعلون ذلك بهدف إحلال نظام مدني بآخر. لكنهم يفضلون البقاء قوة ضغط سياسية تستخدم إن أرادت فيتو بشأن سياسات حكومية. والضباط المحافظون وهم الضباط الذين يستلمون السلطة لمنع تغييرات سياسية ويسعون للمحافظة على الوضع السياسي القائم. وفي أثناء ذلك يركزون في التنمية الاقتصادية. أما الضباط الحكام وهم الصنف الثالث، فهم المتطلعون إلى السلطة ويريدون البقاء فيها والقيام بتغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة

ويريدون البقاء فيها والقيام بتغييرات اجتماعية واقتصادية وسياسية كبير، وفي الحالة السودانية نجد أن للتوجهات السياسية للضباط الذين قاموا بالانقلاب تأثيرا مباشرا في طبيعة الدور السياسي الذي اضطلعوا به. فالعسكريون الذين استلموا السلطة في عام 1958 كانوا من كبار الضباط الذين يشكلون قيادة القوات المسلحة، وكان توجههم محافظا؛ إذ عملوا على المحافظة على الوضع الراهن ولم يحدثوا أي تغيير في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولم يختلف الفريق عبود ورفاقه عن السياسيين المدنيين الذين كانوا يباشرون السلطة مثل عبد الله خليل وإسماعيل الأزهري والشيخ علي عبد الرحمن. ويصح عليهم تصنيف نوردلينغر للضباط المحافظين. ووفقا لهذه التوجهات المحافظة لم يجر نظام الفريق عبود تعديلات جذرية على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية. يأتي الضباط الذين استلموا السلطة في ماي 1969 على النقيض من العسكريين الذين سبقوهم في الحكم؛ فقد كانوا من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا، وبادروا بعد توليهم الحكم إلى إحداث تغييرات كبيرة في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد أعلنت الحكومة العسكرية في ماي 1970 مصادرة عدد من الشركات الخاصة المملوكة لسودانيين وأجانب، وتأميمها. وانحازت في سياستها الخارجية، في بدء عهدها، إلى المعسكر الشرقي. لكن مع ابتعاد النظام عن التوجه اليساري، وبروز نميري بمنزلة شخصية مركزية، تحول النظام نحو الوسط ثم اليمين ويصح تصنيف الضباط الذين حكموا بأنهم ضباط حكام. أما ضباط النظام العسكري الثالث، نظام الإنقاذ الذي تولى السلطة بعد انقلاب جوان 1989 ونسبة لما قاموا به من تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة ومحاولتهم تطبيق برنامج الجبهة الإسلامية، فإنهم كذلك من صنف الضباط الحكام. ولعل الضباط الذين أطاحوا نميري بقيادة الفريق سوار الذهب واستمروا في السلطة لفترة انتقالية دامت عاما واحدا فقط هم الذين يصح عليهم وصف ضباط البرنامج. وهذا ماينطبق حاليا على عبد الفتاح البرهان، وهذه النعرة العسكرية هي الحاجز الحقيقي امام التحول الديمقراطي في السودان وكذلك ينطبق الأمر على بعض الدول العربية والإفريقية ومجموعة من الدول الأخرى.[1]

ومثلت الاستثمارات الاقتصادية للمؤسسة العسكرية عقبة كذلك هي الأخرى في وجه السلطة المدنية، من حيث أنها تنافس القطاع الخاص وتقضي عليه وتستنزف موارد الحكومة

[1] **المرجع نفسه**،ص ص.59،61.

باعتبارها خارج موازنتها، زد على ذلك سيطرة المخابرات على بعض المناجم ومناطق النفط وهو ما جعل موارد الحكومة المدنية شحيحة مقارنة بالمؤسسة العسكرية، ومن المعروف أن الأوضاع الاقتصادية أبرز معوقات التحول الديمقراطي في السودان، فقد كانت الضغوط الاقتصادية والمعيشة السبب المباشر في سقوط الحكومات العسكرية والمدنية في السودان على السواء عدا حكومة عبود، وقد جاءت حكومة ثورة ديسمبر في ظروف اقتصادية بالغة التعقيد حيث يخيم على البلاد شبه الانهيار الاقتصادي منذ عهد البشير، فقد وجدت حكومة حمدوك أن الموارد الأساسية للبلاد خارج ولاية وزارة المالية مثل الذهب والثروة الحيوانية وغيرها(تحت يد المؤسسة العسكرية) وتجسمت المعضلة بعد تصريح حمدوك بضرورة نقل الاستثمارات العسكرية إلى السلطة المدنية وما انجر عن ذلك من جدال وشبه توقف للمسار الانتقالي .

تعمدت المؤسسة العسكرية التي طالت فترات حكمها إلى إضعاف التعليم وكذا عدم الاهتمام به وذلك بغية السيطرة على العقول، ولم توفر الأمن الداخلي وبل ذهبت إلى أبعد من ذلك حين تستخدم بعض القبائل إلى إثارة فتن ونزاعات داخلية وذلك بغية القضاء على البيئة المناسبة للتحول الديمقراطي.

مما تقدم يظهر الموقف السلبي للمؤسسة العسكرية تجاه التحول الديمقراطي وتجاه النخب المدنية عموما، وموقفها الصريح والواضح في المحافظة على الوضع الراهن وعدم التقدم إلى الأمام بغية بقائها على هرم السلطة وفارضة نفسها في الحياة السياسية ،وهي مشكلة تعاني منها جميع الشعوب الإفريقية .

المبحث الثاني: الحروب الأهلية في السودان

من المخاطر التي هددت التحول الديمقراطي في السودان الحروب الداخلية في البلاد فقد كانت حرب الجنوب على الدوام سببا في سقوط حكومات الخرطوم العسكرية والمدنية على السواء، كما ساهمت الحروب المختلفة في انهيار اقتصاد السودان، وهذا ما ساهم في فقدان الحكومات المتعاقبة شرعيتها وخروج المواطن المثقل بالظروف الاقتصادية عليها وإسقاطها، كما كانت هناك صراعات اثنية لها دور في هذه الحروب وتهديد الديمقراطية، فقدت بدأت النعرة العرقية والجهوية واضحة، وهذا ما أدى لقيام حروب أهلية طال أمدها في السودان، ولذا ستتبع الدراسة أهم الحروب الأهلية التي شهدتها السودان منذ استقلالها وهي كما يلي.[1]

المطلب الأول: الحروب الأهلية قبل دارفور

أولا: الحرب الاهلية السودانية الأولى (18 اوت 1955- 27 مارس 1972): في 18 أوت 1955، تمرد أعضاء الإدارة البريطانية التي تسير فيلق قوات دفاع الاستوائية في توريت(في دولة جنوب السودان حاليا) وفي الأيام التالية في جوبا، ياي ومريدي(مدينتين في ولاية غرب الاستوائية دولة جنوب السودان حاليا) . وتمثلت الأسباب المباشرة للتمرد في محاكمة عضو جنوبي في الجمعية الوطنية السودانية وزعموا أن مذكرة اعتقاله كاذبة، وهو ما حث الإداريين الشماليين الذين يعملون في الجنوب إلى قمع الجنوبيين. في الأخير قمع التمرد.[2] ولذلك أنشأ المتمردون حركة انفصالية في 1955 وتتكون من المتمردين والطلاب الجنوبيين. هذه المجموعات شكلت جيش عصابات « أنيانيا 1» بدأت تمردها في ولاية الاستوائية الوسطى. وانتشرت في محافظتين جنوبيتين هما أعالي النيل وشمال بحر الغزال. غير أن هذه الحركة أصيبت بشلل داخلي بسبب الانقسامات العرقية. كما لم تستفد أول حكومة مستقلة في السودان بقيادة رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري من ضعف وعدم استقرار الحركة المتمردة.

وفي 1971 قام الالماني رولف شتاينر بتقديم المشورة للمتمردين، وتم اعتقاله في كمبالا عاصمة اوغندا وتم ترحيله إلى الخرطوم، حيث تمت محاكمته وحكم عليه بالموت شنقا، غير

[1] –أدم محمد احمد عبد الله ،« افاق التحول الديمقراطي في السودان ومعوقاته » ،**متابعات إفريقية**، ع 14 ، (جوان 2021)، ص.40.

[2] موسوعة ويكيبيديا،« الحرب الاهلية السودانية الأولى»، (2022/03/15) **www.ar.m.wikipedia.org**

أن الحكومة الألمانية الغربية قامت بمفاوضات بشأنه وتم الافراج عنه. وبعدها غير جنوب السودان اسمه إلى جمهورية نهر النيل لاستكمال الحرب ضد الشمال بدعم من أوغندا وإسرائيل وإثيوبيا حتى تدخل المجلس العالمي للكنائس ومجلس كنائس إفريقيا لعقد اتفاقية أديس أبابا في 1972 وتم وقف القتال . لكن هذه الحرب خلفت آثارا جسيمة، حيث قتل 500,000 شخص . وأجبر مئات الآلاف على ترك منازلهم بالإضافة إلى عدم استقرار الحكومات السودانية .[1]

ثانيا: الحرب الاهلية السودانية الثانية (05جوان 1983- 9جانفي2005):هي حرب أهلية بدأت في 5 جوان 1983. دارت معظمها في الاجزاء الجنوبية من السودان أو في منطقة الحكم الذاتي الذي يعرف بجنوب السودان. وفي عام 1983 تأسس الجيش الشعبي لتحرير السودان، كمجموعة متمردة لإعادة تأسيس جنوب السودان المتمتع بالحكم الذاتي من خلال القتال ضد الحكومة المركزية أثناء وجودها في جنوب السودان، عرّفت نفسها على أنها حركة لجميع المواطنين السودانيين المضطهدين وكان يقودها «جون قرنق» في البداية، شن الجيش الشعبي لتحرير السودان حملة من أجل السودان الموحد، منتقدا الحكومة المركزية لسياستها التي أدت الى التفكك الوطني. وقادت سياسات لسلطة جعفر نميري وعدم التزامها بوعودها كمشروع تنموي إلى تحريك عوامل التفتيت والتجاهل والإقصاء في الجنوب مع تغيير تحالفات نميري وتركيزها على البرنامج الاسلامي وممثليه في الشمال ولاسيما النائب حسن الترابي، لقد أصدرت «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة مؤسسها «جون قرنق» ميثاقها الأساسي أو المانيفيستو عام 1983 والبيان التأسيسي عام 1984، والرؤية والبرنامج 1998[2]. وتوصف هذه الحرب في العادة على أنها قتال بين سكان جنوب السودان (الأطراف) وحكومة الشمال المسيطرة (المركز) وراح ضحيتها ما يقارب 1.9 مليون من المدنيين ونزح أكثر من 04 ملايين منذ بدء الحرب[3]، ويعد عدد الضحايا المدنيين لهذه الحرب أحد أعلى النسب في أي حرب منذ الحرب العالمية الثانية . وانتهى الصراع رسميا مع توقيع اتفاقية «نيفاشا» للسلام في 9 جانفي 2005، وهذه المعاهدة وقعت في نيروبي كينيا. وهذه المعاهدة، تتويجا لسيرورة تراكمية من

[1] **المرجع نفسه.**

[2] توفيق المديني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال** (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012)،ص ص. 45،47.

[3] موسوعة ويكيبيديا،« الحرب الاهلية السودانية التانية»،(2022/03/26) **www.ar.m.wikipedia.org**

المفاوضات الشاقة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. كما أنها وضعت حدا لحرب مزقت السودان منذ واحد وعشرين عاما التي خلفت دمارا كبيرا والأرقام المذكورة سابقا دليل على بشاعتها. وقد نصت معاهدة السلام «اتفاقية نيفاشا» على استفتاء الجنوبيين فقط لتحديد خيارهم بين الانفصال أو الوحدة مع الشمال في 9 جانفي 2011 . وقد أعطت الاتفاقية مساحة زمنية مدتها خمس سنوات كي تعطي الفرصة للحكومة المركزية في الخرطوم لجعل خيار الوحدة هو الخيار الذي يحظى بالقبول الشعبي الجنوبي،[1].

المطلب الثاني: الحرب في دارفور

الحرب في دارفور هي نزاع مسلح اندلع في 26 فيفري 2003 عندما بدأت مجموعتان متمردتان هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بقتال الحكومة السودانية، بالإضافة إلى ظهور مجموعات أخرى انفصالية تحارب الحكومة السودانية. وهذه الحركات التمردية و الانفصالية تعبر عن مصالح المتضررين من قبل المزارعين الذين تكررت عمليه تعدي قطعان الرعاة عليهم، ومن الأفراد والجماعات التي كانت تحس بالتجاهل والظلم من جانب الحكومة ومن أهم هذه الحركات هي[2]:

أولا: حركات التمرد في دارفور

أ-حركة تحرير السودان: بدأت هذه الحركة تحت اسم «جبهة تحرير دافور» وهذا ما ظهر في بيانها الأول ثم عادت الحركة لتعدل أسمها في بيانها الثاني الى «حركة تحرير السودان» [3].وظهرت هذه الحركة على أثر اجتماع لمجموعة موسعة من أبناء قبيلتي الفور والزغاوة، عقد بمنطقة أبو جمرة في شمال دارفور بتاريخ 21 جوان 2001[4]. تعتبر حركة تحرير السودان إحدى حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور، تزعمها عبد الواحد محمد نور (محامي من الفور). تحتوي الحركة على جناح عسكري هو «جيش تحرير السودان»[5]. وكان هدفها هو إيجاد سودان ديمقراطي موحد على أساس جديد من المساواة و فصل الدين عن الدولة. وقد تعرضت حركة

---

[1] توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص. 64،67.

[2] **المرجع نفسه** ، ص ص.87،90.

[3] أمين المشاقبة، **دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل** (عمان :دار حامد للنشر والتوزيع،ط.1،2012)، ص.155.

[4] احمد وهبان،« السياسة الامريكية تجاه مشكلة دارفور»،**مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر**،ع. 2 (جانفي2011)،ص.5.

[5] عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**(الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1،2009) ،ص98 .

تحرير السودان إلى انقسامات وانشقاقات في صفوفها من جراء التباين في مواقفها أدت إلى انقسامها إلى جناحين على إثر مؤتمر حسكنية 28 اكتوبر/ 05 نوفمبر 2005 وهما جناح الفور بقيادة النور، وجناح الزغادة بزعامة ميناوي.

ب- حركة العدل والمساواة: نشأت حركة العدل والمساواة في إقليم دارفور من أبناء قبيلة الزغاوة ويقال إن الحركة برزت في ظل انشقاق حركة تحرير السودان سنة 2001م [1]. تأسست الحركة عندما أصدرت بيانها التأسيسي عام 2001 . غير أن التأسيس الحقيقي كان في مارس 2003 عندما أصدرت بيانا من لندن مكان إقامة خليل إبراهيم، لتعلن عن عمليات عسكرية ضد النظام وضد رموز الدولة من خلال قائد عمليات بجبل مرة الضابط التيجاني سالم درو[2].

ج- حزب التحالف الفيدرالي: بالرغم من أن أهم تنظيمين يحملان السلاح في وجه الحكومة هما التنظيمان السابقان، إلا أنه لا نستطيع تجاهل حزب التحالف الفيدرالي الذي يرأسه أحمد إبراهيم دريج وهو من قبيلة الفور بغرب السودان وهو يمارس العمل السياسي منذ الستينيات لكن يظل تأثيره ضعيف وخاصة أن عدد مقاتليه قليل لأنه يعتبر حزبا اثنيا جهويا ولقد تقلصت فاعليتة بسبب تدهور صحة دريج والذي أنابه شريف حرير وهو المسيطر على مقاليد الامور ويظل تأثير هذا الحزب محدودا[3].

د-الجنجويد: الجنجويد مجموعة منفلتة من المقاتلين ذوي الأصول العربية ومعظمهم دافوريين تبنت الحكومة السودانية بدءًا من ربيع 2003 في أعقاب انتصارات متتالية لجيش تحرير السودان، استراتيجية الأرض المحروقة والتي تعتمد بصورة أكثر ثقلا على الجنجويد في استهداف السكان المدنيين ممن يشك في دعمهم للتمرد . تمثلت هذه الحملة في الأغلب في الهجمات على قرى الفور، المساليت و الزغاوة [4].

ثانيا: جذور الصراع في دارفور: بدأ الصراع في دارفور على شكل حرب أهلية محلية (1987-1989) وتحولت إلى تمرد بدءًا من عام 2003. الصراع في دارفور هو بالأساس

---

[1] أمين المشاقبة ، ص ص.102-155.

[2] صلاح وهم فضال الأبسط، **مشكلة دارفور و السلام في السودان**(الخرطوم: دار الجمهورية للصحافة ،2004)،ص. 69.

[3] أمين المشاقبة، **المرجع نفسه** ، ص ص. 158، 159 .

[4] مجموعة الازمات الدولية. « ثورة دارفور : أزمة السودان». **تقرير مجموعة الازمات الدولية عن افريقيا رقم 76 ، 25 مارس 2004** ،(نيروبي بروكسل : مجموعة الازمات الدولية،2004)،ص .17.

صراع على الأرض ونجم عنه حدوث مجازر وحشية فضيعة، واستخدم الطرفان في هذه الحرب الأهلية وسائل فتاكة وذلك ينبع من نقطة الانطلاق الطبيعية للصراع (الصراع على الأرض يتعلق ببقاء الجماعة). وهناك عدة تفسيرات مختلفة لجذور الصراع.

اندلعت الحرب الأهلية واستمرت لأكثر من عقدين بين الحكومة الشمال(المركز) التي يهيمن عليها العرب وبين الجنوبيون سكان منطقة دارفور (الهامش)، وهناك من يرى أن لها مزاعم تمييز عنصري (وهو ادعاء خلّفه الاستعمار البريطاني للتفرقة) حيث أنه اتهم العرب السودانيين الذين يسيطرون على الحكومة بممارسة التمييز العنصري ضد المواطنين السودانيين غير العرب. كما أتهمت الحكومة «بالسعي نحو تحويل المجتمع الى عربي بالكامل» بتنفيذها سياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي[1].

ثالثا: التسلسل الزمني التاريخي للصراع في دارفور من 2003 حتى عام 2016: في عام 2003 أعلنت حركتان مسلحتان هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة تمردهما على السلطة المركزية في الخرطوم متهمتين إياها بتهميش إقليمهما. وأربك التمرد الجديد خطط الحكومة التي كانت آنذاك أحرزت تقدما كبير في مفاوضاتها مع حركة متمردة في جنوب البلاد وهي الحركة الشعبية لتحرير السودان .ووقتها كانت أخبار الحرب في دارفور تتصدر نشرات الأخبار في كبريات وسائل الإعلام الغربية وبالمقابل كانت الخرطوم تتهم واشنطن بتضخيم الحرب وتزييف الواقع ، وفي سنه 2004 كانت الدول الغربية تطالب بنشر قوات حفظ السلام أممية لحماية المدنيين في دارفور كانت الحكومة السودانية ترفض لكنها قبلت في 2004 بنشر قوات تابعة للاتحاد الإفريقي ، وفي 2005 بدأت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقا بشأن جرائم الحرب في دارفور بتفويض من مجلس الأمن الدولي لكن الحكومة رفضت الاعتراف بسلطتها . وفي سنه 2006 تغيرت الأوضاع لصالح الحكومة عندما حدث انشقاق في حركة تحرير السودان بزعامة عبد الواحد نور قاده القائد الميداني للحركة أركومناي. وفي نفس العام نجح فريق وساطة إفريقي في إبرام اتفاق سلام بين الحكومة وحركة تحرير السودان بزعامة أركومناوي في العاصمة النيجيرية أبوجا . لكن اتفاق السلام الجزئي لم يخفف الضغط الدولي وأتهمت قواتها بارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين المؤيدين للمتمردين .ومع تزايد الضغط الدولي

[1] توفيق المديني، **مرجع سابق**، ص ص.90،86.

أخطرت الحكومة نشر بعثة حفظ السلام مشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة عوضا عن البعثة الإفريقية وفي ذات العام نشرت الأمم المتحدة تقريرا قدرت فيه عدد القتلى منذ إندلاع الحرب بنحو 300 ألف قتيل مع نزوح 2.5 مليون شخص من قراهم . لكن الحكومة شككت في هذه الأرقام وقالت أن عدد القتلى لم يتجاوز عشرة ألاف شخص ،وفي مارس 2009 شهد ملف إقليم دارفور عندما حررت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق الرئيسين السوداني بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية في الإقليم.[1] غير أن الرئيس عمر البشير رفض الاعتراف بالمحكمة وأعتبرها مجرد أداة استعمارية موجهة ضد القادة الأفارقة .وفي نهاية 2009 منحت مذكرة الاعتقال حركات التمرد دفعة معنوية ، وفي عام 2010 تعرضت عملية السلام الجزئية لانتكاسة عندما عاد أركومناوي للتمرد مرة أخرى وأتهم الحكومة بالتنصل من تنفيذ الاتفاق، لكن في 14 جويلية 2011 وقعت حركتا تحرير السودان والعدل والمساواة في الدوحة على اتفاق سلام بعد مفاوضات استغرقت ثلاثين شهرا برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، إلا أن باقي الحركات رفضت الانضمام . وبناء على اتفاق الدوحة شكلت سلطة إقليمية في دارفور آلت رئاستها الى «التجاني سيسي» وتقلد عدد من معاونيه حقائب وزارية ونص الاتفاق أيضا على إجراء استفتاء يحدد الوضع الإداري للإقليم . أما الحركات الأخرى أو ما يعرف حركات دارفور شكلت تحالفا عسكريا مع الحركة الشعبية قطاع الشمال في نوفمبر 2011 التي تحارب الحكومة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الازرق المتاخمتين لدولة جنوب السودان ترتب عليه تصعيد عسكري واسع مع القوات الحكومية. وفي ديسمبر 2011 تعرضت حركة العدل والمساواة لضربة قوية عندما لقي زعيمها خليل إبراهيم حتفه بغارة جوية لم تكشف الحكومة عن تفاصيلها. وفي مطلع 2014 طرأ تغير محوري على المشهد عندما دعا الرئيس عمر البشير خصومه إلى حوار شامل تبناه الاتحاد الافريقي الذي فوض فريق وساطة بقيادة رئيس جنوب افريقيا السابق ثابوأمبيكي[2].

في أفريل 2016 نظمت الحكومة بموجب اتفاق الدوحة استفتاء لتحديد الوضع الإداري لدارفور بوصفه آخر مراحل تطبيق هذا الاتفاق. وكان على الناخبين الاختيار ما بين تكوين

[1] موقع الجزيرة نت، وثائق وأحداث،«أزمة دارفور من2003إلى2006»(2022/03/24)
www.aljazeera.net/encyalopedia/eve**nts**

[2] **المرجع نفسه**

إقليم واحد بحكومة تتمتع بصلاحيات واسعة أو الإبقاء على الوضع الإداري القائم الذي يقسم بموجبه الإقليم لخمس ولايات. وبنتيجة الاستفتاء انتهى أجل السلطة الإقليمية لدارفور التي يرأسها زعيم حركة التحرير والعدالة التجاني سيسي لكن الحكومة تعهدت بمواصلة مشاريع الإعمار المنصوص عليها في اتفاق الدوحة[1].

رابعا: خسائر الحرب الاهلية في دارفور: خلفت الحرب خسائر كبيرة وخاصة في جانب المدنيين، وهناك تقديرات متضاربة بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية .بحيث تقول هذه الأخيرة تقول أن عدد القتلى حوالي 10 ألاف قتيل. أما الأمم المتحدة تقول أن هناك 300 ألف قتيل، بالإضافة إلى النزوح والتهجير القسري أدى إلى مخيمات اللاجئين .وقدر عدد المتشردين حسب تقدير الأمم المتحدة أن العدد يتراوح ما بين 03 ملايين إلى 2850000 مشرد، أما تقدير الحكومة السودانية أن هناك 450000 مشرد . كما كانت هناك خسائر مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في عدم الاستقرار السياسي وحكومة وعدم تقدم للتحول الديمقراطي في السودان [2].

المطلب الثالث: أسباب الصراع وانعكاساته على التحول الديمقراطي في السودان

أولا: أسباب الصراعات في السودان:

يبدو أن سبب التناحر والحروب السودانية لا يخرج عن واحد من السيناريوهات الثلاثة : فإما الصراع القائم على معايير الانتماء الجغرافي الذي هو تركة استعمارية جمعت بين الهويات الدينية والإثنيات والقبائل وقسمت إلى شمالي وجنوبي ، أو هو صراع قائم على التفكيك أي تقسيم السودان إلى مجموعة من الكيانات ذات ارتباطات إقليمية وقبلية واثنية مختلفة، وقد تمثل السيناريو الثالث في إشكالية السلطة و توزيع الثروة في السودان وهو محور الصراعات والحروب الأهلية التي شهدها في الجنوب والغرب و الشرق ، فقد رفعت جماعات التمرد مطالب ملحة ضد سياسات التهميش والإقصاء التي تعرضت لها مجتمعاتها طيلة سنوات ما بعد الاستقلال. [3]ونذكر من جملة الأسباب ما يلي:

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] موسوعة ويكيبيديا،« الحرب في دارفود»،(2022/03/27) **www.ar.m.wikipedia.org.**

[3] عبد الرحمان حسين حمدي،" التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، **السياسة الدولية**، م.44، ع.177 (جويلية 2009)،ص.252.

* لم يمتلك السودان قبل الاستقلال تقاليد الدولة الوطنية المتجانسة، وإنما شهد وجود مجتمعات بدائية وسادته الأنظمة القبلية. واتسمت الأنظمة الإدارية بعد الاستقلال بالهشاشة وخضعت للأعراف والتقاليد خاصة في الإدارات المحلية. ضف إلى ذلك تقصير الدولة في مجال التعليم مما أنعكس سلبا على المجتمع .

*التعددية الاثنية في السودان، والاختلافات من الناحية الطبيعية والعرقية والثقافية ، ويتبع ذلك التنوع في اللغات والتقاليد والمعتقدات وبالتالي فهو مجتمع متنوع وليس له مطالب مشتركة .[1] ويدفع ذلك إلى:

1ـ وجود انقسامات اثنية، وعرقية، وقبلية منوعة، وتباين هذه المجموعات ثقافيا واجتماعيا، وقد تملك هوية ذاتية تضعها في مرتبة أسمى من الانتماء إلى الهوية القومية، وهو ما يدعم قناعتها بالاستقلال والتمايز العرقي.

2ـ أن هذه الانقسامات تتسم بالكثير من المستويات العالية من العنف والتسييس، كما هو الحال في جنوب السودان.

3ـ أنه عادة في ظل هذا التوتر العرقي ما يتصاعد العداء بين مجموعتين إثنيتين على نحو مكثف، ويزداد الشك بين هاتين الجماعتين، بحيث تعتقد كل جماعة أنها مهددة من قبل الجماعة الأخرى، وتتوالى الأفعال العنيفة وردود الأفعال المضادة.

4ـ وجود وعي اثني متزايد، سواء من حيث مداه أو ثقافته، ومن ثم فإن المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المصاحب له سيتم بالتوتر، وفي ظل هذه الظروف والأوضاع يكتسب العامل الإثني نوعا من الاشباع والتدعيم، ويورث الانتماء العرقي عبر الأجيال المتتالية، فالثغرة الاثنية تسيطر على العائلة، وأجهزة الإعلام، والحوارات الخاصة والعامة، ومختلف الوسائط الإعلامية الاجتماعية [2]

*بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية وتقسيم الثروة والموارد يتضح ذلك بجلاء من تطور مشروع قناة جونقلي، والنظر إليه أنه سيحرم الجنوبيين مواردهم الطبيعية لصالح الشمال، واكتشاف النفط في الجنوب أضاف بعدا مهما لفهم الصراعات في السودان . [3]

[1] عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي والسياسي في المجتمعات حوض النيل**(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011)، ص.203.
[2] عبد الرحمان حمدي، **افريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي المستقبل؟**(القاهرة :مكتبة مدبولي،2008)، ص ص.121،120.
[3] عبد الرحمان حسين حمدي، **مرجع سابق**، ص. 259.

*للبعد الخارجي دور في تأجيج الصراعات في السودان، إذ لا يمكن إنكار دور الامتداد الإقليمي لبعض القبائل ، كدور الرئيس التشادي إدريس ديبي وبعض وزرائه، الذين ينتمون إلى قبائل الزغاوة ولقد كان أول قائد ميداني تشادي يقدم الدعم لجيش تحرير دارفور والذي أطلق شرارة التمرد الأول 2003، في المقابل دفع السيد عبد الله ابكر من أوائل مؤسسي حركة تحرير السودان بإدريس ديبي إلى سدة السلطة في تشاد ،وتدعيم أوغندا وإثيوبيا لجنوب السودان في الحرب الأولى. [1]

ويبرز دور القوى الغربية التي تحاول دائما صياغة وتشكيل المنطقتين العربية والإفريقية بما يخدم مصالحها وأهدافها الاستعمارية. بداية الحرب الأهلية الأولى وتقديم رولف شتاينر المشورة للمتمردين، وتدعيم إسرائيل لجنوب السودان ، والضغوط التي مورست على السودان وجعلها مصنفة في خان الدول الإرهابية، والتحقيقات من طرف محكمة العدل الدولية وتصدر قضية دارفور مثلا لنشرات الأخبار في كبريات وسائل الإعلام الغربية ، فيبقى المتغير الخارجي في دعم أطراف الصراع، والتدخل في تفاعلاته المختلفة وكذلك التحكم في آليات التسوية يشكل المتغير الأهم في الصراعات القائمة في السودان.

ثانيا: انعكاسات الحروب الداخلية على توجه السودان للتحول الديمقراطي: حصدت الحروب الأهلية في السودان ما يزيد عن مليوني قتيل، وأعدادا أخرى لا تحصى من الجرحى والمعوقين، وكانت الهجرات الداخلية الناجمة عنها ضعف أعداد القتلى، فقد تشرد أربعة ملايين سوداني داخل وطنهم.و420 ألف لاجئ في دول مجاورة يعيشون ظروفا غير إنسانية هذا العدد الكبير من القتلى والجرحى والمهجرين خلق ثارات وعداوات كثيرة، وتسبب في مشكلات اجتماعية سلبية لم يعهدها المجتمع السوداني من قبل، منها تزايد الأنشطة الخارجة عن القانون مثل سرقة الماشية وتهريب العاج والذهب والأحجار شبه الكريمة وانتشار تجارة الأسلحة بين المليشيات القبلية.

وكبدت الحرب الأهلية الاقتصاد السوداني مليوني دولار يوميا في ظل بيئة طاردة للاستثمار الوطني والأجنبي الأمر الذي أوجد اختلالات في الحياة الاقتصادية منها انخفاض حجم الناتج القومي وتزايد نسب التضخم وارتفاع معدلات البطالة وسوء الخدمات العامة والمرافق ويتجلى كل ذلك بوضوح عندما نلقي نظرة سريعة على حجم الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد وانعكاس

[1] **المرجع نفسه**، ص. 259.

ذلك على الأوضاع الصحية والتعليمية ، فحجم الناتج القومي لم يتجاوز 52 مليار دولار (عام 2001) وتسبب ضعف الناتج القومي هذا في انخفاض متوسط دخل الفرد فلم يتجاوز 400 دولار سنويا،[1]وفي 2021 وبحسب المكتب المركزي للإحصاء، فقد بلغ معدل التضخم العام في السودان 359.09٪ في 2021 بدلا من 163.26٪ في 2020، بحسب رويترز كما بلغ معدل التضخم الأساسي، 443.48٪ في ديسمبر بدل من 428.34٪ في نوفمبر، وأنكمش اقتصاد السودان بنسبة 72٪ منذ عام 2015 مقيساً بإجمالي الناتج المحلي. كما أنخفض الناتج المحلي الإجمالي للسودان من 74.3 مليار دولار في عام 2015 إلى 24.3 مليار دولار في عام 2020. وقدر إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من عام 2015 إلى عام 2019 بنسبة 7،7٪ ، بحسب تقرير الأمم المتحدة في مارس 2021، وأرتفع في ذات الوقت عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية من 5.8 مليون شخص في عام 2015 إلى 13.4 مليون شخص في عام 2021 وفقًا لوثيقة اللمحة العامة للاحتياجات الإنسانية، ونبهت الأمم المتحدة الى أن 30٪ من السودانيين سيحتاجون لمساعدة إنسانية في العام 2022، وهو "المعدل الأعلى منذ عقد"[2]،وبالنسبة للبطالة فقد بلغت 17.7% وفقا لتقديرات عام 2020. هذه النسبة الكبيرة تترجم عمليا إلى مشاكل اجتماعية خاصة إذا علمنا أن 40% من سكان السودان هم دون الثامنة عشرة، مما يعني أن قطاع الشباب في الفترة الحالية وفي المستقبل المنظور سيظل يعاني من البطالة لسنوات قادمة.

هذه العوامل مجتمعة تترك الفرد السوداني يعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية غير مواتية للتنمية ويبحث عن أمنه الاقتصادي والاجتماعي ويعزف عن المشاركة السياسية. ومنه أعاقت التوجه نحو التحول الديمقراطي.

وخلفت كذلك الحروب الأهلية ارتفاع نسبة الأمية ، فوفقا لتقديرات عام 2003 فإن 61.1% من مجموع الشعب السوداني لا يعرفون القراءة والكتابة، وارتبطت أمية 61% من السودانيين بمشكلة الحروب الأهلية وهو ما جعلها أثرا من آثار هذه الحرب ، وفهم الأسباب الكامنة وراء هذا العدد من الأميين غير عسير، فعلى سبيل المثال ما أنفق على التعليم في

[1] محمد عبد العاطي« الحرب-في-جنوب-السودان-حصاد-الهشي»،(2022/04/03)،www.aljazeera.net 2004/10/03

[2] حسين قايد«تضخم-وأزمة-طاحنة-محللون-الاقتصاد-السوداني-متوقف-انقلاب-أكتوبر»،(2022/03/28)،2022/01/17 www.alhurra.com/suda

السودان خلال الفترة من 1995–1997 كنسبة مئوية من الناتج القومي لا يتعدى 1.4%، في الوقت نفسه بلغ حجم الإنفاق العسكري (المعلن عنه) في السودان 3.6% من الناتج العام أي قرابة ثلاثة أضعاف ما أنفق على التعليم،أي تمت التضحية عمدا بقطاع التعليم مقابل القطاع العسكري،[1]

وخلقت الأمية جيلا تحكمه النعرات الاثنية والقبلية وتسيره غريزة الجهل ووقف هذا أمام تحرير الذهنيات وضعف التنشئة السياسية والتوجه للتغيير في كافة الميادين ومنها الميدان السياسي وبالتالي خلقت الأمية بيئة تمنع التوجه نحو الديمقراطية.

أما عن تأثير الحرب على الرعاية الصحية فكان لها الأثر البالغ وطفا على السطح مشاكل جمة تخص القطاع، والخدمات والمرافق العامة في السودان تعيش هي أيضا من جراء الحرب معاناة مستمرة تتفاقم حدتها كلما زادت معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة. فقد بلغ عدد أهل الحضر من مجموع السكان في السودان 18.9% عام 1975 ثم ارتفع إلى 36.1% عام 2000، ووصل 48.7% عام 2015.

وهذا ما يجعل الديمقراطية مرة أخرى في الميزان مقابل الصحة والامن والاستقرار، فيقدم المطلب الأول على الثاني وهو كذلك ما يبعد فكرة التحول إلى الديمقراطية عن الأذهان .

خلفت الحروب الأهلية اختلال البناء المؤسسي فكثيرا ما غيبت الدوائر والإدارات الأهلية وسرى منطق القبلية وطغى ولعله تم تسييس القبيلة عمدا وكذلك تمت أثننة السياسة، فنظام الحصص السياسية الذي يتناقض مع مبدأ الانتخابات والتي ظهر خصوصا في فترة عمر البشير وأنعكس كذلك حتى على المدن كتشكيلات حضرية والتي كان من المفروض أن تذوب فيها الاثنية والقبلية ليبرز للعيان حي القبيلة الفلانية في مدينة الخرطوم مثلا.

وكذلك استخدام الدولة لقبيلة ضد قبيلة كما عرف عن الجنجويد لعبت هذه القوات دوراً هاماً في النزاع الذي شهدته دارفور. فعندما قام متمردو دارفور – وهم يتكونون من حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة – بتصعيد هجماتهم على المواقع الحكومية في أفريل من عام 2003، قامت الحكومة بإطلاق العنان لقوات الجنجويد في استهداف قرى الفور والزغاوة والمساليت.

[1] محمد عبد العاطي،**مرجع سابق.**

وفي 2006 تحولت قوات الجنجويد إلى ما يعرف بقوات الدعم السريع، وبالتالي وظفت الحرب للقضاء على الديمقراطية.[1]

[1] موقع الفنك،«تاريخ ميليشيا الجنجويد السودانية في سطور»، (2022/03/14)،2019/07/12، www.fanack.com/ar/opinion-ar/history-of-sudans-janjaweed-militia~114599/

المبحث الثالث: الثروة النفطية والتحول الديمقراطي في السودان

يعد الإنفاق الحكومي أحد أكثر الآليات استخداما من قبل النخب الحاكمة في الدول الغنية بالموارد لاحتواء ضغوط الإصلاح والديمقراطية، إذ يساهم الارتفاع في إيرادات الحكومة الناجم عن تصدير تلك الموارد في تعزيز قدرة النخب الفاعلة على نيل الولاء الشعبي وشراء ذمم المعارضة[1]. وتفترض أطروحة «لعنة الموارد». أن النفط هو العامل المسؤول عن تعزيز سلطة النخب الاستبدادية الحاكمة. كما سمح لها بإعاقة التحولات الاجتماعية المطلوبة لتحقيق الانتقال الديمقراطي وهو ما قاد إلى ترهل النظم السياسية واقتصار وظيفتها على تحصيل وتوزيع الريوع في غياب المعارضة الحقيقية. كما أن الدول الغنية بالنفط والموارد هي أكثر عرضة للاستبداد من غيرها بمقدار الضعف و أكثر احتمالا للانزلاق إلى النزاعات الداخلية وأقل تجسيدا للعدالة في الفرص السياسية والاقتصادية بين مكونات مجتمعاتها. وبالرغم من موجات التحول الديمقراطي إلا أن الدول الغنية بالموارد في إفريقيا عصية على هذا التحول وبعبارة أدق (مفارقة النفط :حيث أنتجت الجيولوجيا الممتازة ممارسات سياسية فاسدة ورديئة) فمن جراء العائدات الضخمة عن تصدير النفط والغاز تم التضييق على فرص التحول الديمقراطي[2].

المطلب الأول: تاريخ الثروة النفطية في السودان

أولا: الثروة النفطية في السودان: يؤدي النفط دورا حاسما في السياسة والاقتصاد في السودان خاصة بعدما أحدث طفرة اقتصادية كبيرة، ولكنه عمق جراح البلاد بعد انفصال جنوب السودان التي تمتلك غالبية الاحتياطات. هذا الانفصال الذي تتسبب في صدمة اقتصادية: خسارة عائدات النفط التي شكلت أكثر من نصف عائدات الحكومة السودانية و 95% من صادراتها.

في عام 1959 تم اكتشاف النفط، حيث حصلت شركة «أجيب» الإيطالية على منطقة امتياز على طول ساحل البحر الأحمر السوداني لتبدأ مرحلة التنقيب عن النفط، لكنها لم تتوصل إلى

[1] Lam Ricky,wantchekon Leonaid، **political Dutch Disease**,(Memio:New york university,2002),p .05 .

[2] توفيق حكيمي وفاطمة الزهراء حشاني، «استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية: دراسة في الأعراض السياسية "لعنة الموارد"»، **مجلة الفكر**،ع. 15(جوان 2017) ص ص. 276، 279 .

اكتشاف تجاري مهم. وفي عام 1982 تسارعت أعمال الاستكشاف مع حفر 18 بئرا في حوضي موغلاد و النيل الأزرق، ثم 24بئرا خلال عام 1983. ومع ذلك بسبب الحرب الأهلية الثانية في عام 1984، علقت شركة شيفرون عملياتها وأجبرت على الإنسحاب من السودان عام 1992. وبدأت شركات النفط الوطنية الأسيوية تهيمن على قطاع النفط في البلاد وعلى رأسها مؤسسة النفط الصينية (إس إن بي سي) و شركة النفط والغاز الهندية (إو إن جي سي) لتصدر البلاد أول كمية نفط إلى الأسواق الدولية بلغت 1500 برميل عام 1999 [1].

منذ استقلال جنوب السودان عام 2011، خسر السودان 75% من احتياطاته النفطية لصالح جنوب السودان. وبحسب تقديرات مجلة أويل آندغاز فإن إجمالي احتياطات السودان وجنوب السودان بلغ 5 مليارات برميل بنهاية عام 2021. وبلغ إجمالي إنتاج النفط في السودان وجنوب السودان معا نحو 227 ألف برميل يوميا بنهاية 2021. ومع إرتفاع أسعار النفط، وزيادة إنتاجه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح السودان أكبر دولة افريقية مصدرة للنفط بعد نيجيريا وأنغولا. وفي عام 2020 بلغ إجمالي صادرات السودان وجنوب السودان 135.4 ألف برميل يوميا مقارنة مع 138.2 ألف برميل يوميا في العام السابق له، بحسب تقرير أوبك السنوي. وازدادت احتياجات استيراد الوقود لان الانتاج المحلي لا يستطيع تلبية الطلب، إذ إعتاد السودان على استيراد 50% من الديزل و 15% من غاز النفط المسال المستهلك في السوق المحلية وتصدير كمية صغيرة من البنزين. ومع ذلك، أرتفع احتياجات استيراد الوقود مع عدم تمكين المصافي المحلية من العمل بكامل طاقتها بسبب انخفاض إنتاج النفط [2].

لعب النفط دورا أساسيا في تحسين الاقتصاد السوداني منذ عام 1999 فبعد أن كان السودان دولة مستوردة للنفط، تنفق حوالي 350–400 مليون دولار سنويا لاستيراده قبل عام 1999 . باتت دولة مصدرة للنفط. و أشارت الإحصائيات إلى أن دخل النفط في الاقتصاد السوداني أدى إلى تغير هيكلي في بنيته، إذ أسهم بنحو 50% من الإيرادات العامة. عدلت عائدات الصادرات النفطية من الميزان التجاري السوداني فهي لم تتحد قبل عام 1999 سقف

[1] موقع الطاقة،«نفط السودان.. ضحية الأزمات السياسية » ، (2022/03/28) ،01/01/ 2022 **www.attaqa.net.**

[2] **المرجع نفسه.**

700 مليون دولار في السنة إلا أنها ارتفعت إلى 1.7 مليار دولار عام 2001،و الى 2.5 مليار دولار عام 2003،و الى 3.8 مليار دولار عام 2004. و طبقا لاتفاق السلام الشامل، حصلت حكومة الإقليم الجنوبي على حوالي 700 مليون دولار نهاية عام 2005 استخدمته في الميزانية العامة للإقليم خاصة لإعادة الإعمار و إعادة تطوير وتسليح الجيش الجنوبي. و أشارت بعض تقارير عام 2004 أن الحكومة السودانية استخدمت نصف عائدات النفط لزيادة قدرتها العسكرية، إضافة الى دفع أموال لكسب بعض التحالفات مع زعماء قبائل الجنوب. وهذا دليل أن الحكومة السودانية تريد نيل الولاء الشعبي و شراء ذمم المعارضة. وهذا ما يؤدي الى عرقلة التحول الديمقراطي وتعزيز السلطة الاستبدادية في السودان [1].

تسببت عائدات النفط بأهم التطورات وغيرها من التغييرات في اقتصاد السودان على مدى العقدين الماضيين فقد تم بناء آلاف الكيلومترات من الطرقات الجديدة بالإضافة إلى مرافق الاقمار الاصطناعية الحديثة و الإيصالات الرقمية مقسمة في جميع أنحاء البلاد. كما ارتفعت أرقام الاقتصاد الكلي للبلاد، بما في ذلك ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض مستويات التضخم وتم استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى السودان[2].

ثانيا: النفط والصراعات الأهلية في السودان: يعتبر النفط مصدر أزمات السودان ومن خلال الرجوع إلى العقود السابقة تعرضت السودان إلى العديد من الأزمات والحروب الأهلية وكان مصدرها الصراعات العرقية والدينية أحيانا. وبعد الاكتشافات النفطية في السودان تحولت مصادر الصراع حول السيطرة على النفط. حيث ظهر الصراع حول النفط بين الشمال والجنوب السوداني في رحلة ما قبل و بعد اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية وبعد أن كان الصراع حربا أهلية. تحول الى صراع سياسي للسيطرة على مناطق انتاج النفط.

في عام 1978 اكتشفت شركة شيفرون النفط في "بانتيو"و"هيجليج"وهي مناطق تقع في الجنوب السوداني هذا الاكتشاف حوّل الصراعات التقليدية حول ما فوق الأراضي من مصادر المياه ومناطق الرعي بين القبائل إلى صراع حوال الموارد الباطنية "الذهب الأسود" بين القبائل والدولة أو الميليشيات التابعة لها أو حتى المؤسسة العسكرية .وأدى الاكتشاف إلى "هيمنة وتمرد"، ولعل تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان من طرف جون قرنق وماترتب عنها من

[1] موقع المقاتل،« الصراع في جنوب السودان»،(2022/03/28) **www.moqatel.com/openshare**.

[2] **المرجع نفسه.**

أعمال وهجوم على شركة شيفرون خير دليل على ذلك، وأستمر النفط في تذكية نار الصراع حتى توقيع معاهدة السلام النهائي (2005) فمنحت للمنطقة الجنوبية حصة 50% من عائدات النفط بالتوازي مع الحكومة المركزية في الخرطوم، بالإضافة إلى وصول زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى السلطة وتعيينه نائب لرئيس السودان، وكذا الموافقة على الإستفتاء لاستقلال جنوب السودان.[1]

وكذلك تعتبر قضية "أبيي" أثر سلبيا من اثار تواجد النفط في المنطقة بين الحدود بين الشمال والجنوب وهذا ما أدى إلى تعقيد القضية وظهر ذلك جليا في مقترح بعنوان "مبادئ الاتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية بشأن أبيي "في 2004/03/19 وينص اتفاق السلام على تشكيل لجنة من الخبراء الدوليين لتحديد حدود منطقة أبيي وهل تتبع الشمال أم الجنوب ، وبالرغم من هذا الاتفاق لم تسلم المنطقة من عمليات عنف بين المسيرية ودينكانقوك في جانفي 2011.[2]

معاهدة السلام مع الجنوب في 2005 والتي أهملت دارفور من عائدات النفط، فتحت الباب لحرب جديدة سببها الصراع على الموارد والاستفادة من ريع النفط وهذا ما يعرف في حرب دارفور وترجمت حركة تحرير السودان ذلك بالمطالبة بالاستقلال الذاتي والحصول على حصة من عائدات البترول[3]

والاعتماد على النفط كان له الإثر البارز في تركز الثروة في العاصمة دون الولايات الأخرى ونتائجه السلبية وخاصة في تمرد الأقاليم (أقاليم الهامش)،وذلك للمطالبة بالعدالة في توزيع الثروة وأخذ حصصها من ريع النفط الذي هو بالأساس متواجد بأرضها ،وبرز ذلك من خلال حرب الجنوب وأزمة دارفور حيث أنفصل الجنوب وتفاقمت أزمة دارفور.

المطلب الثاني: النفط والأطماع الخارجية:

[1] Dvid Darward«Oil fuel the Conflict between Sudan and South Sudan-and it keeps gettinng notter » www.theconversation.com/oil-fuels-the-conflict-between-sudan-and-south-sudan-and-it-keeps-getting-hotter-6622 (23/04/2022) 16/05/2012

[2] خالد خليفة بقاص،**مرجع سابق**،ص ص.175،174.

[3] Dvid Darward،op.cit.

جلب اكتشاف النفط في السودان أطماع الأعين الخارجية خاصة الدول الغربية وبعض الدول الآسيوية حيث تسعى هاته الدول إلى تأمين احتياجاتها من هاته المادة الاستراتيجية من خلال علاقاتها مع السلطة الحاكمة والتحالف معها مقابل بقاء هذه الأخيرة في سدة الحكم ،وهذا ما سعت إليه الصين للمحافظة على مصالحها الاستراتيجية في السودان ولذلك لوحت عدة مرات باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع الدول الغربية من فرض عقوبات على السودان وذلك في قضية دارفور كما قامت بتدعيم السودان اقتصاديا وسياسيا وإعلاميا، وسعت فرنسا من جهتها إلى البحث عن مصالحها في المنطقة انطلاقا من قضية دارفور، ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في اتفاقية السلام نفاشا ومنع السودان من الانزلاق في الدول الفاشلة ليكون السودان البلد الرئيس في حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضدها ،وكل ذلك في إطار سعيها للمحافظة على استقرار السودان لضمان سلامة مصالحها الاقتصادية واستثماراتها[1]، إذا كان النفط سببا للتدخل الدول الأجنبية في السودان سواء المباشر أو غير المباشر.

وفي هذا الصدد تؤدي عائدات النفط دورا حاسما في حصول الأنظمة على الدعم من طرف الدول الكبرى ، وتسعى هاته الأخيرة إلى تأمين احتياجاتها من البترول باستخدام أنظمة مطيعة، وتستخدم عائدات النفط كذلك في الإنفاق على التسلح مما يجعل الشركات المصنعة للسلاح واللوبيات الموالية لها في دواليب السلطة حليفا قويا لتلك الأنظمة ومدافعا عنها ، وصرحت الصين بأن مبيعات الأسلحة السودانية من الصين 80% كما ذهبت الصين إلى القول بأن السودان ثالث أكبر منتج للسلاح التقليدي للسودان، وقالت أيضا بان الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وبريطانيا هي اكبر الدول المصدرة للسلاح للدول النامية بما في ذلك السودان ،[2] واستنادا مما سبق فإن نفط السودان قد أوجد مسرحا للصراع بين الدول الكبرى وهذا لتنافسها في إيجاد منفذ للدخول إلى السوق الاستثمارية السودانية، وهذا ما أوقع السودان فيما يسمى ب"لعنة الموارد" إذ أن ثرواته الطبيعية ستزيد من احتمالات بقاء النظام الحاكم وذلك سواء بتقوية العلاقات وإنشاء تحالفات مع الدول الكبرى (لأن هم هذه الدول هو الحصول على مصادر الطاقة)، او بشراء السلاح من عوائد الريع النفطي لقمع الثورات الداخلية ، لذا فإن

[1] خالد خليفة بقاص، **مرجع سابق**، ص ص192،193.

[2] **المرجع نفسه**،ص.193.

استمرار علاقة التحالف والدعم ما بين نظام داخلي منقطع عن قواعده الشعبية وبين قوى خارجية تدافع عنه بغية الحفاظ على مصالحها هو في حد ذاته عرقلة لمساعي التحول الديمقراطي

المطلب الثالث: النفط والتحول الديمقراطي في السودان:

لقد كان هناك الكثير من الدراسات التي اهتمت باختبار الادعاء القائل بأن وفرة الموارد الطبيعية تعوق الديمقراطية ومنها تلك التي قدمها «مايكل روس» أستاذ العلوم السياسية بجامعه كاليفورنيا (سنوات 2001، 2009 و2012). وعالما السياسة والاقتصاد الأمريكيين ريكي لام وليونارد وانتشون. بالإضافة إلى مجهودات الباحث الايراني «حسين مهدوي»[1]. وخلصت هذه الدراسات أن سبب غياب الممارسات الديمقراطية في المنطقة العربية والإفريقية راجع الى طبيعة الثروة الناتجة عن تصدير الموارد الطبيعية في حد ذاتها. إذا يعتقد أن هذا النوع من الثروة لا يقود إلى خلق التحولات الاجتماعية والثقافية الضرورية لتحقيق الديمقراطية. وبالاستناد الى جملة واسعة من الملاحظات والإحصائيات الدقيقة حول هذه المنطقة وزيادة على إثبات الادعاء القائل بأن النفط يعيق الديمقراطية إحصائيا. وهذا ما أكده «مايكل روس» على وجود «الريع»في قلب العلاقة السببية التي تربط النفط بالاستبداد[2].كما أن وفرة الموارد النفطية لا تؤدي فقط الى إبطاء معدل النمو الاقتصادي لكن تؤدي أيضا الى تقوية سلطة الأنظمة المستبدة. وهذا ما يدل علي هيمنة الأنظمة غير الديمقراطية في بعض البلدان الإفريقية والتي ترجع إلى هيكلة اقتصادياتها بالدرجة الاولى[3].

والحالة السودانية خير دليل على ذلك فمجازر الحروب الأهلية وصراعات الموارد وزيادة تعنت المؤسسة العسكرية وتمسكها بالسلطة ،وحصولها على استثمارات في قطاع المحروقات، وبقاء الأنظمة الغير شرعية، فيها وتحالفات المصالح مع الدول ولوبيات الشركات الدولية الأجنبية ، وتحول السودان إلى مسرح صراعات داخلية ودولية ،والتدخل في سيادتها كل ذلك

[1] – توفيق حكيمي وفاطمة الزهراء حشاني،«اشكالية العلاقة بين الثراء والاستبداد: قراءة في الاغراض السياسية "لعنة الموارد" على ضوء معطيات الواقع العربي والافريقي»، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 09 (جويلية 2016)، ص ص.04،05.

[2] -Michael.L.Rooss:The oil curse: How petroleum wealth shapes the development of Nations,princeton university press.2012.p63.

[3] -Michael.L.Rooss:Does oil Hinder Democracy? world politics, vol 53, April 2001.pp356-357.

وما يترتب عنه من عرقلة لمساعي التحول الديمقراطي ساهم به وبشكل كبير وجود النفط في السودان وما تبعه من أحداث وتجاذبات داخلية وخارجية.

قبل أن يكون النفط مورد أساسي للحكومة كان الجيش السوداني يشكو من شح السلاح و العتاد لمواجهة الجيش الشعبي , و خلال الخمسة عشرة عام الماضية قبل 2011 وظفت الحكومة السودانية هذه العائدات النفطية في بند الأمن الذى يبتلع أكثر من 70% من الموازنة السنوية لإعادة بناء و تطوير و تسليح الجيش السوداني ,إضافة إلى ما تنفقه الحكومة على البنية التحتية وأجور الجنود (التي تضاعفت ثلاثة مرات منذ1997)وذلك في محاولة لشراء رضا المؤسسة العسكرية، لقد استخدمت الأموال التي حصلت عليها الحكومة من الاستثمارات النفطية بفعالية في الحروب الأهلية التي أزهقت أرواح المالكين الحقيقين لهذه الموارد, وفى العام 1998 جلب السودان مروحيات عسكرية من طرار شنغهاي زت- 6 و عدد 6 مقاتلات من طراز جي أم – أف تقدر الواحدة ب 66 مليون دولار , وتم اقتناء السلاح من مصادر متعددة بواسطة عائدات النفط , و لا يستبعد أن تكون هذه الاسلحة التي حصلت عليها الحكومة السودانية بناء لقروض مؤجلة بفوائد كبيرة أضيفت إلى القروض السودانية التي بلغ اجماليها 43 مليار دولار حسب بعض التصريحات الرسمية و ما خفي أعظم, و إذا صح هذا الافتراض , سوف يكون على عاتق الناجون من الشعب السوداني مسئولية تسديد قروض ربحية على المدى البعيد و هي في الأصل تعتبر فاتورة الرصاص الذى أزهق أرواحهم[1].

لقد أظهرت المؤسسة العسكرية ممثلة في الوزراء السودانيين الذين تعاقبوا على وزارة الدفاع حرص شديد على زيارة الصين (الشريك الأول في الاستثمارات النفطية)و لقد نجحوا فى خلق علاقات تعاون عسكري تمثلت فى المساعدات الفنية و التقنية التي خدمتها الصين لتطوير الصناعات العسكرية المحلية , تمخض عنها منشآت و مصانع مثل مجمع جياد لتركيب و صيانة الاليات العسكرية الثقيلة مثل الدبابات و حاملات الصواريخ , لقد أنتج هذا المصنع أنواع مختلفة من الدبابات من طراز – تى- 55 و التي أطلق عليها البشير1 , الزبير1 , دقنة , أبو فاطمة, كذلك ساعد في تشيد و تشغيل مصنع اليرموك الذى ينتج احتياجات الخرطوم من

[1] محمد حسين،« لعنة النفط ..... و الدور المخزي للصين فى السودان»،(2022/04/14)،2013/09/18
www.sudaress.com/alrakoba/1039207

الذخائر ,المتفجرات ,القذائف , أنظمة مضادات الطائرات و الدبابات و أنواع مختلفة من الأسلحة الأوتوماتيكية , و الملاحظ أن هذا التعاون العسكري الكبير لم يعير أي اهتمام أو اعتبار لقرار مجلس الامن رقم 1559 لسنة 2004 الذى يحظر بيع و تزويد إقليم دارفور بالأسلحة وتشير سجلات الامم المتحدة أن الصين وحدها توفر 90% من احتياجات الحكومة السودانية من إمدادات الأسلحة الخفيفة و أن الاسلحة الخفيفة حسب تعريفها الرسمي تشمل (الرشاشات الثقيلة والمدافع المحمولة المضادة للدبابات، الأنظمة المضادة للطائرات، ومدافع الهاون من عيار أقل من 100مم),

وبالنسبة للقبائل في المناطق المتاخمة لحقول النفط(مناطق دارفور وأبيي وجبال النوبة – والجنوب سابقاً) فقد عملت الحكومة والشركات على حد سواء على إزالة الاحتقان القبلي فيها وشراء الولاء لاستتباب الأمن ، فحظيت قضية الأمن والسلم في المجتمعات المحلية بحضور مكثف خلال العقود الثلاثة الأخيرة مزامنة مع الاكتشافات البترولية، فالهجمات على الحقول تطورت لتشمل ارتكاب جرائم تهدد الأمن وتؤثر على عمليات استخراج النفط، منذ بداية الألفية تصاعدت حدة الهجمات التي يقوم بها السكان المحليون ضد عمَّال الحقول وأصول الشركات، والتي شملت العديد من حوادث القتل والاختطاف والنهب وتخريب الممتلكات في حالة من الشعور بالمظلومية والتهميش والتعدي على بيئاتهم التاريخية، ، بعض تلك السياسات الحكومية تمثل في تخصيص نسبة ثابتة 2% –على الأقل– تمنح لحكومة الولاية التي يستخرج منها النفط كما نص عليه اتفاق السلام الشامل سابقاً، مساهمة الشركات الأجنبية في إنشاء البنى التحتية ودعم بعض مشاريع التنمية المحلية من خلال بنود إنفاقها الخاصة بما يصطلح على تسميته "المسؤولية الاجتماعية" كانت من ضمن تلك الإجراءات، حيث تخصص مبالغ مالية من جانب الشركات لمساعدة المجتمعات المحلية وإشراكاً لهم في الاستفادة من ثروة أراضيهم،[1] إلا أنه لم تفلح سياسيات الحكومة المركزية وحليفاتها من الشركات الأجنبية في إزالة تلك الاحتقانان وعادة ما ينظر ممثلو المجتمعات المحلية لتلك المساعدات على أنها ثمن بخس لقاء

[1] مجيب الرحمن طويلب،«قراءة في قطاع النفط السوداني خلال ثلاثين عاماً: التاريخ، التحديات وآفاق المستقبل»،(2022/04/06)،**www.mogeebooo.blogspot.com/2019/11/blog-post.html**

السكوت عن استغلال الثروات وإلحاق الضرر بالبيئات الطبيعية –كما اسلفنا– فضلاً عن عدم كفايتها لجبر الأضرار.[1]

وفي هذا الصدد تحدث الباحث حافظ أحمد عبدالله من جامعة الخرطوم عن مبالغ مالية سلمت لشيوخ القبائل في هاته المناطق الظاهر منها مساعدات للأهالي والقصد بها شراء الذمم والاشراك السياسي لزعماء المناطق وكسبهم في صف الحكومة.[2]

وفي نفس السياق، تحدث عن شراء الولاء في النخب السياسية، وذلك من خلال امتلاك هاته النخب الموالية للجبهة الإسلامية لما يقارب 600 شركة تجارية ، أخذت تعمل في مجالات الاستيراد والتصدير والأراضي والطرق والجسور والمقاولات وتشييد السكن الفاخر والشقق السكنية. ولاحقا أجتاح العاصمة والمدن الرئيسية انفجار في المعمار خاصة بعد تدفق عائدات البترول الذي تم تصديره لأول مرة في العام 1997.وأثناء عملية تبديل العملة في 1991 قررت حكومة البشير تحميل كلفة التغيير لأولئك المواطنين الذين سعوا لتبديل عملتهم في المصارف، وقامت بخصم 2% من أرصدتهم، وحجز 20% من كل رصيد يزيد عن 100 ألف جنيه حوالي 300 دولار في ذلك الوقت ،وقال الخبير الاقتصادي علي سعيد لـ"العربية.نت"، إن 4 آلاف مصنع أغلقت في السودان خلال الثلاثين سنة الماضية لصالح سياسات حكومة البشير الاقتصادية وأفراد ينتمون إلى تنظيم الجبهة الإسلامي وبإجراءات تبديل العملة وتدفق النفط نجحت الحكومة في التمكن من الكتلة النقدية وفي الوقت نفسه، محاربة الصفوة الاقتصادية القديمة الموجودة في البلاد سابقا، الأمر الذي أقصى غير الموالين من المنافسة الاقتصادية وأصابهم بالإفلاس، حيث اختفت أو تراجعت أسماء اقتصادية لامعة، مثل الشيخ مصطفى الأمين وأبو العلا وقرنفلي ولمعت أسماء لأثرياء جدد، مثل جمال الوالي وعبد الحليم المتعافي ومأمون حميدة، الأعضاء في حزب المؤتمر الوطني الذي كان يترأسه عمر البشير، إلى جانب أشقائه علي وعبد الله، وزوجته الثانية وداد بابكر،

فيما بقيت أرصدة نافذين مثل علي عثمان، نائب البشير الأسبق، ومساعده ونافع علي نافع، ووزير الطاقة والتعدين عوض الجاز، ووالي الخرطوم عبد الرحمن الخضر، والآخرون من

[1] **المرجع نفسه.**

[2] حافظ احمد عبد الله ،«جذور وتركيب النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان»،(2022/04/17)،2019/12/18، **www.youtube.com/watch?v=u1zbXRXbYbk**

أعضاء الحكومة طي الكتمان وبعيدة عن التداول الإعلامي ،(وساهمت تلك الخطوات في تكوين نخبة اقتصادية غلب عليها الولاء السياسي، واستفادت من الإعفاءات الجمركية التي كانت تمنح لفئة سياسية معينة) وتراكمت لديها ثروة بالاستيلاء على عوائد النفط وأصول القطاع العام عن طريق البيع والإيجار.[1]

ومما تقدم يظهر الدور السلبي لعوائد النفط سواء في شراء السلم الاجتماعي بين القبائل أو حتى شراء الولاءات سواء للنخب السياسية أو رؤساء القبائل وزعماء المناطق ،أو حتى شراء رضا المؤسسة العسكرية أو الميليشيات المنطوية تحت جناح قوات الدعم السريع وما أداه من دور في وأد مساعي التحول الديمقراطي.

في ختام هذا الفصل يتبين أن هناك معوقات داخلية عديدة كانت لها انعكاسات عرقلت مساعي التحول الديمقراطي في السودان ، ويظهر أن المؤسسة العسكرية كان لها التأثير البارز وهذا من خلال السيطرة على الحياة السياسية والاقتصادية، حيث نجحت هذه الأخيرة في الاستيلاء على الحكم واقتصاد الدولة وهذا عن طريق الانقلابات العسكرية أو بالتوافقات مع المدنيين، وقد كان للحروب الأهلية كذلك دور في عدم الاستقرار السياسي مما ساهم في سقوط حكومات عسكرية ومدنية على السواء بالإضافة إلى الإنفلاتات الأمنية وبالتالي خلقت بيئة غير ملائمة لوجود الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة ،كما ساهم وجود الثروة النفطية في السودان في تزكية نيران الصراعات والحروب الاهلية وجلبت المزيد من عدم الاستقرار السياسي وتعميق جدلية المركز والهامش واستعماله لشراء الولاء وكذا جلب النفط مزيدا من التدخلات الدولية المحكومة بأطماع ومصالح، سواء كان التدخلات مع أو ضد السلطة الحاكمة بما يتوافق مع حجم المصالح والتعاون والتحالفات والتسهيلات المقدمة من طرفها.

[1] **المرجع نفسه.**

الفصل الثالث

المعوقات الخارجية لعملية التحول الديمقراطي في السودان

المبحث الاول: دول الجوار وعملية التحول الديمقراطي في السودان

يعد السودان من أكثر الدول الإفريقية عرضة للتأثير الخارجي، لا سيما دول الجوار وذلك بحكم كبر حجمه وموقعه الجغرافي والسياسي وامتلاكه بنية اقتصادية وخاصة في المجال الزراعي، كما أنه بلد نفطي، وكذلك تبعا للامتدادات القبلية السودانية مع دول الجوار.

المطلب الأول: مصالح وأدوار دول الجوار الحالية في السودان

أولا: الدور المصري: منذ استقلال السودان سنة 1956 وقفت مصر ضد أول حكومة منتخبة (حكومة عبد الله خليل) بسبب حرص تلك الحكومة على الدفاع عن مصالح الشعب السوداني خاصة فيما يتعلق بتحديد اتفاقية مياه النيل واصرارها على زيادة حصة السودان من المياه، فقامت مصر بدعم الانقلاب ضد التجربة الديمقراطية الأولى في السودان. ولكن أول ما فعله الانقلابيون الجدد هو توقيع اتفاقية النيل مع مصر التي منحت نصيب الأسد من مياه نهر النيل، بالإضافة الى ذلك دعمت مصر انقلاب النميري في 25 مايو 1969 الذي أطاح بالتجربة الديمقراطية الثانية (حكومة المحجوب) بالرغم أن تلك الحكومة الديمقراطية ساندت مصر في حرب جوان 1967 ضد إسرائيل. لذا فان مصر في كل مرة تقف ضد المساعي الديمقراطية في السودان ولم تكتف بهذا الحد فتدخلت خلال فترة الديمقراطية الثالثة، وفي عهد نظام الانقاذ (عمر حسن البشير)، كما أن المصالح الاقتصادية لمصر كانت حاضرة وخاصة في مجال النفط، ولذلك سعى نظام حسني مبارك خلال الفترة الانتقالية التي عقبت اتفاق السلام أي منذ 2005 وإلى غاية 2011، إلى العمل على الحفاظ على علاقات إيجابية مع نظام عمر حسن البشير من جهة وإلى بناء علاقات جيدة مع الشريك الجنوبي أملا في الحفاظ على مصالحه الاقتصادية والمحافظة أساسا على المصادر المائية من نهر النيل خاصة بعد انفصال الجنوب في جانفي 2011[1]. وحفاظا على مكاسبها ومصالحها دعمت مصر الانقلاب الذي قام به عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر 2021، وهذا من أجل التعاون بين المؤسسة العسكرية المصرية وبين نظيرتها السودانية وهذا– للتصدي لخطر سد النهضة وكذا التضييق على الإسلام السياسي الذي برز في البلدين.[2]

---

[1]– خالد بقاص ، **مرجع سابق**، ص. 187.

[2]– أحمد سلطان،«هل دعم النظام المصري الانقلاب العسكري في السودان »،(2022/04/23)، 2021/11/03 **www.arabicpost.net/opinions**

ثانيا: الدور الإريتري: كان لإريتريا تأثير واضح على الاستقرار السياسي في السودان فكانت لها علاقات استراتيجية مع الحركات المتمردة وخاصة من خلال اتفاق الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب العدالة والديمقراطية الشعبية الحاكم في أريتيريا (على ان يكون السودان دولة علمانية) لذلك دعمت الحكومة الأريتيرية اتفاق السلام في سنة 2005. وهذا ما أدى إلى توتر العلاقة بين البلدين وتم رفع التمثيل الدبلوماسي في 07 ديسمبر 2005 إلى مستوى السفراء. وبالرغم من هذا فان دولة أريتيريا لعبت دورا في المفاوضات بقضية دارفور وهذا من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية وخاصة تزويدها بالحبوب وتأمين تدفق النفط السوداني اليها وبعد الانفصال تحكم العلاقات نوع من الحسابات الاقتصادية وسمتها بطابع من الحساسيات والترقب .

ثالثا: الدور التشادي: كانت علاقات تشاد متوترة مع السودان، وخاصة أن تشاد كانت الداعم الرئيسي لحركات التمرد في دارفور الممثلة في حركة العدل والمساواة المنتمية الى قبيلة الزغاوة (التي ينتمي اليها الرئيس الراحل ادريس ديبي)، وقد قامت تلك الحركة بمحاولة انقلابية فاشلة على الحكومة السودانية في ماي 2008. وهذا ما ترك حالة من عدم الاستقرار التي شهدتها العلاقات بين الطرفين، وعودة الاستقرار كان مرهونا بفك الارتباط بين الأجندات الإقليمية الناتجة عن مسارات وتعقيدات أزمة دارفور وانعدام أفق الحل السياسي، وكذلك تطور المشكلات الداخلية في كل من الخرطوم وانجامينا، الناجمة عن غياب متطلبات التحول الديمقراطي[1]. وبعد سقوط عمر حسن البشير سنة 2019، عرفت العلاقات السودانية التشادية نوعا من التفاهم والاستقرار وتعزيز آفاق التعاون بين البلدين، وهذا ما أكدته زيارة رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان إلى انجامينا ومباحثاته مع الفريق أول محمد إدريس ديبي رئيس المجلس العسكري الانتقالي في تشاد وكان ذلك في مارس 2022.[2]وقد أكد الجانبان متانة العلاقات الثنائية والتعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات والاتصالات فيما يخص تنفيذ عملية الانتقال السياسي الجارية بين البلدين، وهذا ما يدل أن الجهات اللاديمقراطية تريد التعاون فيما بينها (التعاون بين الجهات اللاديمقراطية).

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص ص.185،186.

[2]– صحيفة اليوم السابع ،« السودان و تشاد يؤكدان اهمية امن واستقرار الحدود المشتركة»، (2022/04/23)، **www.m-youm7-com.cdn. ampproject.org/v/s/ m. youm7-com/am** 2022/03/31

رابعا: الدور الليبي: لعبت ليبيا دورا بارزا في العمل على التقريب بين الحكومة السودانية والحركات المعارضة وخاصة في قضية دارفور، وهذا من أجل تدعيم النظام الحاكم في السودان. وظهر ذلك جليا عندما انعقدت قمة خماسية في أكتوبر 2004 بشأن دارفور في مدينة سرت الليبية بقيادة الزعيم الليبي معمر القذافي وبحضور زعماء كل من السودان وتشاد ونيجيريا ومصر، كما كانت هناك لقاءات بين المسؤولين الليبيين وحاملي السلاح في السودان للتعرف على مطالبهم بالإضافة إلى انعقاد ملتقى القيادات الإدارية الاهلية بدارفور بطرابلس في ماي 2005. وهذه الجهود توجت بتوقيع اتفاق أبوجا للسلام بين الحكومة السودانية وحركة جيش تحرير السودان في 05 ماي 2006.[1]

خامسا: الدور الإثيوبي: كان لإثيوبيا علاقات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، خاصة مع وجود الامتدادات الأثنية والعرقية والقبلية(قبائل مشتركة الأنواك والنوير في أعالي النيل وجنوب غرب إثيوبيا) [2]. فهي الأخرى شكلت ملاذا آمنا خلال سنوات الحرب الأهلية في السودان، واتهمت حكومة الخرطوم القوات الإثيوبية بتهريب السلاح إلى الجيش الشعبي عبر الحدود المحاذية لجنوب السودان وخاصة جنوب ولاية النيل الأزرق، لكن وبتوقيع اتفاقية السلام سعت اثيوبيا إلى كسب ثقة الحكومة السودانية واستطاعت الدخول معها في علاقات اقتصادية متكاملة، باعتبار أن السودان يمكن أن يخلق سوق عمل مفتوحا لشبابها، كما أن التبادل السلعي بين الدولتين يخلق مجالات جديدة للاستثمار لأن السودان يحتوي على أراضي زراعية شاسعة وموارد طبيعية، والقوى البشرية في أثيوبيا كلها تبحث عن تفعيل السوق وتوفير فرص العمل.[3] ومع انفصال جنوب السودان فقد حظيت اثيوبيا بنصيب الأسد في الجنوب بسيطرتها على حركة الفنادق والخدمات العامة والطيران والعمالة الحرفية فيه، لكن في نوفمبر 2021 تجددت الاشتباكات بين القوات السودانية والأثيوبية في منطقه الفشقة الصغرى الحدودية، وهذا ما خلق حالة من التوتر وعدم استقرار أمني وسياسي لدولة السودان داخليا وخارجيا[4].

---

[1]– خالد بقاص، **مرجع سابق**، ص.187.

[2] -موقع الجزيرة، جنوب السودان وجواره الإفريقي.. المصالح الجاذبة والمخاوف المنتظرة،(2022/04/30)2011/06/25، **www.studies.aljazeera.net/en/node/3317**

[3]– إسماعيل عاصم «جيران السودان : دعوات للتكمل الاقتصادي و إطفاء التوترات».(2022/04/24) ،2021/10/02 **www.alaraby.co.uk/econamy/2021**

[4]– موقع الجزيرة،«الفشقة..تاريخ من الاتفاقيات و النزاع بين السودان و اثيوبيا »،(2022/04/24)،2021/11/30، **www.aljazeera.net/encyclopedi/2021/11/30**

سادسا: دور دولة جنوب السودان: كانت منطقة جنوب السودان قبل وبعد الانفصال في 2011/01/09 هي العائق الأكبر للتحول الديمقراطي في السودان بالإضافة إلى اللااستقرار السياسي والأمني. وفي 2011، شكل انفصال جنوب السودان ضربة قاسية للاقتصاد السوداني وحرمانه من ثلاثة أرباع احتياطاته النفطية والجزء الأكبر من عائدته من النفط. وهذا ما أدى في ربيع 2012 إلى توتر العلاقات بين الشمال والجنوب في المناطق الحدودية الغنية بالنفط ودارت معارك بين الطرفين. كما كانت مشاكل أخرى بين السودان وجنوب السودان وهو ترسيم الحدود وهذا ما جعل حالة عدم استقرار في كل مرة. واستنادا إلى ما سبق أدت تلك الأوضاع المتردية إلى تحرك الشارع في انتفاضة ديسمبر 2018 وهذا على خلفية زيادة سعر الخبز ثلاثة أضعاف، والذي ترافق مع أسباب عديدة لعبت دورا في تدخل الجيش والإطاحة بعمر حسن البشير في 11 أفريل 2019.[1]

المطلب الثاني: مصالح وأدوار دول الجوار قبل الانفصال (2011) في السودان

اولا: الدور الأوغندي: كانت أوغندا جارة للسودان ودولة حدودية قبل انفصال جنوب السودان سنة 2011،ولها روابط أثنية وعرقية (قبيلة الإشولى قبيلة مشتركة بين أوغندا والاستوائية الوسطى) [2]، فكان لها تأثير على الاستقرار الامني والسياسي، وذلك من خلال إقامتها علاقات مع الجماعات المتمردة وخاصة بين زعيم أوغندا موسيفيني وجون غرنق فهما صديقان ولهما نفس الأفكار والنضال، فهي تدرك أن الدولة الجديدة(جنوب السودان) ستمثل منطقه عازلة بينها وبين شمال السودان مما سيخلصها من هذه هاجس دعم الحكومة السودانية لمتمردي جيش الرب كرد على الدعم التاريخي للحركة الشعبية لتحرير السودان، وكما ساهمت أيضا في توقيع اتفاقية السلام، ومع انفصال الجنوب في 9 جانفي 2011 فتحت المجال للتعاون وإقامة علاقات اقتصادية بين الدولة الجديدة وأوغندا.[3] واحتكر حركة التجارة المحلية والأسواق الداخلية التجار ورجال الاعمال الأوغنديون.

ثانيا: الدور الكيني: كانت كينيا دولة جارة قبل انفصال جنوب السودان، إذ كان لها التأثير الكبير في عدم الاستقرار السياسي والأمني وخاصة في الحروب الأهلية التي شهدها السودان،

---

[1] – صحيفة **euronews**، «السودان البلد الذي مزقته النزاعات في خمس نقاط »،(2022/04/25) ،2020/10/03، **www.arabic.euronews.com/2020/10/03/sudan-the country-tom-by. disputes. in five-points**

[2] -موقع الجزيرة، جنوب السودان وجواره الإفريقي.. المصالح الجاذبة والمخاوف المنتظرة ، **مرجع سابق**.

[3] – خالد بقاص ، **مرجع سابق**، ص.184.

فدورها في تلك الحرب تمثل في لعب دور الوسيط، إذ تم الكشف عن اتصالات بين قادة حركة أنانيا وبين السفارة الإسرائيلية في كينيا بهدف الحصول على دعم إسرائيل في حربهم ضد الحكومة في الشمال، وعليه كانت كينيا بمثابة مركز التنسيق والارتباط بين المتمردين من جنوب السودان والجهات المساندة والداعمة لها، وكذلك بسبب وجود الروابط التاريخية والدينية الأثنية والعرقية والقبلية(قبائل مشتركة مع السودان، فالتركانا والتبوسا –أصولهما واحدة– قبائل مشتركة بين كينيا وشرق الاستوائية) [1] وكذلك تخوفها من حكومة الشمال وبحكم مصالحها الاستراتيجية ، فكينيا قامت بدعم حركه التمرد في الجنوب لإضعاف السودان لضمان عدم مطالبه الخرطوم بمثلث إيمي الاستراتيجي الغني بالموارد الطبيعية (الذي قامت بريطانيا اثناء احتلالها للسودان بضمه إداريا لكينيا وعقب استقلال البلدين رفضت كينيا إعادته)، فضلا عن ذلك قدمت كينيا اللجوء والحماية لهم، وفي هذا السياق عقدت قوى المعارضة السودانية في نيروبي 17 أفريل 1992 اجتماعا وأصدرت ما يعرف بإعلان نيروبي الذي تضمن عده بنود ابرزها:

ـ دعم العمليات العسكرية لقوات الحركة الشعبية لتحرير السودان ضد النظام الحاكم في السودان ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل نسقت كينيا جهودها مع الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الحرب الأهلية السودانية، وفي هذا الخصوص عملا على التقريب بين فصائل المتمردين الجنوبيين وقد أثمرت هذه الجهود عن توقيع اتفاق في نيروبي في ماي 1993 فيما تعلق بإقامه المناطق الآمنة في جنوب السودان[2]، كما استضافت جولات مباحثات السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل تسوية الحرب الأهلية السودانية وتم الإعلان عن اتفاق مشاكوس2002/07/20، وكانت الرؤية الكينية تقوم على فكره دولة واحدة ونظامان أي أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر التشريع في الشمال، في حين الجنوب تكون له إدارة علمانية خاصة به، وبعد أكثر من عامين ونصف من المفاوضات بكل ما رافقها من تطورات تم التوصل إلى اتفاقية السلام الشامل بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية في 2005/01/09(اتفاقية نيفاشا) وأهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هو إجراء استفتاء على حق تقرير المصير للجنوب بعد 6 سنوات، وهذا ما تم بالفعل في 09/01 /2011 حيث

[1] -موقع الجزيرة، جنوب السودان وجواره الإفريقي.. المصالح الجاذبة والمخاوف المنتظرة ، **مرجع سابق**.

[2] ـ مصطفى ابراهيم سلمان الشمري،«دوركينيا في اقامه دوله جنوب السودان»، **المجلة السياسية والدولية** ،ع.41، 42 (2019)، ص ص .479 .484

تم انفصال جنوب السودان. واستنادا إلى ما سبق يتضح أن كينيا وفرت الملاذ الآمن للمتمردين واحتضنت آلاف اللاجئين، كما كانت ملتقى لقوى المعارضة ومحورا مهما للاتصالات بين الحكومة السودانية والمتمردين وهذا كله من أجل مصالحها، وبعد الانفصال هناك عدة عوامل جعلت كينيا تنحاز إلى جنوب السودان، وهذا راجع إلى وجود مصالحها الاقتصادية فلقد استحوذت كينيا على سوق الأموال في الجنوب حيث احتكرت البنوك الكينية كل الشبكات والحركة المالية بين جوبا والعالم مرورا بنيروبي، ويدير الخبراء الكينيون دولاب العمل المدني ونشاطات المنظمات الدولية والشركات العالمية الكبرى التي اندفعت إلى الجنوب لتمويل مشاريع إعادة الإعمار الذي تضطلع بها الدول والمؤسسات المانحة، كما أصبحت كل شركات المواصلات البرية والجوية من والى جوبا تدار بشركات وآليات أجنبيه[1]، بالإضافة إلى الاثنية وإلى رغبة كينيا أن تكون جارتها الجديدة جمهوريه جنوب السودان ذات أصول إفريقية وليس السودان العربي ذو التوجه الإسلامي[2].

ثالثا: دور جمهورية الكونغو الديمقراطية: كانت جارة للسودان قبل انفصال جنوب السودان، فالحدود بين السودان والكونغو الديمقراطية كانت في توتر دائم نتيجة لوجود القبائل على جانبي الحدود، ومن أكبر هذه القبائل الرئيسية لكليهما قبيلة الزاندي المشتركة ،لذا وبسبب هذا التداخل فكثيرا ما جنحت الكونغو الديمقراطية لتدعيم ومسانده الحركات المتمردة في جنوب السودان، لما لأفراد هذه القبيلة من تأثير سياسي كبير في المجريات السياسية بالكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى أن غالبية تجار السلاح وضباط الجيش الكونغولي من الأصول الزاندية، وبذلك أصبحت الكونغو الديمقراطية من أوائل الدول التي احتضنت القوى الجنوبية المتمردة مطلع الستينيات من القرن الماضي، كما تميزت بأنها أحد المصادر الأولى لتسليح القوى الجنوبية، كما أنها احتضنت اللاجئين القادمين من جنوب السودان والذين كانوا يقيمون في مقاطعتي (أوت أويلي وأتوري) وعليه فالكونغو الديمقراطية ترى في انفصال جنوب السودان مكسبا له أبعاد استراتيجية وجيوسياسية وتأسيس لعلاقات مستقبلية مبنية على أسس أثنية (قبيلة الزاندي)[3].

---

[1] - صداح أحمد الحباشنة،« العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان»، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م.40،ع.01(2013)،ص ص.19،20.

[2] مصطفى ابراهيم سلمان الشمري ،**المرجع نفسه**، ص ص.485،491.

[3] - أنور سيد كامل، «الابعاد الجيبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار: دراسة في الجغرافيا السياسية»، **مجله الدراسات الإفريقية وحوض النيل** ،م. 02، ع.06،(اكتوبر 2019)،ص ص.29،30.

رابعا: دور جمهورية أفريقيا الوسطى: والتي مازالت مجاورة بجزئية صغيرة من حدودها للسودان حاليا، وهي بعكس الدول الأخرى فقد كان لها علاقات جيدة ومتينة خاصة مع الرئيس السابق باتاسيه الذي دعمته الحكومة السودانية بقيادة الرئيس عمر البشير، حيث التزمت دولة أفريقيا الوسطى بعدم السماح بأي أعمال عدائية تنطلق من أراضيها ضد السودان وذلك برفضها فتح مكتب للحركة الشعبية لتحرير السودان في الوقت الذي استضافت فيه حوالي 33 ألف من اللاجئين السودانيين من جنوب السودان منذ مطلع التسعينيات بسبب الحرب في الجنوب، كما استفادت السودان خلال تلك الفترة من تأمين حركة التجارة وحركة الرعاة والمواطنين السودانيين داخل إفريقيا الوسطى عبر بوابة الحدود في أم دافوق مع جنوب دارفور وكان للسودان سوقا خاصا بالعاصمة بانغي نظرا لكثرة الشاحنات والبضائع التي كانت ترد من السودان، وعند ظهور أزمة دارفور 2003 ترتب عليها ما يعرف باتفاقية تكوين القوات المشتركة بين السودان وإفريقيا الوسطى على الحدود بين البلدين في ديسمبر 2004 وذلك عقب مذكرة التفاهم الموقعة بين قيادة القوات المسلحة السودانية وهيئه رئاسة الاركان بإفريقيا الوسطى بالخرطوم في 15 اكتوبر 2004 ،وقد بادر رئيس إفريقيا الوسطى بوزيزيه بالتوقيع على الاتفاقية في 18 ديسمبر 2004 ونصت على منع أي نوع من الأنشطة العدوانية أو السماح بوجود معارضة مسلحة في أي أرض من أراضي الدولتين ضد الدولة الأخرى وكذا تأمين الشريط الحدودي[1] بالإضافة إلى ذلك وفي عام 2012 تأسست القوه الثلاثية المشتركة التي تهدف إلى تأمين الحدود بين الدول الجوار الثلاث:(السودان، إفريقيا الوسطى، تشاد) وفي 2019/11/04 اتفقت كل من السودان وإفريقيا الوسطى على تعزيز التعاون العسكري لتأمين الحدود عبر القوات المشتركة.[2]

[1]-مركز البحوث والدراسات الإفريقية، «مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار: رؤيه مستقبليه»،(القاهرة :مركز البحوث والدراسات الإفريقية ،2011)،ص ص. 32، 35.

[2] –موقع AA،«مباحثات بين السودان وإفريقيا الوسطى لتعزيز التعاون العسكري»،(2022/05/05)،2019/11/04، **www.aa.com.tr/ar/.**

المطلب الثالث: التاريخ المشترك لدول الجوار والتحول الديمقراطي السوداني

امتد نَهم النظم السياسية للسلطة في بعض دول العالم في حقب تاريخية ماضية إلى التطلع لبسط سلطانها ليس إلى خارج حدودها الجغرافية فحسب، بل وإلى خارج أطرها الثقافية. وما التخلف الذي تعيشه أقطار القارة الأفريقية عامة ودول إفريقيا جنوب الصحراء خاصة إلا نتاجاً لتراكم أوضاع تاريخية مرتبطة بدخول الاستعمار إلى القارة باعتباره خلف تركة الحدود وكذلك مشكلة الديمقراطية، لا يمكن القول إن النظم السياسية التقليدية في إفريقيا ما قبل الاستعمار كانت نظماً ديمقراطية بالمفهوم الغربي الحديث، لكنها كانت ملائمة على الأقل لطبيعة القارة.

ولذا كتب رئيس كينيا السابق جومو كينياتا مؤلفه الشهير "في مواجهة جبل كينيا" ليُبيّن فيه ما أسماها "ديمقراطية جماعة الكيكيو" التقليدية، وهي في رأيه ديمقراطية سحبها الاستعمار. وعموما فقد ساد أفريقيا ما قبل الاستعمار نمطان أساسيان للسلطة والحكم: النمط الأول؛ قبائل ذات كيانات متعددة بنظم سياسية مختلفة تحكم نفسها بنفسها وأما النمط الثاني فهو قبائل تخضع لحكم أو حماية قبائل أخرى، سواء طوعاً أو كرهاً، وبعد الاستعمار أصبحت الانقلابات العسكرية الآلية الرئيسية لانتقال وتبادل السلطة في أفريقيا؛[1]وكانت الانقلابات التي شهدتها إفريقيا بين عامي 1960 و2000 مدمرةً للقارة حيث ساهمت في عدم الاستقرار والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب والفقر وقضت على أمال التحول الديمقراطي، وهي السمات التي ميزت العديد من البلدان الإفريقية ما بعد استقلالها، وعلاوة على ذلك فإن الانقلابات معدية فالانقلاب الناجح في دولة يزيد بشكل كبير من احتمالية حدوث انقلابات لاحقة في نفس الدولة، أو في دول المنطقة .

وبالنسبة لدول جوار السودان شهدت النصيب الأكبر من هذه الانقلابات فمثلا شهدت أوغندا منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1962أكثر من 6 محاولات انقلاب عسكرية آخرها عام 1986 بقيادة الرئيس الحالي يويري موسيفيني الذي لا يزال في السلطة حتى الآن، وكذلك قاربت أثيوبيا نفس الرقم إذ حصل معها انقلابين فاشلين، كذلك شهدت كينيا والكونغو الديمقراطية وتشاد ومصر انقلابات ناجحة ، وقد أعطى النجاح في هذه الدول نوعا من الشرعية والدعم للانقلابات العسكرية في السودان، فالمؤسسة العسكرية في المنطقة أو حتى في كامل دول إفريقيا استمدت الإلهام من بعضها ودخلت الحياة السياسية سواء بدعم من المدنيين في

[1] - ياسر محجوب الحسين، إشكاليات السلطة في أفريقيا.. السودان نموذجاً،(2022/05/01 /12/23 2012، **www.aljazeera.net/opinions**

السلطة أو من الشعب في حد ذاته، وأدى ذلك إلى وجود حكام عسكريين بزي مدني حكموا لعدة سنوات، وهو ما وقع في السودان.

كانت دول جوار السودان عامة تستشعر قدرا من الحرج تجاه احتمال انفصال جنوب السودان، فأغلبها كان يتعاطف مع الحركة الجنوبية بصورة أو أخرى، لكنه في ذات الوقت كان يخشى أن يؤدي فصل الجنوب إلى خلق نموذج يمكن استنساخه في الدول الإفريقية الأخرى التي يعاني أغلبها من حركات داخلية متمردة على المركز، وتحاول أن تخرج عليه لدواعٍ اثنية أو قبلية أو ثقافية. أو حتى ظهور حركات تنادي بالديمقراطية في وجه الأنظمة القائمة في هاته الدول، فدعمت النظام السوداني القائم لفترة، هذا التخوف عبرت عنه النخب الحاكمة في إفريقيا في ستينيات القرن الماضي عندما أسست منظمة الوحدة الإفريقية (التي أصبحت الاتحاد الإفريقي الآن) ورغم هذا التخوف العام فإن الدول المجاورة لجنوب السودان غلبت عليها دواعي المصلحة العاجلة التي جعلتها تقف موقفا مؤيدا وداعمًا لانفصال الدولة الجديدة أملاً في أن يوفر لها هذا الوليد الجديد مجالات للاستثمار وللتجارة ولفرص العمل، سياسة هذه الدول في الغالب عمقت الهوة بين حركات التمرد والمركز في السودان، وكذلك عمقت من أزمة الشرعية في البلاد مما هدد أي آمال ممكنة في تحول ديمقراطي قريب في السودان.[1]

[1] **المرجع نفسه.**

المبحث الثاني: المجتمع الدولي وعملية التحول الديمقراطي في السودان

يعيش العالم في وضع لا يقبل العزلة، عالم تحكمه قوانين العولمة التي لا مفر منها، والتي تشهد تفاعلات وتدخلات بين مكونات هذا العالم، وما يحدث في بلد من حرب أو أزمات ستعود نتائجه على جميع دول العالم، وهذا يحتم على المجتمع الدولي التدخل لوقف الحروب أوحل الأزمات وذلك لتحقيق السلام والاستقرار في العالم نظريا، ولخدمة مصالحه بشكل مباشر أو غير مباشر عمليا. وهذا ما يفسر دور المجتمع الدولي ومساهمته في المشهد السياسي في بلدان العالم الثالث (موطن الأزمات السياسية والاجتماعية)، والسودان بما يعيشه داخليا وخارجيا استرعى اهتمام المجتمع الدولي وذلك من جراء عجز القوى السياسية وفشلها في معالجة الازمات السياسية والانقلابات العسكرية المتكررة وتعثر التحول الديمقراطي في كل مرة والذي أوجد مشكلة عدم الشرعية وكذلك مشكلة المركز والأطراف والدخول في صراعات تطورت إلى حروب أهلية ، فتدخل المجتمع الدولي في السودان تحت غطاء تحقيق السلام والاستقرار، غير أن هناك شكوكا تحوم حول دور المجتمع الدولي في السودان الذي لم يستطع تحقيق طموحات الشعب السوداني المتطلع للديمقراطية، ومنهم من يرى أن المجتمع الدولي له أبعاد وأطماع ومصالح تحول دون تحقيق طموحات الشعب السوداني.

المطلب الأول: تأثير الدول الفاعلة على عملية التحول الديمقراطي في السودان

أولا: دور الولايات المتحدة الامريكية : أهتمت الولايات المتحدة الامريكية بقضية السودان وتزايد اهتمامها به خاصة مع ظهور البترول، وكانت شركة شيفرون الامريكية أول من اكتشف البترول في الجنوب في اوائل الثمانينات، ولما أوشكت الشركة استخراجه ظهرت مشكلة الحرب الأهلية الثانية 1983 التي وقعت ضمن نطاق معامل التكرير في الجنوب او الشمال، مما ادى إلى قيام المتمردين بضرب عمال الشركة فسحبت أعمالها من الجنوب[1].

مع تأجج الصراع في جنوب السودان ووجود قوى سياسية لا تتفق مع أيديولوجية حكومة الإنقاذ ذات الاتجاه الإسلامي وقت وجود الترابي في قلب السلطة اعتبرت الولايات المتحدة الامريكية السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب وذات اتجاهات أصولية، متهمة إياها بمحاولة امتلاك أسلحة كيمياوية، ووجهت لها ضربة مدمرة لمصنع الشفاء السوداني للأدوية في

[1] – زكي البحيري، **مرجع سابق**، ص.147.

1998/08/20. ولما تمكنت الحكومة السودانية من التعاقد مع الشركات الصينية والآسيوية على استخراج البترول من الجنوب السوداني بدأت الولايات المتحدة الامريكية بمحاولة التدخل عن طريق دعم حركة التمرد في الجنوب (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، كما أعدت مشروعا تم عرضه في الكونغرس هدفه عزل حكومة الخرطوم والدعوة لتغيير جذري في سياسات السودان وتقديم الدعم المالي لحركات التمرد في الجنوب وجبال النوبة، وهذا ما خلف جوا من عدم الاستقرار للحكومة السودانية. وعملت كذلك على تدويل مشكلة جنوب السودان وأصبحت الولايات المتحدة الامريكية الداعمة لهذه القضية. كما أنها قامت بمعاقبتها اقتصاديا ودعت حلفاءها إلى عدم التعامل مع السودان، وهذا راجع في الحقيقة إلى عدم حصولها على استثمارات في مجال النفط من طرف حكومات السودان، ومنهم من يرى أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في السودان وزعزعة استقراره راجع إلى أهداف استراتيجية وهي التحكم في مياه النيل ومن ثمة تزويد إسرائيل بالمياه وكذا تقليص الدوري المصري والعربي والإفريقي من أجل حماية إسرائيل[1].

وخلف هذا من وجهة النظر الاستراتيجية وجود صراع أمريكي صيني حول توسع النفوذ في السودان للاستفادة من ثرواته الطبيعية وأولها النفط. وهذا للحاجة الملحة إليه خلال المرحلة القادمة، ولذلك نجد أن السودان أصبح منطقة صراع نفوذ بين الولايات المتحدة الامريكية والصين، إلا أن الشعب السوداني هو المتضرر الوحيد من هذا الصراع[2]. إذا فالبترول هو من يشكل القوة الدافعة للسياسة الأمريكية في السودان في الفترة القادمة وليس قضية النزاع في الأصل أو الحرب الأهلية او الديمقراطية كما تدعي، وفصل جنوب السودان ما هو إلا محاولة للوصول إلى موارده الطبيعية[3].

ثانيا: الدور الصيني: الصين من الدول الداعمة للنظام السياسي في السودان والمدافعة عليه ولا يهمها التحول الديمقراطي. حيث حافظت الصين على علاقات طويلة وإيجابية منذ استقلال السودان، وفي عام 1959 كانت السودان رابع دولة تعترف بجمهورية الصين الشعبية. إن دعم الصين لجعفر النميري في قمعه للمحاولة الانقلابية الشيوعية عام 1971، أرسى لفترة معينة

---

[1] – **المرجع نفسه**، ص ص .170،149.

[2]– موقع المقاتل،« الصراع في جنوب السودان»،(2022/03/28) **www.moqatel.com/openshare**.

[3]- احمد عادل ابراهيم عثمان: **النفط والصراع السياسي في السودان** (القاهرة:مكتبة جزيرة الورد ،2005) ،ص.41.

بذور علاقة متينة في السبعينيات، وعلى العكس ما صدر عن الاتحاد السوفياتي من أفعال ذات طابع مبهم إزاء المحاولة الانقلابية. عرضت الصين على السودان المساعدة في تدريب القوات المسلحة السودانية ومدها بمعدات عسكرية في عام 1972. كما استفاد السودان خلال تلك الفترة من مساعدات اقتصادية صينية بدون فوائد، كما قامت الصين بجملة من المشروعات عقب اتفاقية أديس أبابا سنة 1972 التي أنهت أول حرب أهلية سودانية. وشهدت الأعمال التجارية الصينية في السودان نموا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.[1] ففي عام 1993 دعت الحكومة السودانية الصين للتعاون والاشتراك في قطاع النفط، وذلك بعد إنهاء الخبراء دراساتهم بخصوص ملف النفط والتي تمخض عنها زيارة عمر حسن البشير إلى بكين خلال الفتره 24-29 سبتمبر 1995.[2] وتمكنت الشركات الصينية من الحصول على عقود استثمارية في مناطق نفطية تقع في ولاية جنوب دارفور بداية مع عام 1999[3].

وقامت الصين بتدعيم السودان اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا وهذا من أجل المحافظة على مصالحها الاستراتيجية، فقد لوحت عدة مرات باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع الدول الغربية من فرض عقوبات على السودان، كما قامت الصين بتقوية النظام الحاكم آنذاك والمحافظة عليه وكذلك زودته بأسلحة متطورة، بالإضافة انها وقفت مع الرئيس عمر حسن البشير واعلنت عن استعدادها للتعاون مع السودان والمجتمع الدولي لتجاوز مذكرة مدعي المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني السابق حسن البشير الذي اتهم بارتكاب جرائم حرب في دارفور، واعتبرت أن من شأن هذه المذكرة التأثير السلبي على العملية السياسية في دارفور.

أما المعارضة السودانية المتمثلة في الحزب الشيوعي السوداني اتهمت الصين بتعكير المناخ السياسي في السودان وبأنها تقوم بمقايضة النفط بالبضائع أو الأسلحة، بل ذهب قادة رأي مؤثرين مثل الحاج وراق في محاولة لشرح انعكاسات النفط على المناخ السياسي في البلاد

---

[1] – تقرير السودان، «الاسلحة والنفط ودارفور السلاح: تطور العلاقات بين الصين و السودان »، (2022/05/04) **www.us.docworkspace.com/d/SIB7VSE NOKO TRKWY.**

[2] – جعفر كرار، **العلاقات الصينية–السودانية صناعة النفط نموذجا** (القاهرة : مركز الدراسات السودنية،ط.1، 2009)، ص ص.36،42.

[3] – خالد خليفة بقاص،**مرجع سابق**، ص ص.192، 193.

للقول «أن السودانيين يواجهون وضعية لم يعهدوها في السابق، وضعية تتداخل فيها الشمولية العقائدية مع الحكم العسكري مع عوائد النفط ، ويقول أيضا: أسهم النفط في مصادرة الحريات وقيام نظام شمولي شديد الوطئة »[1].

كما أن ظهور النفط بكميات كبيرة في السودان وتشاد أيضا كان له الأثر الواضح في الاهتمام الدولي بقضايا الشأن الداخلي في كلا البلدين، ومن ثم تزايدت التدخلات الدولية المصحوبة بأجندات ومصالح. وظهر جليا مع دول الاتحاد الأوربي.

ثالثا: دور دول الإتحاد الأوروبي:

أ- فرنسا: سعت فرنسا في البحث عن مصالحها في المنطقة عبر بوابة دارفور، إذ تتحرك تحت التحالف الفرنسي الألماني وضمن علم الاتحاد الأوروبي انطلاقا من تشاد وفي مواجهة للتوجه الأمريكي للسيطرة على موارد العالم. فبالرغم من أن فرنسا عارضت التدخل الدولي في العراق وأفغانستان، فإن قواتها في تشاد على أهبة الاستعداد للتدخل في دارفور، وهذا ما أعلنه رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي« غوستاف هاغلان» أن هناك قوة عسكرية أوروبية قد تتدخل في دارفور وفرنسا هددت السودان بفرض عقوبات ضدها وكانت من الذين تقدموا بمشروع 1556 لمجلس الأمن سنة 2004 والذي طالب الحكومة السودانية بنزع سلاح الجنجويد. لذا كانت فرنسا تحرص على مصالحها في تشاد وأفريقيا الوسطى، وقد استضافت قمة رؤساء السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى على هامش قمة الفرانكفونية في فيفري 2007 لتهدئة الأوضاع بين تشاد و السودان [2].

ب- ألمانيا وبريطانيا: لقد أعلنت ألمانيا وبريطانيا دعمهما تحقيق التحول الديمقراطي في السودان، إلا أن هذا الدعم ظل في كثير من الأوقات حديثا سياسيا دون أن تعملا خطوات عملية لتوفير الدعم الفني واللوجستي لتحقيق هذا التحول حيث نرى أن كثير من الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها في السنوات الماضية واجهت كثير من العقبات وهذا بسبب عدم وفاء هذه الدول بالتزاماتها المالية نحو عملية تنفيذ بنود تلك الاتفاقيات، كما ذهبتا بأنهما مستعدتان مع المجتمع الدولي للمساعدة عملية التحول الديمقراطي وخاصة في تنفيذ بند الترتيبات الأمنية

[1] – جعفر كرار ، **مرجع سابق** ، ص.147.

[2] – خالد خليفة بقاص، **مرجع سابق** ، ص ص .190، 191.

والعمل على نزع سلاح المليشيات وتدريب و تأهيل قوات الشرطة والقوات الأمنية والعسكرية السودانية للتعامل مع التحول الديمقراطي في السودان ولم تطبقا ذلك.[1]

رابعا: روسيا: لقد أبدت روسيا رغبتها في الدعم الفني واللوجستي لعملية التحول الديمقراطي بجانب تأكديها تعليم وتأهيل الكوادر الأمنية المختلفة حول كيفية التعامل مع عملية التحول الديمقراطي في السودان، غير أن نيتها عكس ذلك، لأن غرضها التمدد نحو إفريقيا باعتبار أن السودان هو بوابة إفريقيا لذلك دخلت في هذا البند،[2] كما أن روسيا دعمت انقلاب عبد الفتاح البرهان في 2021/10/25، ويقول خبراء روس أن حرص موسكو على هذه المساندة جاء على أساس أنه جزء من استراتيجية متكاملة من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في إفريقيا منذ بداية القرن الجاري. كما أنها ساندت ودعمت حكم الرئيس عمر البشير سابقا، حيث كانت روسيا ثاني أكبر مورد للأسلحة في السودان ولديها شركات تعمل في التعدين والذهب ولديها كذلك شركة «فاغنر» التي تقوم بتدريب مليشيا «الدعم السريع» بالإضافة إلى أن روسيا تسعى إلى إنشاء قاعدة عسكرية في بورتسودان من أجل التدخل في القضايا الأمنية بمنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، ومن ثم يكون لها تأثير على المناطق الحيوية الغنية بالغاز والنفط والسيطرة على ممر السفن التجارية التي تمر عبر البحر ويرى البروفيسور« سيرغي سيريغيف» بجامعة روسيا للدراسات الانسانية، أن موسكو ترى أن بقاء المكون العسكري في الحكم سيخدم مصالحها، لأن بقاء الجيش في الحكم سيقلل من نفوذ الحكومات الغربية في السودان، وهذا ما سيفيد المصالح الاقتصادية لروسيا .[3]

خامسا : الدور السعودي الإماراتي: فكان له التأثير البارز على عرقلة مساعي التحول الديمقراطي و بالأخص الدور الذي لعبه كل من السعودية والإمارات في السودان، حيث أن هاتين الدولتين كانتا أولى الدول الداعمة للمجلس العسكري الجديد بقيادة عبد الفتاح البرهان وأعلنت الدولتان في 2019/04/13 تأييدهما لإجراءات المجلس العسكري الانتقالي في السودان. ولم تكتفيا بذلك فقامتا مد يد العون للسودان لمواجهة الأزمة الاقتصادية واعتبرته ذلك

---

[1]– فجاج الإلكترونية ، «روسيا هل تدعم التحول الديمقراطي في السودان ؟»، (2022/05/04)، 2021/09/12، **www.Fjajpresss.com/?p=55636**

[2] – **المرجع نفسه .**

[3]– العربي الجديد الالكتروني،«03 اسباب وراء دعم روسيا لانقلاب السودان أبرزها المصالح الاقتصادية »، (2022/05/05) 2021/11/10، **www.alaraby.co.uk/economy/3**

في إطار الالتزام الدولي نحو السودان باعتباره دولة خارجة من نزاع، بإعفاء ديونه وإزالة العقبات التي تحول دون تلقيه للمساعدات والتمويل من المؤسسات الدولية. غير أن هناك خبراء ونشطاء سودانين يعبرون عن مخاوفهم من الدعم السعودي و الإماراتي ويرون أن السودان يبقى ضمن لعبة المحاور الخليجية وما هي إلا لتنفيذ أجندتهم ومشاريعهم. وتشير بعض التقارير إلى أن رئيس المجلس العسكري الفريق أول عبد الفتاح البرهان هو من تولى عملية تنسيق إرسال الجنود السودانيين إلى اليمن ضمن تحالف تقوده السعودية ضد الحوثيين منذ مارس 2015، كما أن معظم القوات البرية في حرب اليمن تتبع نائب رئيس المجلس الفريق أول محمد حمدان حميدتي قائد قوات الدعم السريع[1].

ومنذ عام 2015، بدأ نظام البشير الانحياز بشكل وثيق إلى المحور السعودي–الإماراتي، حيث أودعت السعودية مليار دولار في بنك السودان المركزية عام 2015، وفي سنة 2018 قدمت الإمارات دعما للاقتصاد السوداني المتعثر تصل قيمته 7.5 مليار دولار. لذا يرى كثير من الخبراء السودانيين أن الدعم المالي والسياسي من قبل السعودية والإمارات للقادة العسكريين وغيرهم من القادة السياسيين مؤشرا على دعمهم للاستبداد على حساب الديمقراطية.

ولم يتوقف الأمر على هذا الحد فحذا السودان حذو الإمارات ووقع اتفاقية تطبيع مع إسرائيل في جانفي 2021. مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لشطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإزالة الموانع أمام التمويل الدولي والمساعدات. واستنادا إلى ما سبق أن السعودية و الإمارات وبتدعيمها للحكم العسكري في السودان ما زادا إلا في عدم الاستقرار وكبت مساعي التحول الديمقراطي[2].

---

[1]– أحمد فضل ، «دعم السعودية والإمارات لعسكر السودان.. أسئلة تحتاج إجابات، (2022/05/05)، 2019/04/14، **www.aljazerra.net/news/politics .**

[2]– آنال جاكوبس، «الجنرالات يستعيدون السلطة ويعرقلون عملية التحول الديمقراطي الهيشة في السودان »، (2022/05/05)، 2021/11/04، **www.agsiw.orgw.org/ar.**

المطلب الثاني: المنظمات الدولية والإقليمية وعملية التحول الديمقراطي في السودان

أولا: دور منظمة الأمم المتحدة: منحت منظمة الأمم المتحدة الأولوية للانتقال الديمقراطي السوداني لكنها لم تحقق نتائج ملحوظة ، ففي كل مرة نجدها تكتفي بإرسال بعثات دوليه جديدة ومن آخرها ما أرسله مجلس الأمن لدعم عملية الانتقال باسم "يونيتامس" في جانفي 2022، وتشير التقارير إلى أن الأمم المتحدة كانت تهدف للحصول على أموال أكثر لوكالاتها بحسب ما ورد في مجله "فورين بوليسي" من خلال هذه البعثات، وتقف حقيقة في دور المتفرج على ما يفعله الجيش السوداني طوال عقود حكمه من انقلابات وانتهاكات لحقوق الانسان وجرائم ومجازر وإبادة جماعية ولعل آخرها عندما أطاح الجيش برئيس الوزراء عبد الله حمدوك في انقلاب يوم 25 اكتوبر 2021، ومنه فإن منظمة الامم المتحدة لم تكن قادره فعليا على تغيير النتيجة النهائية في السودان –حيث يسيطر الجيش على العملية الانتقالية حاليا – وهو ما يتناقض فعليا مع قولها "أن ثورة السودان فرصة تاريخيه لتحويل الدكتاتورية إلى الديمقراطية"[1]، ضف إلى ذلك غياب الأمم المتحدة فعليا عندما ظل السودان مدرجا لقرابه ثلاثة عقود في قائمة الولايات المتحدة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب وفصلها على النظام المالي العالمي وتعرضها للعقوبات الاقتصادية، وعجزها التام عن متابعة وحل الصراعات والحروب السودانية خاصه أزمه دارفور عندما قررت الدول المانحة ان تحارب بجيش الاتحاد الإفريقي في هذه القضية لتفادي الخسائر من جانبها، وترى كثير من التقارير أن الامم المتحدة خذلت السودان في حروبها وكذلك في دعم عمليات التحول الديمقراطي وهذا نظرا لتبعيتها للدول المانحة وعدم استقلالها المالي.

أما بخصوص مجلس الأمن والوضع في السودان فمن الملفت للنظر أن الامم المتحدة وبضغوط أمريكية وأوروبية قد أولت القضية السودانية اهتماما خاصا ولعل أبرز مثال على ذلك انه في غضون 10 سنوات (1996_ 2006) صدر عن الأمين العام ومجلس الأمن الدولي نحو 50 قرار أو تقريرا أمنيا تهدف في مجملها إلى الضغط على الحكومة السودانية وتضيق الخناق عليها ولعل من أبرز تلك القرارات والتي أفضت إلى تدويل الشأن السوداني:

[1] عربي بوست الإلكترونية، «هل يدفع السودان ثمن حسابات المصلحة الأمريكية الداعمة شكليا للديمقراطية؟ فورين بوليسي تقدم الإجابة»،(2022/05/08)،2022/05/06،**www.arabicpost.net**

ـ القرار 1556 عام 2004 والذي أدان الحكومة السودانية وطالبها بتسوية أزمة دارفور ويدعو حكومة الوحدة السودانية للموافقة على القرار رغم أنه قرار غير قابل للتنفيذ عمليا لرفض حكومة السودان نشر أي قوات والتعهد بمحاربتها ، وعلى شاكلته أتى القرار 1706 الذي يعكس الرؤية الأمريكية البريطانية التي تسعى إلى تفتيت السودان باسم الشرعية الدولية بحجه تدعيم الديمقراطية وحق تقرير المصير، وهو ما يعكس نفس التوجهات الاستعمارية السابقة وكذلك يوضح مدى خطورة ضغط الدول الكبرى على مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة واستعمالهما كغطاء للتدخل في سياده الدول و هو الشيء البعيد كل البعد والمنافي لحقيقه الديمقراطية، فمساعي التحول الديمقراطي يأتي من داخل الدولة ولا يفرض من الخارج.[1]

ثانيا: دور الاتحاد الإفريقي: عمل الاتحاد الإفريقي دور المساند للأنظمة الديكتاتورية والانقلابات في السودان وذلك في ظل سياسة منظمة الوحدة الأفريقية سابقا المتمثلة في عدم التدخل في شؤون الدول،(ما يظهر العدد الكبير من الانقلابات التي حدثت خلال هذه الحقبة في إفريقيا) وكذلك ساند الاتحاد الإفريقي الرئيس السابق عمر حسن البشير عندما صوت قادته على عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بخصوص لائحة الاتهام التي صدرت بحق عمر البشير بانتهاك لحقوق الانسان في إقليم دارفور،[2] ولم يتدخل الاتحاد الإفريقي في قضايا الصراعات والحروب في السودان إلا بعد طلب من هذا الأخير بعد تعرضه لضغوطات دولية جراء تدويل ازمة دارفور، ويبقى الدور السلبي للاتحاد في قضايا التحول الديمقراطي في السودان يعكس دور المنظمات الافريقية خصوصا والإقليمية عموما في الضغط على الأنظمة السياسية لدول المنطقة للذهاب إلى الديمقراطية.

وبعد سقوط نظام عمر البشير فإن الاتحاد الإفريقي حذا حذو منظمة الأمم المتحدة بالتزامه في دعم التوافق السياسي بين كل الأطراف السياسية من أجل تحقيق الانتقال السياسي بالسودان، وقرر تعليق عضوية السودان إلى حين إقامة السلطة الانتقالية واستكمال عملية

[1] - حمدي عبد الرحمن حسن ،«التدخل الدولي في السودان»،(2022/05/14)،**www.academia.edu**.

[2] جوزيف سيجل ،«انقلابات إفريقيا ودور الأطراف الخارجية»(2022/05/08)،2022/01/03، **www.africacenter.org/ar/spotlightafricas**.

التحول الديمقراطي في 2019، كما قرر تجميد مشاركة السودان في أنشطته في27 أكتوبر 2021 وهذا بعد يومين من استيلاء الجيش السوداني على السلطة وحل الحكومة الانتقالية.[1]

ويظهر التأثير الكبير حتى في الأدوار التي أداها الاتحاد الإفريقي في السودان، من حيث انه أعطي دورا أكبر من حجمه وذلك من خلال السياسة الأمريكية الرامية لعزل السودان عن المنطقة العربية والإسلامية وأفرقته، وإعادة إحياء مشروع القرن الإفريقي من جديد بصيغة ثنائية أوروبية أمريكية، بعيدة عن الاهتمام بالديمقراطية في المنطقة،

ثالثا: دور جامعة الدول العربية: اكتفت بالتدخل وفقا لأهدافها الواردة في المادة (2) من ميثاقها والتي تسعى إلى تعزيز استقلال الدول الأعضاء والمحافظة على سيادتها وبناء على طلب من حكومة السودان عن طريق مندوبها في الجامعة الذي طلب منها التدخل في أزمة دارفور. واتخذ الاهتمام بشأن أزمة دارفور أشكالا مختلفة وذلك من خلال إرسال قيادة إلى دارفور للوقوف على خطورة الأوضاع الإنسانية كما أنها لم تنس أزمة دارفور في القمم العربية المتتالية وشكلت لجنة خاصة بالسودان، إلا أنه يمكن القول أن جامعة الدول العربية لم تقم بما هو منتظر منها في ما حدث في السودان وهي أقدم منظمة إقليمية في العالم حتى أقدم من الأمم المتحدة فقد تخلت عن دورها إما عمدا أو بدون قصد، أو تحت ضغط دولي، حيث تم التركيز على دور الاتحاد الافريقي، وما يؤكد ذلك هو أنه حتى منظمة المؤتمر الإسلامي التي انعقدت في جانفي 2005 باليمن لم تذكر لا السودان ولا دارفور بأي كلمة ولو من باب التشجيع مما يعني أن السودان تركته الدول العربية والإسلامية ليواجه قوافل التنصير بمفرده مما يهدد الوطن العربي والإسلامي بتآكل أطرافه[2].

رابعا: منظمات الإغاثة الإقليمية والدولية: ما إن لاحت الأزمات في السودان على الصعيد الدولي حتى سارعت منظمات الإغاثة الإقليمية والدولية وخاصة مؤسسات المجتمع المدني في الحضور إلى أرض السودان(جنوب السودان ودارفور) لتقديم الإغاثة، أو لمساعدة المجتمع المدني من اجل بناء الديمقراطية أو للمناداة بحماية حقوق الإنسان، ولكن البعض الآخر جاء للقيام بدور مشبوه إما تنصيري أو لترويج إشاعات مغرضة الهدف منها تضليل الرأي العام

---

[1] موقع aa،«البرهان يدعو الاتحاد الإفريقي إلى إنهاء تجميد عضوية السودان»،(2022/05/05)،2021/11/22، **www.aa.com.tra .**

[2] - عبد السلام قريقة ،« التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على إفريقيا - دراسة حالة دارفور»، **دفاتر السياسة والقانون** ،م.05،ع.09(2013/06/01)،ص ص.49-60.

الإقليمي والعالمي لتحقيق المصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة فضلا عن الضغط على حكومة الخرطوم لتقديم تنازلات في المفاوضات الجارية بينها وبين حركة التمرد في الجنوب وقد حدث ما أرادوا حيث نجحت هذه المنظمات في تضليل العالم بترويج إشاعات غير حقيقية عن الأحداث في دارفور فصوروا الأزمة على أنها أعظم كارثة إنسانية في العالم، كما قدمت تقارير هاته المنظمات أرقاما مغلوطة في معظم الأحيان، كما تجب الإشارة إلى الموقف الذي اتخذه تحالف المنظمات الإفريقية من أجل دارفور حيث يقول أنه تم طرد أكثر من 2 مليون شخص من منازلهم وهم يعيشون حلة من الرعب كنازحين داخل السودان أو كلاجئين خارج السودان، كما شدد هذا التحالف على تقديم المسئولين عن تلك الجرائم والفضائح للمحاكمة[1]، وتعمل كثير من هاته المنظمات حقيقة كجواسيس لمحكمة الجنايات الدولية ورصدت الحكومة السودانية الكثير من التجاوزات من هاته المنظمات حتى أصبحت تهديدا للأمن القومي الداخلي، وخطرا على السيادة، وهو ما زاد فعليا في تعنت النظام وتمسكه بالسلطة خاصة مع مثل وجود التهديدات .

ومن منظمات الإغاثة العاملة في دارفور "منظمة حقوق الإنسان " ومقرها نيويورك و"المنظمة السودانية لحقوق الإنسان" ومقرها مصر التي كان لها تأثير قوي و فعال في تدويل أزمات السودان وخاصة دارفور ودفع الأمور على الصعيد الدولي نحو التصعيد بالتضامن مع غيرها من المنظمات التي تتهم بالعمل على التنصير تحت شعار الإغاثة الإنسانية وعلى هذا فإن هذه المنظمات من أخطر وسائل تخريب المجتمعات وهي وسيلة ناجحة من وسائل الاستعمار الحديثة، استعمار عصر العولمة.

واستنادا إلى ما تم عرضه في هذا المبحث تخلص الدراسة إلى أن المجتمع الدولي الذي علقت عليه الآمال ليكون صمام أمان للتحول الديمقراطي في السودان، قدم أطماعه ومصالحه وأهدافه الاستراتيجية في المنطقة على حساب الديمقراطية للشعب السوداني، كما أنه لم يوف بوعوده بخصوص مساعدته المالية وتنفيذ بنود الاتفاقيات من أجل مساعدة السودان في عملية التحول بل وساعد في كثير من الأحيان السلطة الحاكمة مقابل الحصول على بعض المصالح، مما جعل السودان بعيدا عن عملية تحول ديمقراطي فعلية.

[1]-**المرجع نفسه** ،ص ص.49-60.

المبحث الثالث: فرص التحول الديمقراطي في السودان وآفاقه

منذ استقلال السودان والشعب السوداني يتطلع إلى الديمقراطية، فقد جرت عدة محاولات ومساع للتحول الديمقراطي، إلا أنها جميعا فشلت وتركت انتكاسة لدى السودانيين الذين أملوا كثيرا في التخلص من الديكتاتورية بسبب ما جلبته لهم من دمار وصراعات وحروب أهليه وتخلف وأطماع خارجية في السودان وموارده المتنوعة، مما جعل قطاعا واسعا من الشعب السوداني يلقي باللائمة على المؤسسة العسكرية باعتبارها السبب في كل ما لحق به من تخلف، فمنذ الاستقلال حكمت المؤسسة العسكرية السودان ما يزيد عن 52 عاما مقابل عشرة أعوام متقطعة من فتره الحكم المدني وأربعة أعوام مدة الفترة الانتقالية مناصفة بين العسكريين والمدنيين، ويشهد الوضع السياسي السوداني تحركات قد تأتي بالجديد للسودان.

المطلب الأول: آفاق التحول الديمقراطي في السودان:

مر الشعب السوداني بثلاث ثورات شعبية كان يمكن له من خلالها الذهاب إلى التحول الديمقراطي ولكن بدون نتيجة، فجميع التجارب ومساعي التحول الديمقراطي السابقة التي مر بها فشلت، إلا أنه الآن يقف عند مفترق طرق وأمامه فرصة كبيرة بالرغم من التحديات والعقبات التي لا يعرف أحد متى وكيف ستنتهي، وبإمكان السودانيين كسر الحلقة المفرغة لتصبح السودان دولة ديمقراطية وذلك من خلال:

أولاـ وضع حد لأطماع المؤسسة العسكرية وتدخلها في السياسة: سيطرت المؤسسة العسكرية بطرق ملتوية لعقود من الزمان على السلطة، كما لعبت دورا في تعطيل تجارب التحول الديمقراطي، ونجحت كذلك في مراوغة وخداع الثوار والحيلولة دون الانتصار الكامل للثورة، واستطاعت دائما أن تبرر أن الانقلابات عمل وطني يرمي للمحافظة على البلاد واستقرارها وحمايتها من أي اعتداء داخلي أو خارجي بسبب ضعف النخب الحاكمة المدنية،[1] وعليه يجدر وضع حد لتدخل المؤسسة العسكرية السياسة وذلك بـ:

1- تجريم الانقلابات العسكرية بتفعيل النصوص القانونية في هذا الصدد مع ردع المخالفين وفرض احترام الديمقراطية وعدم المساس بها، والمبشر هنا أن الانقلابات أصبحت مجرمة إفريقيا ودوليا، وكثيرا من الدول علقت عضويتها في المنظمات الدولية بسبب الانقلابات.

[1] آدم محمد أحمد عبدالله، **مرجع سابق**،ص.41.

2- إعادة النظر في مسألة تعدد الجيوش، فهناك قوات الجيش بجانب قوات الدعم السريع وقوات جهاز المخابرات الوطني وقوات الحركات المسلحة، وجميعها مؤسسات تمتلك السلاح ولديها قوه نفوذ على الارض، لذا يجب تكوين جيش قومي موحد يعكس التنوع الشعب السوداني ويلتزم بالمهمات المنصوص عليها دستوريا وقانونيا.

3- إزالة التشوهات التي لحقت بالمؤسسة العسكرية والتي أثرت على دورها الطبيعي والمتمثل في المحافظة على الوطن من أي تهديد داخلي او خارجي وكذا الاهتمام بالأمن والاستقرار الداخلي وعدم دخولها في الأنشطة المدنية من استثمار اقتصادي وتجارة وإنشاء شركات تجارية، ونقل كل الشركات والاستثمارات السابقة لمؤسسات مدنية تعمل تحت سلطة الحكومة المدنية.

4-لابد من إعطاء المؤسسة العسكرية المهام التي تدخل في صلاحياتها وابتعادها عن السياسة مهما كانت الأمور، ويقيَّد ذلك بمواد دستوريه وقانونية صريحة واضحة ليضمن احترافية الجيش وعدم استقطاب المؤسسة العسكرية السياسية[1].

5- تقوية النخب السياسية – بدعم من الشعب أو بالمشاركة السياسية- وضمان عدم احتكاكها بالنخب العسكرية واستنجادها بها لتصل الى مرحلة الفصل التام بين المدني والسياسي والعسكري وعدم تسييس المؤسسة العسكرية وضمان احترافيتها.

6-عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحاكم المدني يؤدي لا محالة إلى فتح الباب لتطوير شرعية سياسية جديدة قوامها التداول السلمي للسلطة بين المدنيين.

ثانيا- تحقيق السلام الشامل: ذكرت الدراسة في ما سبق أن الحروب الاهلية في السودان كانت السبب الرئيسي في عدم الاستقرار السياسي والتوتر وسقوط الحكومات السودانية سواء كانت عسكرية أو مدنية، وعليه ولتحقيق الاستقرار السياسي الداعم للتحول الديمقراطي لابد من تحقيق السلام الشامل والعادل، وذلك عن طريق إيجاد آليات لتعزيز الوحدة الوطنية من خلال الانفتاح على كافة شرائح المجتمع السوداني، مع وضع الاستراتيجيات التي تحقق الغايات المرجوة تضمن الانتقال إلى نظام ديمقراطي، كما ينبغي إيجاد توافق وطني يشمل كل الأحزاب والقوى السياسية وذلك بمشاركة كافة القوى من منظمات المجتمع المدني والقوى الفاعلة في البلاد بدون

[1] آدم محمد أحمد عبدالله، **مرجع سابق**،ص.41.

نسيان فئه الشباب وجميع الفواعل المشاركة في رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات والإصلاح في كافه المجالات[1]

ثالثاـ معالجة مشكلة الأحزاب والنخب السياسية:إن فشل التحول الديمقراطي في السودان يعود بصفة أساسية لفشل الأحزاب والنخب السياسية التي لا تؤمن معظمها بالديمقراطية وكذا تقديم مصالحها الأيديولوجية المغلقة على مصالح الوطن والمواطن، والوقوع في فخ الثنائية على سبيل المثال جدلية الحداثة والتقليد والشيوعيون والإسلاميون والشريعة الإسلامية والعلمانية.[2] وعليه ولنجاح التحول الديمقراطي لابد من إصلاح الأحزاب السياسية وتحتاج كذلك النخب السياسية لمراجعات كبرى تشمل جميع أطراف المعادلة السياسية ويمكن اقتراح الخطوات التالية:

1- معالجه مشكلة كثرة الأحزاب السياسية، ففي السودان أكثر من 150 حزب وحركة، ولهذا يجب وضع معايير أخلاقية ضابطة للأحزاب السياسية تمكنها من تقديم المصلحة الوطنية على مصالحها الحزبية الضيقة ووضع برامج حيوية بعيدة المدى بعيدة عن الراديكالية الأيدولوجية والطائفية.

2-تحتاج النخبة السياسية إلى مراجعة كبرى بهدف التأسيس لقواعد جديده لإدارة الحراك السياسي بعيدا عن الممارسات السابقة، حيث قدمت مصالحها الإيديولوجية الضيقة على حساب مصالح المواطن.

3-محاربة أشكال الفساد السياسي بجميع صوره وإلزام الاحزاب السياسية بالشفافية وتكريس ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب بالإضافة إلى تحديث وتطوير برامجها وخطابها لتكون مقنعة في تلبية الحد الادنى من حاجيات المواطن.

4-إدراك الأحزاب السياسية أن قوتها تكمن في شعبيتها وتعمقها ودعمها من طرف جميع فئات المجتمع واستبعاد فكرة لجوئها إلى المؤسسة أو النخبة العسكرية للحصول على القوة او السلطة وعدم الاحتكاك نهائيا بها، وعليه يلزمها توعية كل الفئات بضرورة المشاركة السياسية.

رابعاـ وضع الدستور الدائم للبلاد: إن مسألة الدستور الدائم المتوافق عليه والذي استمر النقاش حوله أكثر من 60 عاما بقي مرتبطا بإشكالية بناء الدولة الوطنية، وعليه ولحسم مسألة الدستور الشامل لكل السودانيين يجب مراعاه ما يلي:

---

[1]- أحمد إبراهيم أبو شوك وصلاح الدين الزين محمد، «الانتقال الديمقراطي في السودان (2019- 2022) التحديات والافاق» www.studies.aljazeera.net/arartice/l4686،2020/05/26،(2022/05/09)،

[2]- **المرجع نفسه.**

1-إعادة صياغة البنية الدستورية والقانونية للدولة على أسس الديمقراطية لتأسيس حكم ديمقراطي مستقرا في البلاد وهذا معلق على عاتق القادة الجدد في(مجلس السيادة الانتقالي ومجلس الوزراء).

2- إعادة صياغة مهام المؤسسات البيروقراطية والعسكرية باعتبارها تركة استعمارية قوت المؤسسة العسكرية على حساب المؤسسة البيروقراطية (الإدارات الأهلية والمدنية).

3-إعاده تفعيل دور السلطة القضائية لمواجهة الفساد وعدم الإفلات من العقاب وذلك بتعزيز استقلالية السلطة القضائية وتحرير وسائل الإعلام.

4-السعي لتحقيق السلام الدائم والشامل في ربوع البلاد وتعزيز القبول السلمي المتبادل بين الحركات المتمردة وأعدائها السابقين في أجهزه الدولة النظامية.

5-تهيئة المناخ السياسي الذي يدعم الديمقراطية في السودان من خلال النصوص الدستورية.

6-التركيز على المساواة والعدالة والحرية بنصوص يضمنها الدستور في جميع الحقوق.[1]

خامسا- تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة: نظرا لأن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة كانت من أبرز عوائق الانتقال الديمقراطي حيث حدت البنية المالية الهشة للدولة من القدرة الإرضائية من حيث توزيع الموارد، فالمحاباة في توزيع الموارد لفئات على حساب أخرى بالإضافة للمشاكل الاقتصادية التي تفاقمت بعد انفصال الجنوب، حيث خسر السودان أكثر من 75 بالمئة من الموارد النفطية، إضافة إلى تحكّم المؤسسة العسكرية في الاقتصاد بفضل الاستثمارات والشركات التجارية ومؤسسات التنقيب التابعة للجيش وما خلفه ذلك من زيادة في ثراء فئة على حساب المواطن المقهور وللخروج من هذا المشهد، توجّب وضع خطة استراتيجية للتنمية الاقتصادية بعيدة عن ريع الارض (النفط والذهب)، والتنويع في الاستثمار في كل المجالات مع وضع تسييره في يد السلطات المدنية بعيدا عن المؤسسة العسكرية، وهذا من أجل تأمين قوت المواطن بأسلوب يجعل منه داعما للديمقراطية لا ساعيا لإسقاطها كما يحدث كل مرة، بالإضافة إلى وضع خطط لمحاربة الفساد الاقتصادي وسن قوانين رادعة لمحاربته دون محاباة وتكوين مرصد أو مفوضية لمكافحه الفساد[2]. وهنا تبرز نقطه يجب التأكيد عليها، وهي نزع كل الاستثمارات الاقتصادية والمداخيل الجانبية التي تذهب مباشرة الى المؤسسة العسكرية

[1] **المرجع نفسه**.

[2]- آدم محمد أحمد عبدالله،**مرجع سابق**،ص.44.

أو الى قوات الدعم السريع وإرجاع هذه الاستثمارات والشركات الى السلطة المدنية او الحكومة لتدخل في الموازنة العامة وتقطع الطريق أمام أطماع المؤسسة العسكرية –أو حتى قوات الدعم السريع أو جميع أنواع القوات الأمنية والمخابراتية– للوصول إلى السلطة ثانية، أو الضغط على الحكومة من خلال ما تتحكم فيه من مصادر الدخل القومي التي هي بالأساس مصدر التمويل للحكومة، كما يجب التركيز على الشفافية من حيث إحصائيات مداخيل قطاع النفط والتعدين.

سادسا- السياسة الخارجية ودول الجوار: كما ذُكر سابقا أن دول الجوار وجهت ضربة قاسيه للسودان وخلقت جواً من عدم الاستقرار وهذا بتدعيم الحركات المتمردة، كما كانت لدول الجوار مصالح استراتيجية من وراء تقديم هذا الدعم ولذلك كانت سببا في خلق البلبلة وكبح التحول الديمقراطي، ولعل ذلك يعكس أيضا ضعف السياسة الخارجية وعدم وجود دبلوماسية سودانية ناجحة، وعليه يتطلب الأمر معالجة خلل السياسة الخارجية السودانية والسعي لإيجاد علاقات جديده متينه وقويه مع دول الجوار، مبنية على الاتفاق بعدم السماح بأي أعمال عدائيه تنطلق من أراضي هذه الدول ضد السودان أو العكس، وكذلك التعاون في حماية مناطق هذه الدول ضد التهديدات الخارجية، وكذا تأمين حدودها بتكوين قوات مشتركة إذا اقتضى الأمر، بالإضافة الى إعادة تجديد قنوات اتصال مبنية على التفاهم وحسن الجوار والابتعاد عن سياسة المحاور وبناء سياسة السودان الخارجية على مصالح الشعب السوداني[1] .

كذا يجب على السياسة الخارجية السودانية أن تأخذ في عين الحسبان طبيعة المنطقة والعلاقات الاثنية والقبائلية التي تربطها بالدول المجاورة وأن توظفها لصالحها، كما يجدر بها أن تتنبه إلى المشاريع التي ترمي إلى أفرقة المنطقة من قبيل مشروع القرن الإفريقي وتأثيره على دول الجوار وعلى السودان والذي يرمي بالأساس الى علمنة النظم السياسية في المنطقة وإبعادها من حيز الدول الإسلامية والعربية وعليه ضرورة لجوء السياسة الخارجية السودانية إلى جامعه الدول العربية تماما كما لجأت من قبل للاتحاد الإفريقي ومحاولة الموازاة بينهما، واستخدام كل منهما كطوق لمنع التدخل الدولي والتعدي على سيادة السودان. والاستفادة من دول الجوار في الحد الذي يسمح بإيجاد مناخ ملائم للتحول الديمقراطي.

سابعا- دعم المجتمع الدولي لعمليه الانتقال السلمي في السودان: ما يلفت النظر في السودان بخصوص الشأن الديمقراطي مؤخرا، هو وقوف المجتمع الدولي مع عملية التحول

[1] **المرجع نفسه** ،ص.45.

الديمقراطي، فقد دعّم المفاوضات بين المجلس العسكري والمدنيين في سنه 2019، وضغط على المجلس العسكري للرضوخ لإرادة الشعب وحذرته من مغبة إعاقة مساعي التحول الديمقراطي الكامل والتحايل والانفراد بالسلطة، ولعل ضغوط المجتمع الدولي بجانب قوة إرادة الثوار كانت الحائط الذي تحطمت فيه آمال نظام عمر حسن البشير وكل خططه الرامية لسرقة الثورة الشعبية التي بدأت في ديسمبر 2018 والالتفاف على إرادة الجماهير، بالرغم من هذا استمر دعم المجتمع الدولي لعملية التحول الديمقراطي في السودان، فقد أصدر الكونغرس الأمريكي بتاريخ 1 جانفي 2021 قانون الانتقال الديمقراطي في السودان والمساءلة والشفافية المالية للعام 2021، واستهدفت بصفة مباشرة المحاولات اليائسة التي تريد عرقلة عملية التحول الديمقراطي والتضييق على المدنيين والشعب من خلال السيطرة على الاقتصاد عبر الشركات التابعة للمؤسسة العسكرية والأمنية التي تستنزف الاقتصاد السوداني [1]، قد هدد القانون بفرض عقوبات قاسية على القادة العسكريين الذين يقومون بهذا العمل غير اللائق، ولم يتوقف الامر على هذا الحد فالمجتمع الدولي دعم عمليه الانتقال من خلال إرسال مجلس الأمن لبعثة دولية لدعم عملية الانتقال الديمقراطي السلمي باسم "اليونيتامس" برئاسة "فولكر برتيس" وذلك كان في جانفي 2022، وقالت بعثه الأمم المتحدة أن المشاورات التي ترعاها تهدف إلى تحقيق التوافق السياسي للانتقال الديمقراطي الكامل في البلد بالإضافة إلى دعم تأسيس حكومة ديمقراطية بقيادة مدنية باعتباره الهدف النهائي للفترة الانتقالية في السودان، والدعم السياسي والفني للحكومة الانتقالية لسن الدستور الدائم والتشريعات المتعلقة بالانتخابات وصولا لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة تضمن التداول السلمي على السلطة،[2] وقبل تلك الخطوات تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي قابلت انقلاب عبد الفتاح البرهان في 25 /10 /2021 بإدانة شديدة ،وأمام هذه الضغوط أعيد رئيس الوزراء السوداني السابق عبد الله حمدوك إلى منصبه في يوم 21 /11 /2021 بموجب اتفاق سياسي وقعه مع قائد الجيش عبد الفتاح البرهان[3].

---

[1] موقع سبوتنيك عربي ،«قانون الكونغرس للانتقال الديمقراطي في السودان... وصاية أمريكية أم تعاون استراتيجي»(2022/05/01)، 2021/01/02، **www.arabic.sputniknews.com**

[2]- موقع A A، «يونيتامس: مشاورتنا تهدف الى تحقيق الانتقال الديمقراطي في السودان»،(2022/05/09)،2022/03/22، www.aa.com.tr

[3]- أريج الحاج، «بعد إستيلاء البرهان على السلطة أين يسير التحول الديمقراطي في السودان»،(2022/05/09) ،2021/11/03، **www.washingtoninstitute.org/ar/policy-anlysis.**

المطلب الثاني: فرص التحول الديمقراطي في السودان

كان الانتقال السياسي السوداني ضوء أمل جديد لإرساء الديمقراطية والاستقرار في المنطقة. على الرغم من المقارنات المستمرة بين ثورة السودان والربيع العربي، قدم التحول الديمقراطي السوداني طريقا للخروج من الاستبداد الذي كان مختلفا عن مسارات مصر وليبيا وتونس. وكما يقول أمجد فريد الطيب المساعد السابق لحمدوك في مقال بمجلة «فورين بوليسي» (2022/1/3) إنه مع انهيار اتفاق النخبة السياسية الوطنية والزيادة الشديدة في العنف تنذر الأجواء بحروب أهلية متجددة في المنطقة. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم استقرار جديد في كل من تشاد وليبيا، حيث تنتشر الميليشيات السودانية على نطاق واسع. والأمر صحيح بالنسبة للجنوب الذي عملت فيه الحكومة الانتقالية كضامن للسلام. ويرى كذلك أن ما يحدث ليس مجرد مشكلة أفريقية، فهو يلامس قلب المنافسة العالمية بين النظام الديمقراطي القائم على القواعد وتلك البلدان التي تقدم مناهج استبدادية بديلة.

وباستقالة حمدوك انهارت ركائز نوفمبر والتي كانت أولوياته وقف إراقة الدماء والعنف ضد المتظاهرين السلميين، ومنح حمدوك الصلاحيات الكاملة لأداء مهامه التنفيذية والذهاب بالبلاد إلى الديمقراطية. ولم يحدث أي من هذه الأشياء. فاستقالة هذا الأخير وضعت الجيش في مواجهة مباشرة مع المدنيين، كما أن الجيش لا يستطيع حكم البلاد بدون خريطة تؤدي إلى الحكم المدني خاصة بعد ان دفع بكل المدنيين إلى خارج الحكومة، فخروج حمدوك من المعادلة السياسية أنهى أي مظهر للحكم المدني وخلف وراءه فراغا دستوريا يجعل مستقبل التحول الديمقراطي في السودان غامضا ويتركنا أمام احتمالين:

أولا- تسلط الجيش وتشكيل حكومة تصريف اعمال بدعم من روسيا، الصين، مصر والإمارات والسعودية: وفي الوقت الحالي عبر الجيش وحركات الاحتجاج عن استعداد للتصعيد، الذي يعني للمدنيين التظاهرات السلمية وللجيش زيادة في القمع، وأظهرت التجربة الأخيرة مع الجيش أنه عازم على التمسك بالسلطة، وهذا مهم لأن الجيش سيحاول البحث عن رئيس وزراء دمية ليضفي على حكمه مظهرا مدنيا، ويَعرف الجيش أن تعيينه لرئيس الوزراء يمثل خرقا للإعلان الدستوري، ويبرر تحركه بحالة الطوارئ بشكل يحول السلطة في المجلس السيادي إليه وبشكل كامل.

يبدو أنه لا يمكن فصل الأزمة الحالية عن سياق التاريخ السوداني الحديث، الذي خضع لرغبات العسكر معظم الوقت باستثناء فترات قصيرة من الديمقراطية عاشها منذ استقلاله عام 1956، ومن هنا سيطرت النخب العسكرية على مصادر وثروات البلاد. مما أدى لنزاعات مستمرة بين المركز والهوامش. وباتت النخب العسكرية تخشى من أي عملية تحول ديمقراطي تهدد مصالحها المالية. فقد حاول حمدوك تعريض المجموعة العسكرية– الصناعية الضخمة للرقابة، مما أثارها للتحرك ضده ويضاف إلى هذا الدعم الروسي اللوجيستي للجنرالات عبر "شركة فاغنر"، وكذا السياسي بتوفير الحماية للسودان في مجلس الأمن في لعبة صراع المصالح الحديثة، كما منحت الصين حماية للجنرالات نظرا لاستثماراتها الواسعة في البلاد، ودخلت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في صف الداعم للطرف العسكري ،بحسابات مصلحية ضيقة تمثلت في محاربة ميليشيات قوات الدعم السريع الحوثيون في اليمن ،وضف إلى طبيعة النظامين غير الداعمة للتحول الديمقراطي وللإسلام السياسي، وكذا الدعم المصري من السيسي باعتباره عسكريا مثله وكذلك لحسابات أخرى مثل قضية سد النهضة مع اثيوبيا، إضافة إلى دعم حقيقي في الخفاء من طرف دول الجوار، كل هذا يعطي صورة أن النخبة العسكرية ستقاتل من أجل الحفاظ على الوضع الراهن، الحصول على المواد الأساسية والاحتفاظ بالمكانة والنفوذ والافلات من المتابعات القضائية ومتابعات الفساد في حالة ظهور نظام مدني.

ثانيا–حصول اتفاق مدني مدعوم من المجتمع الدولي والترويكا (الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي):لا تزال هناك فرصة للتحرك ولكن السودانيين لا يستطيعون التصرف بمفردهم، وللخروج من المأزق هناك حاجة إلى عملية سياسية شاملة ومسيرة دوليا لإنهاء هذه الأزمة وبدء انتقال سياسي متجدد، وضم قوى مؤثرة جديدة تعارض وبقوة الانقلاب. وهناك مخاوف من أن تكرر النخب السياسية أخطاءها السابقة وتتفاوض على مصالح ضيقة وبنعرة قبلية اثنية بعيدة عن الوطنية وعن آمال الشعب السوداني. وتحتاج العملية السياسية الشاملة في السودان إلى ضامن وموارد وإرادة دولية تدعم تطلعات الشارع وتقف أمام طموحات الجيش الراغب بالحفاظ على الوضع الراهن. وهنا يأتي الامتحان بالنسبة للمجتمع الدولي، ولكن المجتمع الدولي لديه أدواته لتوجيه الأحداث في السودان من خلال المؤسسات المالية الدولية

ووقف برامج تخفيف الدين وبرامج البنك الدولي مثل برنامج دعم العائلة السودانية، وإلى جانب تحديد صناع السياسة برامج الدعم وعلى المجتمع الدولي في هذه الحالة التركيز على جعل الدعم الدولي للسودان مشروطا بإعادة الحكم المدني الممثل لكافة الأحزاب المدنية وجماعات الاحتجاج ، وعليه أيضا وضع برامج عقوبات للتلويح بها مثل فرض عقوبات تستهدف أفرادا يساعدون الجيش على التحكم بالسياسة والشركات المرتبطة بالشبكة الأمنية العسكرية– الاقتصادية. ويمكن اللجوء لعقوبات وحظر سفر على أفراد الشبكة، مما يضع الجيش أمام خيار التصعيد المستمر أو تسليم السلطة للمدنيين.

وكانت استقالة حمدوك اعترافا بفشل الاتفاقية المدنية العسكرية التي دعمتها الثلاثية والمجتمع الدولي سابقا، وكشفت عن التحديات العميقة التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في السودان، وتترك المجتمع الدولي والتحالف المدني في السودان مجبرين مستقبلا للتعامل مع الواقع. ويدعو هذا التغير المفصلي في المشهد السياسي السوداني إلى تعديل في السياسة. وبالنسبة لصناع السياسة فالرد الطبيعي هو التعامل مع الأدوات المتوفرة والخيارات البراغماتية مثل البنى السياسية الموجودة والاتفاقيات والمسؤولين الرسميين. وهناك ثلاثة مجالات يجب التركيز عليها في الوقت الحالي، وهي الجيش والتعامل مع المدنيين والوساطة.

وأخيرا لا يزال الوضع السوداني غامضا، فقد تغيرت القوى السياسية التقليدية ولم يعد حزب الأمة قويا كما في الماضي ليقود حكومة بعد الفترة الانتقالية كما حدث ما بين 1964– 1965 و 1985–1986، وتعاني قوى الشارع من عدم التماسك والتشرذم. وفي غياب حمدوك يحتاج المجتمع الدولي لشخصية يمكن التعامل معها من الجانب المدني. وهو بحاجة للتواصل مع ممثلي الحركة المدنية مثل قوى الحرية والتغيير لتشكيل آلية ولو مؤقتة يمكن للمجتمع الدولي التعامل معها، وليس بالضرورة أن تكون شكلا رسميا بقدر ما هي عنوان للتواصل ولا يأتي ذلك إلا من خلال توافق مدني مدعوما من هذا الطرف الدولي.

في ختام هذا الفصل تخلص الدراسة إلى أن المعوقات الخارجية كان لها التأثير البارز في عمليه التحول الديمقراطي في السودان، فدول الجوار لم تفرط في مصالحها وقدمت الحفاظ على مكتسباتها الاقتصادية والاثنية على حسابات التحول الديمقراطي للسودان، فعملت تارة على تدعيم الحركات المتمردة والثوار، بالإضافة الى كونها منطلق العمليات العسكرية ضد السودان، وتارة تدعم النظام السياسي القائم باعتبار نجاح عملية التحول في السودان تهددها كأنظمة استبدادية قائمة.

أما المجتمع الدولي الذي علقت عليه آمال الشعب السوداني ليكون صمام أمان التحول الديمقراطي في السودان، لم يكن هو الآخر يتدخل إلا بالقدر الذي يخدم حساباته المصلحية الضيقة في نطاق لعبة الصراع على المناطق والنفوذ الدولية الجديدة بعيدا عن خدمة التحول في السودان ، بل وعلى العكس فقد لعبت بعض الأطراف الدولية دورا في دعم النظام السوداني في حين كانت بعض الاطراف الأخرى على النقيض وتدعم عملية التحول بالضغط على النظام مما خلق حالة من عدم الاستقرار، وتحت حسابات المصالح الدولية والإقليمية سواء من الدول أو من المنظمات يبقى المستقبل يحمل في طياته بوادر لعملية التحول رغم التأجيل الحاصل كل مرة ويبقى الشعب السوداني متمسكا بالأمل

وحاولت الدراسة من خلال الفصل استشراف فرص التحول الديمقراطي في السودان وآفاقه بمعالجة عدة نقاط منها وضع حد لأطماع المؤسسة العسكرية في السياسة ودعم المجتمع الدولي للتحول وإصلاح الاحزاب السياسية ووضع دستور دائم للبلاد وغيرها، ووصلت إلى أن هناك احتمالين للمشهد السياسي مستقبلا:

ـ أولا بقاء المؤسسة العسكرية بدعم من اطراف دولية وبغطاء وحكومة مدنية.

ـ ثانيا حصول توافق مدني سوداني كذلك بدعم دولي للرجوع إلى مسار عملية التحول الديمقراطي في السودان.

خلاصة واستنتاجات

خلاصة واستنتاجات

من خلال ما تم عرضه في الفصول السابقة تخلص الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التي تمت صياغتها من أجل تفكيك المشكلة البحثية المطروحة، حيث تم التطرق إلى أبرز مبادرات ومحطات التحول الديمقراطي عبر التاريخ السوداني بعد الاستقلال، إذ يظهر نفوذ المؤسسة العسكرية – شأنها شأن باقي المؤسسات العسكرية في المنطقة والتي تعتبر تركة استعمارية– من حيث تمكنها تاريخيا من القيام بعدة انقلابات مبررة ذلك بضعف النخب المدنية الحاكمة والتي ستقود البلاد إلى الهاوية، أو حتى من خلال تواطؤ بعض النخب محرضة العسكر على الحكم، ولقد تمكنت المؤسسة العسكرية من الحياة الاقتصادية ممثلة في الشركات الاستثمارية التابعة لقوات الدعم السريع والمخابرات والمؤسسة العسكرية، وبذلك قطعت الطريق أمام الحكومات المدنية من خلال الاستيلاء على كثير من الموارد المالية للدولة، مما يترك الحكومات المدنية ضعيفة من الناحية الاقتصادية في تلبية حاجيات المواطنين، كما أنها ساهمت في عديد المرات في عرقلة مسارات التحول الديمقراطي خوفا على مصالحها ونفوذها ومن الجزاءات المترتبة عن أعمالها مستقبلا.

وبالحديث عن الأطراف المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي يظهر جليا من خلال الدراسة صحة الفرضية الثانية فهناك علاقة بين طبيعة نظم الحكم في دول الجوار ومسألة التحول الديمقراطي، فالدور المتغير الذي لعبته دول الجوار والتي تظهر بوجهين، فمن جهة تدعم الحركات المتمردة لارتباطات اثنية وقبلية ومصالح مستقبلية ضيقة، وفي المقابل تدعم كذلك النظام القائم، وتظهر العلاقة بين طبيعة نظم الحكم في دول الجوار من حيث أنها أنظمة شمولية موروثة بالأساس عن المستعمر والتي خلقت إشكالية في بناء الدولة الوطنية. كما أن هذه الأنظمة تتأثر ببعضها من خلال موجات الانقلاب التي شهدتها المنطقة، ففي معظمها قائمة على انقلابات عسكرية على غرار ليبيا، مصر، أفريقيا الوسطى، كينيا وأوغندا وهي أنظمة استبدادية ونجاح التحول في السودان يشكل تهديدا لها.

وأثبتت الدراسة أيضا أن للأطراف الدولية سواء كانت الدول أو منظمات دولية دورا في عرقلة عملية التحول الديمقراطي أكثر مما كانت مساعدة لنجاحه، فالدول كل حسب مصلحتها لم تتدخل إلا بالقدر الذي يخدم أهدافها وحساباتها الاستراتيجية في المنطقة والمنظمات الدولية

كانت تستعمل كورقة ضغط من الدول المانحة أكثر من كونها مراقبا لمساعي التحول الديمقراطي، ولا يخفى أن ظهور النفط وحسابات صراع النفوذ انعكس سلبا على عملية التحول الديمقراطي في السودان، من حيث أن دولا دعمت النظام الحاكم والمؤسسة العسكرية حفاظا على استثماراتها أو إرساء لمناطق نفوذ جديدة، ودول أخرى سعت إلى تفكيك السودان من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية أو لتطبيق مشاريع مستقبلية ترمي بالأساس إلى تغيير قواعد اللعبة في المنطقة (مشروع القرن الإفريقي) وحماية إسرائيل، ويبقى التأثير كبيرا سواء من طرف دول الجوار أو الاطراف الدولية الأخرى في عرقلة مسار التحول الديمقراطي في السودان ونلمس في الاعتراف غير المعلن بحكومة الانقلاب من خلال التحاور معه وينعكس ذلك سلبا على مسار العملية الانتقالية.

ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة إلى أن تعثر التحول الديمقراطي في السودان كان بسبب تفاعل عدة عوامل أبرزها المؤسسة العسكرية ودور دول الجوار والأطراف الدولية، وخلصت الدراسة في الأخير أنه وبالرغم من هذا التعثر لا يزال الأمل في وجود فرص للتحول الديمقراطي قائما ويضع الدراسة أمام احتمالين: فالأول هو بقاء المؤسسة العسكرية في قمة السلطة بغطاء مدني ودعم أطراف دولية بحكم المصلحة، والاحتمال الثاني فهو حصول توافق مدني بدعم دولي يستلم السلطة من المؤسسة العسكرية ويؤسس لمرحلة ديمقراطية جديدة، وذلك بعد فشل التوافق الثنائي الظرفي المدني العسكري.

ومن ناحية المناهج والنظريات فإن منهج دراسة الحالة كان جديرا بالاتساق مع موضوع الدراسة وذلك من خلال تطبيق خطواته المتعددة على وحدة الدراسة.

كما أن المدخل التحديثي كان الأكثر ملاءمة لدراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية وإسقاطها على الواقع السوداني، حيث أن الأوضاع الاقتصادية المتردية التي خلفتها أعوام من السيطرة العسكرية والحكم الاستبدادي، كان لها التأثير الواضح على إعاقة عملية التحول الديمقراطي وخاصة عندما انفصل جنوب السودان، وفقد السودان نحو 75 % من الموارد النفطية، وأدى ذلك إلى تأزم الوضع الاقتصادي أكثر فأكثر، واستمرار عدم الاستقرار السياسي والامني، وهو العامل الذي قاد إلى حركية شعبية جديدة ضد النظام السياسي، والذي سرعانما استغلها العسكر من جديد، والذي سيطر على الوضع وقمع

المحتجين، مما أجل من جديد عملية التحول الديمقراطي، والتي لا زال الشباب السوداني ينزل إلى الميادين يوميا، ويضحي بحياته من أجل أن يبصر نورها يوما ما.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ-المراجع باللغة العربية:

أولا :الكتب

1- أحمد عادل إبراهيم عثمان: **النفط والصراع السياسي في السودان** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد ،2005).

2- أمين المشاقبة، **دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل** (عمان :دار حامد للنشر والتوزيع،ط.2012،1).

3- بهاء الدين مكاوي ومحمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان نقاشا نموذجا** (الخرطوم :مركز الراصد للدراسات ، 1998).

4- توفيق المديني، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال** (دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012).

5- جعفر كرار، **العلاقات الصينية-السودانية صناعة النفط نموذجا** (القاهرة : مركز الدراسات السودنية،ط.1، 2009).

6- جميل عفارة ،**مشاكل السودان السياسية والدوافع البارزة والانقلاب العسكري الأخير** (بيروت: 1958).

7- حمدي عبد الرحمن، **الجيوش والتحول الديمقراطي في افريقيا: معوقات بناء الدولة الوطنية** (الدوحة: دار الكتب القطرية، ط.1 ،2015) .

8- حمزة الباقر وآخرون ، **"السودان" في: الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي** (السعودية :جامعة محمد بن سعود الإسلامية ،1419 هـ).

9- خالد خليفة بقاص ،**الصراع الدولي على النفط في القارة الإفريقية** (تلمسان:النشر الجديد الجامعي،2016).

10- ديدار فوزي روسانو، **السودان الى اين؟**، ترجمة : مراد خلاف (الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007).

11- روبرت أوكولينز: **تاريخ السودان الحديث**، ترجمه: مصطفى مجدي الجمال (القاهرة :مكتبه الأسرة، 2015).

12- صلاح الدين علي الشامي، **السودان دراسة جغرافية** (الإسكندرية :منشأة المعارف للنشر، 2012،).

13- صلاح وهم فضال الأبسط، **مشكلة دارفور و السلام في السودان**(الخرطوم: دار الجمهورية للصحافة ،2004).

14- ضرار صالح ضرار، **تاريخ السودان الحديث** (بيروت :دار مكتبة الحياة ،ط .4 1968)،

15- عبد الرحمان حمدي، **افريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي المستقبل؟**(القاهرة :مكتبة مدبولي،2008) .

16- عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي والسياسي في المجتمعات حوض النيل** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011).

17- عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**(الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.2009،1) .

18- كارول كولينز، **التطور الاقتصادي و الصراع السياسي في السودان** ،ترجمة : حازم صاغية (بيروت: دار ابن خلدون) .

19- محمد خميس الزوكة، **جغرافية العالم الاسلامي** (الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 2000).

20- محمود السيد، **إفريقيا والأطماع الغربية** (الإسكندرية: 2009).

21- محمود شاكر، **السودان** (دمشق :المكتب الاسلامي، ط .2، 1981).

22- منصور خالد ،النخبة السودانية وادمان الفشل (القاهرة: دار الامين للنشر والتوزيع، الجزء الاول، 1993).

23- مجموعة الازمات الدولية. « ثورة دارفور : أزمة السودان». **تقرير مجموعة الازمات الدولية عن افريقيا** رقم 76 ، 25 مارس 2004 ،(نيروبي بروكسل : مجموعة الازمات الدولية،2004).

24- مركز البحوث والدراسات الإفريقية، «مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار: رؤيه مستقبليه»، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإفريقية ،2011).

ثانيا: الدوريات

25- احمد وهبان،« السياسة الامريكية تجاه مشكلة دارفور»،**مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر**، ع. 2 (جانفي2011).

26- أدم محمد احمد عبد الله ،« افاق التحول الديمقراطي في السودان ومعوقاته » ،**متابعات إفريقية**، ع 14 ، (جوان 2021).

27- أنور سيد كامل، «الابعاد الجيبوليتيكية لانفصال جنوب السودان على دول الجوار: دراسة في الجغرافيا السياسية»، **مجله الدراسات الإفريقية وحوض النيل** ،م. 02، ع.06،(اكتوبر 2019).

28- توفيق حكيمي وفاطمة الزهراء حشاني، « استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعية: دراسة في الأعراض السياسية "لعنة الموارد"»، **مجلة الفكر** ،ع. 15(جوان 2017).

29- توفيق حكيمي وفاطمة الزهراء حشاني،« اشكالية العلاقة بين الثراء والاستبداد: قراءة في الاغراض السياسية "لعنة الموارد" على ضوء معطيات الواقع العربي والافريقي»، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع. 09 (جويلية 2016).

30- حسن الحاج علي أحمد،"الإنقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية:الجيش والسلطة في السودان" ،**سياسات عربية**، ع.24 (جانفي 2017).

31- سامي الوافي، «قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي: نموذجا السودان والجزائر» ، **اتجاهات سياسية**، ع.8، (اوت 2019).

32- سداد مولود سبع، "البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان"، **دراسات دولية**، ع 47 (2011) .

33- صداح أحمد الحباشنة،« العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان»، **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م.40،ع.01(2013).

34- ضاوية بوزريدة وبوريش رياض ، "تحديات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011 "،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م.9،ع.02 (جويلية 2020)

35- عبد الرحمان حسين حمدي،" التنافس الدولي في القرن الإفريقي"، **السياسة الدولية**، م.44، ع.177 (جويلية 2009).

36- عبد السلام قريقة ،« التدخل الإنساني كآلية للسيطرة على إفريقيا – دراسة حالة دارفور»، **دفاتر السياسة والقانون** ،م.05،ع.09(2013/06/01).

37- فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد ، "التطور التاريخي و السياسي للسودان في الفترة من 1953م-1989"، **مجلة الساورة للدراسات الانسانية و الاجتماعية** ، ع.01 ، ديسمبر 2015 .

38- ليلى سيد مصطفى أرباب،« الجيش و الإستقرار السياسي في السودان» **المجلة العربية للعلوم السياسية**،ع.36،(خريف 2012) .

39- مصطفى ابراهيم سلمان الشمري،«دوركينيا في اقامه دوله جنوب السودان»، **المجلة السياسية والدولية** ،ع.41، 42 (2019).

40- مصطفى موسى محمد علي، "اثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي في السودان بعد ثورة ديسمبر 2018"،**متابعات إفريقية** ،ع.15 (جويلية 2021).

ثالثا: الرسائل والمذكرات

41- محمد رضا بومهدي الحاج، "**أثر الحركات الانفصالية على وحدة الدولة في إفريقيا: دراسة حالة السودان**" ،مذكرة تخرج لنيل شهاده الماستر، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، قسم العلوم السياسية، مستغانم: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه عبد الحميد ابن باديس، 2017 – 2018

رابعا: الوثائق الالكترونية

42- إسماعيل عاصم «جيران السودان : دعوات للتكمل الاقتصادي و إطفاء التوترات» (2022/04/24)،2021/10/02، www.alaraby.co.uk/econamy/2021

43- أحمد إبراهيم أبو شوك وصلاح الدين الزين محمد، «الانتقال الديمقراطي في السودان (2019- 2022) التحديات والافاق» ،(2022/05/09)،2020/05/26، www.studies.aljazeera.net/arartice/l4686.

44- أحمد سلطان،«هل دعم النظام المصري الانقلاب العسكري في السودان »،(2022/04/23)، 2021/11/03، www.arabicpost.net/opinions.

45- أحمد فضل ، «دعم السعودية والإمارات لعسكر السودان.. أسئلة تحتاج إجابات»، 2019/04/14 ، (2022/05/05) ، www.aljazerra.net/news/politics .

46- أريج الحاج، «بعد إستيلاء البرهان على السلطة أين يسير التحول الديمقراطي في السودان»، (2022/05/09) ،2021/11/03، www.washingtoninstitute.org/ar/policy-anlysis.

47- آنال جاكوبس، «الجنرالات يستعيدون السلطة ويعرقلون عملية التحول الديمقراطي الهيشة في السودان »، (2022/05/05)، 2021/11/04، www.agsiw.orgw.org/ar.

48- تقرير السودان، «الاسلحة والنفط ودارفور السلاح: تطور العلاقات بين الصين و السودان »، (2022/05/04)، www.us.docworkspace.com/d/SIB7VSE NOKO TRKW .

49- الجزيرة وثائق و أحداثِ ،«أزمة دارفور من2003إلى2006» (2022/03/24) www.aljazeera.net/encyalopedia/events.

50- جوزيف سيجل ،«انقلابات إفريقيا ودور الأطراف الخارجية»(2022/05/08) ،2022/01/03، www.africacenter.org/ar/spotlightafricas.

51- حافظ احمد عبد الله ،«جذور وتركيب النخبة الاقتصادية الجديدة في السودان»، (2022/04/17)،2019/12/18، www.youtube.com/watch?v=u1zbXRXbYbk.

52- حسين قايد ،«تضخم وأزمة طاحنة محللون الاقتصاد السوداني متوقف انقلاب أكتوبر» ، (2022/03/28)،2022/01/17، www.alhurra.com/suda .

53- حمدي عبد الرحمن حسن ،«التدخل الدولي في السودان»، (2022/05/14)، www.academia.edu.

54- صحيفةeuronews ،« السودان البلد الذي مزقته النزاعات في خمس نقاط » (2022/04/25) ،2020/10/03، www.arabic.euronews.comsudan-the country-tom-by. disputes. in five-points

55- صحيفة TRT عربي ،"عمر البشير من ثورة الإنقاذ إلى الاعتقال" ، 2019/04/11، (2022/03/04)، www.trtarabi.com .

56- صحيفة الدول العربية ،"السودان: ثورة الخبز تطيح بالبشير (تسلسل زمني)" (2022/03/05) 2019/04/11 ، www.aa.com.tra/ar/.

57- صحيفة اليوم السابع ،« السودان و تشاد يؤكدان اهمية امن واستقرار الحدود المشتركة»، (2022/04/23)،2022/03/31 www.m-youm7-com.cdn.ampproject. org /v/s/ m. youm7-com/am

58- العربي الجديد الالكتروني،«03 اسباب وراء دعم روسيا لانقلاب السودان أبرزها المصالح الاقتصادية »،(2022/05/05)،2021/11/10 www.alaraby.co.uk/economy/3.

59- عربي بوست الإلكترونية، «هل يدفع السودان ثمن حسابات المصلحة الأمريكية الداعمة شكليا للديمقراطية؟ فورين بوليسي تقدم الإجابة»،(2022/05/08)،2022/05/06، www.arabicpost.net.

60- عمر عمرو ،"السودان تاريخ مظطرب ومستقبل غامض". (2022/03/04) www.academia.edu.

61- فجاج الإلكترونية ، «روسيا هل تدعم التحول الديمقراطي في السودان ؟»، (2022/05/04)، 2021/09/12، www.Fjajpresss.com/?p=55636 .

62- مجيب الرحمن طويلب،«قراءة في قطاع النفط السوداني خلال ثلاثين عاماً: التاريخ، التحديات وآفاق المستقبل» ،(2022/04/06) www.mogeebooo.blogspot.com/2019/11/blog-post.html

63- كيم سمير وآخرون،" المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي،" الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،2018/12/10، www.politics-dz.com n9.cl/79lyr6

64- محمد احمد الجاك،« جمهورية الضباط ..10 حقائق مفزعة عن الحكم العسكري في السودان».(2022/04/12)،26/12/2021، www.arabicpost.net/opinions/ .

65- محمد حسين،« لعنة النفط ..... و الدور المخزي للصين فى السودان»، (2022/04/14)، 2013/09/18، www.sudaress.com/alrakoba/1039207.

66- محمد عبد العاطي« الحرب-في-جنوب-السودان-حصاد-الهشي» ،(2022/04/03) ، 2004/10/03 www.aljazeera.net.

67- موسوعة ويكيبيديا "إقتصاد السودان"،(2022/02/24) www.ar.wikipedia.org/wiki/.

68- موسوعة ويكيبيديا "السودان"،(2022/02/23) www.ar.wikipedia.org/wiki/.

69- موسوعة ويكيبيديا "السودان"،(2022/02/24) www.ar.wikipedia.org/wiki/.

70- موسوعة ويكيبيديا "ولايات السودان"،(2022/02/23) www.ar.wikipedia.org/wiki.

71- موسوعة ويكيبيديا،« الحرب الاهلية السودانية الأولى»، (2022/03/15)
.www.ar.m.wikipedia.org
72- موسوعة ويكيبيديا،« الحرب الاهلية السودانية التانية»،(2022/03/26)
.www.ar.m.wikipedia.org
73- موسوعة ويكيبيديا،« الحرب في دارفود»،(2022/03/27)
.www.ar.m.wikipedia.org
74- موقع aa ،«البرهان يدعو الاتحاد الإفريقي إلى إنهاء تجميد عضوية السودان»،
(2022/05/05) ،2021/11/22، www.aa.com.tra.
75- موقعAA ،«مباحثات بين السودان وإفريقيا الوسطى لتعزيز التعاون العسكري»،
(2022/05/05) ،2019/11/04، www.aa.com.tr/ar/.
76- موقع الجزيرة الوثائقية، يونس مسكين، "السودان تاريخ حافل بالانقلابات و الثورات"
(2022/02/27)،2019/04/14، www.doc.aljezerra.net.
77- موقع الجزيرة، جنوب السودان وجواره الإفريقي.. المصالح الجاذبة والمخاوف المنتظرة،
(2022/04/30)2011/06/25، www.studies.aljazeera.net/en/node/3317.
78- موقع الجزيرة،«الفشقة..تاريخ من الاتفاقيات و النزاع بين السودان و اثيوبيا »،
(2022/04/24)،2021/11/30، www.aljazeera.net/encyclopedi/.
79- موقع الطاقة،«نفط السودان.. ضحية الأزمات السياسية » ، (2022/03/28)،
2022/01/01 www.attaqa.net.
80- موقع الفنك،«تاريخ ميليشيا الجنجويد السودانية في سطور»، (2022/03/14)
،2019/07/12، www.fanack.com/ar/opinion-ar/history-of-sudans-.
81- موقع المقاتل،« الصراع في جنوب السودان»،(2022/03/28)
.www.moqatel.com/openshare
82- موقع المقاتل،« الصراع في جنوب السودان»،(2022/03/28)
.www.moqatel.com/openshare
83- موقع سبوتنيك عربي ،«قانون الكونغرس للانتقال الديمقراطي في السودان... وصاية
أمريكية أم تعاون استراتيجي»(2022/05/01)، 2021/01/02،
www.arabic.sputniknews.com

84- موقع صفحة العرب ،"التعداد السكان للسودان2022"(2022/02/23)
.www.arabpage.net/119540/sudan-population-

85- موقع عرفة،"الاحتجاجات السودانية 2018-2019"،(2022/03/05)
.www.m.arefa.org

86- موقع وثائقي ،"تقرير السودان الأول عن حالة البيئة والتوقعات البيئية 2022 "
.www.wedocs.unep.org (2022/02/24)

87- موقعA A، »يونيتامس: مشاورتنا تهدف الى تحقيق الانتقال الديمقراطي في السودان«،
.www.aa.com.tr،2022/03/22، (2022/05/09)

88- ياسر محجوب الحسين،" إشكاليات السلطة في أفريقيا.. السودان نموذجاً"،
.www.aljazeera.net/opinions ،2012 /12/23(2022/05/01)

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

أولا:الكتب

89- Lam Ricky ,wantchekon Leonaid ،**political Dutch Disease**,(Memio:New york university,2002) .

90- Michael.L.Rooss،**The oil curse: How petrolum wealth shapes the développent of Nations**,(princeton university press.2012).

91- Ruth first **, Power in Africa** (New York:Pantheon,1970).

ثانيا:الدوريات

92- Michael.L.Rooss:Does oil Hinder Democracy?, **world polilicss** ,vol.53 (April 2001).

ثالثا: الوثائق الإلكترونية

93- Dvid Darward«Oil fuel the Conflict between Sudan and South Sudan-and it keeps gettinng notter » (23/04/2022) 16/05/2012
www.theconversation.com/oil-fuels-the-conflict-between-sudan-and-south-sudan-and-it-keeps-getting-hotter-6622

الملخص:

سعت الدراسة إلى بحث موضوع التحول الديمقراطي في السودان من خلال التعرض إلى أبرز التحديات التي واجهت هذا البلد والتي وقفت عائقا دون انتقال ديمقراطي فعلي، بالرغم من عديد المحاولات والمحطات التاريخية التي شهدها السودان الحديث والمعاصر، والتي تطلع من خلالها الشعب السوداني إلى الوصول إلى عملية ديمقراطية حقيقية تخرج البلاد من نفق الفساد والاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي والتنموي.

Abstract:

The study sought to research the topic of democratic transition in Sudan by exposure to the most prominence challenges that faced this country and which stood as an obstacle to an actual democratic transition, despite the many attempts and historical stations witnessed by modern and contemporary Sudan, through which the Sudanese people aspired to reach a democratic process The country is coming out from the tunnel of corruption, political tyranny, and economic and developmental backwardness.

فهرس المحتويات:

آية قرآنية.....أ

إهداء.....ب

إهداء.....ج

كلمة شكر.....د

مقدمة.....1

الاطار المنهجي والمفهومي والنظري.....4

أولا: الإطار المنهجي.....5

ثانيا: الإطار المفهومي:.....7

ثالثا: الإطار النظري.....10

الفصل الأول أبرز المحطات التاريخية للتحول الديمقراطي في السودان.....11

المبحث الأول: الواقع السياسي والاقليمي والدولي قبيل استقلال السودان.....12

المطلب الأول:الحكم الثنائي (المصري العثماني)في السودان 1821-1885.....12

المطلب الثاني: الحكم الثنائي (البريطاني المصري)1899-1956.....15

المبحث الثاني: الخصائص والسمات الرئيسية لحكومات السودان المستقلة 1956.....21

المطلب الأول: الملامح الجغرافية والسياسية للسودان.....21

المطلب الثاني:البيئة الاجتماعية والاقتصادية للسودان:.....24

المبحث الثالث: كرونولوجيا التحولات السياسية في السودان المستقلة.....28

المطلب الأول: التحولات السياسية في السودان بين(1956 -1969).....28

المطلب الثاني: الأحداث السياسية في السودان بين(1969-1989).....31

المطلب الثالث: التطورات السياسية في السودان بين (1989-2022).....36

الفصل الثاني: المعوقات الداخلية لعملية التحول الديمقراطي في السودان.....41

المبحث الأول: دور المؤسسة العسكرية في حكم السودان.....42
المطلب الأول: تاريخ الانقلابات في السودان.....42
المطلب الثاني: أسباب تدخل العسكريين في السلطة في السودان:..... 45
المطلب الثالث: موقف المؤسسة العسكرية من التحول الديمقراطي:..... 48
المبحث الثاني: الحروب الأهلية في السودان.....51
المطلب الأول: الحروب الأهلية قبل دارفور.....51
المطلب الثاني: الحرب في دارفور.....53
المطلب الثالث: أسباب الصراع وانعكاساته على التحول الديمقراطي في السودان.....57
المبحث الثالث: الثروة النفطية والتحول الديمقراطي في السودان.....63
المطلب الأول: تاريخ الثروة النفطية في السودان.....63
المطلب الثاني: النفط والأطماع الخارجية:..... 67
المطلب الثالث:النفط والتحول الديمقراطي في السودان:..... 68
الفصل الثالث: المعوقات الخارجية لعملية التحول الديمقراطي في السودان.....73
المبحث الاول: دول الجوار وعملية التحول الديمقراطي في السودان.....74
المطلب الأول: مصالح وأدوار دول الجوار الحالية في السودان.....74
المطلب الثاني: مصالح وأدوار دول الجوار قبل الإنفصال(2011) في السودان.....77
المطلب الثالث: التاريخ المشترك لدول الجوار والتحول الديمقراطي السودان.....81
المبحث الثاني: المجتمع الدولي وعملية التحول الديمقراطي في السودان.....83
المطلب الأول: تأثير الدول الفاعلة على عملية التحول الديمقراطي في السودان.....83
المطلب الثاني: المنظمات الدولية والإقليمية وعملية التحول الديمقراطي في السودان.....89
المبحث الثالث: فرص التحول الديمقراطي في السودان و آفاقه.....93
المطلب الأول: آفاق التحول الديمقراطي في السودان:..... 32

المطلب الثاني: فرص التحول الديمقراطي في السودان.....99
خلاصة واستنتاجات.....103
قائمة المراجع.....107
الملخص:.....116
فهرس المحتويات.....117